

إسرائيل/غزة

عملية «الرصاص المسكوب»:
22 يوماً من الموت والدمار



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2009

مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International Publications

International Secretariat

Peter Benenson House

1 Easton Street

London WC1X 0DW

United Kingdom

www.amnesty.org

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2009

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 15/015/2009

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطبعة: منظمة العفو الدولية،

الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. وهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذنًا خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك.

صورة الغلاف الأمامي: جانب من الدمار في مدينة غزة، شارع اليرموك، يناير/كانون الثاني 2009.

صورة الغلاف الخلفي: فلسطينيون يهرعون للاختباء في مدرسة للاجئين تابعة للأمم المتحدة في بيت لاهيا شمالي قطاع غزة، في يناير/كانون الثاني 2009، أثناء غارة إسرائيلية استعملت فيها قذائف الفسفور الأبيض.

قائمة المحتويات

7	مقدمة
13	1. قتل المدنيين الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية
18	1.1 الضربات الدقيقة
31	2.1 إطلاق النار من مسافات قريبة
34	3.1 الهجمات بلا تمييز
48	4.1 مهاجمة العاملين الطبيين ومنعهم من أداء مهامهم
55	2. لا ملاذ آمناً
56	1.2 استخدام المدنيين الفلسطينيين "كدروع بشرية"
58	2.2 تحذيرات غير فعالة
59	3.2 الحرمان من المساعدات الإنسانية
62	3. التدمير الفاحش في غزة
63	1.3 تدمير المنازل بلا مبررات
68	2.3 تدمير المباني العامة بلا مبررات
69	3.3 تدمير اقتصاد هث
71	4.3 الأرض الزراعية البياب
72	5.3 أسباب التدمير بالجملة كما تسوقها إسرائيل
75	4. سلوك الجماعات الفلسطينية المسلحة
75	1.4 الهجمات بالصواريخ
83	2.4 أنماط السلوك التي تعرّض المدنيين الفلسطينيين للخطر

89	5. القانون الدولي والنزاع في غزة وجنوب إسرائيل
89	1.5 القانون الإنساني الدولي
96	2.5 القانون الدولي لحقوق الإنسان
97	3.5 القانون الجنائي الدولي
99	4.5 المساءلة
102	6. محدودية التحقيقات التي أجريت حتى الآن
102	1.6 تحقيقات الجيش الإسرائيلي
102	2.6 التحقيقات الدولية
104	توصيات
107	الملحق 1: مزيد من الحالات المتعلقة بالخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين
114	الملحق 2: مزيد من الحالات المتعلقة بالخسائر في صفوف المدنيين الإسرائيليين

لمحة عامة عن تقديرات حجم الأضرار في غزة عن طريق الأقمار الاصطناعية

ملخص الأضرار التي لحقت بغزة بحسب نوعها:

1. الأبنية التي دُمّرت أو لحقت بها أضرار جسيمة = 2,692



2. الأضرار التي لحقت بالطرق والجسور = 220 طول
شقوق الشوارع العميقة وغير المتعددة في تمزيقها = 167 كلم.



3. الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية/الزراعية = 714
مساحة الأراضي الزراعية التي لحقت بها أضرار أكثر من 2,100 هكتار.



4. البيوت البلاستيكية المدمرة التي لحقت بها أضرار جسيمة = 187
مساحة البيوت البلاستيكية = 28 هكتار.



5. مناطق القدم: المناطق التي استخدمتها الجرحى والمدنيين الإسرائيلية والقصف بالصواريخ والأسلحة = 2,242 هكتار.



شمال غزة



غزة



المنطقة الوسطى



خان يونس



رفح



ملخص الخريطة ويبيان التحليل
تقدم هذه الخريطة تقديرات الأضرار التي لحقت بقطاع غزة عقب وقف إطلاق النار في يناير كانون الثاني استناداً إلى الأقمار الاصطناعية. ولم تلخص الأضرار بحسب نوع الضرر الذي تسبب وترسب وفرعه في كل منطقة. فقد تم تحديد الأضرار التي لحقت بالأبنية والبنية التحتية والطرق ومناطق القدم بواسطة الأقمار الاصطناعية لتفسير الصور باستخدام worldview 1 بصورة الأقمار الاصطناعية التي تم الحصول عليها في 19.10.06. بتاريخ كانون الثاني 2009. وصور Quickbird بدقة 2 متر. ويرعى ملاحظة أنه بسبب الدقة المنخفضة لهذه الصورة، فإن مستوى الثقة في تحديد الأضرار داخل المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية منخفضة بشكل كبير. ولذا فإن من المرجح أن تكون الأضرار المحددة في هذه الخريطة أقل من الأضرار الحقيقية في الميدان والبنية التحتية على الأرض في وقت الحصول على صورة الأقمار الاصطناعية.

مفتاح الخريطة

- نقطة عبور حدودية
- تيم لاجئين
- منطقة حضرية/مأهولة
- منطقة أمنية للحيش الإسرائيلي
- حدود دولية
- خط الهدنة 1950
- حدود المحافظة
- كتلة الأضرار التي أضرار
- الكثافة تزداد من الأحمر إلى الأصفر
- كتلة أضرار عالية
- كتلة أضرار منخفضة

ملخص الأضرار بحسب المحافظة
عدد مواقع الأضرار بحسب نوعها

19 فبراير/شباط 2009
النسخة 2.1

Satellite Image WorldView-1 & QuickBird
Resolution 2m (Reduced Resolution)
Imagery Dates 21, 19, 10 & 6 January 2009
Copyright NextView - Digital Globe (2008)
Damage Analysis UNOSAT
GIS Data UNRWA, OCHA, UNDP, WHO, UNOSAT
Projection UTM Zone 36 North- WGS-84

UNOSAT UNITAR

The inclusion of logos of boundaries, geographic names and related data shown here are not UNOSAT's, providing satellite imagery and related geographic information, research and analysis aimed to be available for all. UNOSAT is a program of the United Nations Institute for Training and Research.

مقدمة

"حتى الآن لا نفهم السبب. نحن ننشد السلام.
ونريد فتح تحقيق؛ نريد أن نعرف لماذا أصبحت أنا
وشقيقاتي يتيمات. لماذا قتلوا والدينا وعائلتنا؟"

فتحية موسى، التي قُتل والداه وأختها في غارة جوية إسرائيلية، بينما كانوا يجلسون في باحة المنزل (أنظر الفصل 2.1.1).

في الساعة الحادية عشرة والنصف من صبيحة يوم 27 ديسمبر/كانون الأول 2008، ومن دون سابق إنذار، بدأت القوات الإسرائيلية حملة قصف مدمرة على قطاع غزة أطلقت عليها اسماً رمزياً هو عملية "الرصاص المسكوب". وكان هدفها المعلن هو وضع حد للهجمات الصاروخية ضد إسرائيل من قبل الجماعات المسلحة التي تنتمي إلى حركة "حماس" وغيرها من الفصائل الفلسطينية. وبحلول 18 يناير/كانون الثاني 2009، عندما أعلنت كل من إسرائيل وحماس وقف إطلاق النار من جانب واحد، كان قرابة 1,400 فلسطيني قد قُتلوا، بينهم نحو 300 طفل ومئات المدنيين الآخرين العزل، وتمت تسوية مناطق واسعة من قطاع غزة بالأرض، مما أسفر عن تشريد آلاف الأشخاص من منازلهم وخراب الاقتصاد المزري أصلاً.

وكان قسم كبير من الدمار فاحشاً، ونجم عن الهجمات المباشرة على الأهداف المدنية والهجمات العشوائية التي لم تميّز بين الأهداف العسكرية المشروعة والأهداف المدنية. وقد شكلت مثل تلك الهجمات انتهاكاً للأحكام الأساسية للقانون الإنساني الدولي، وبالذات مبدأ حظر الهجمات المباشرة على المدنيين والأهداف المدنية (مبدأ التمييز)، وحظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، وحظر العقوبات الجماعية.

وقد قُتل مئات المدنيين في الهجمات التي استخدمت فيها الأسلحة التي تتسم بالدقة العالية - وهي قنابل وصواريخ تُطلق من الجو وقذائف الدبابات. وأطلقت النار على النساء والأطفال من مسافة قريبة من دون أن يشكّلوا أدنى تهديد لحياة الجنود الإسرائيليين. واستهدفت عمليات القصف الجوي من الطائرات الإسرائيلية المقاتلة من طراز F-16 منازل المدنيين ودمرتها من دون تحذير، مما أدى إلى قتل وجرح عشرات من ساكنيها بينما كانوا نياماً في معظم الأحيان. كما قُتل في وضوح النهار أطفال كانوا يلعبون على أسطح منازلهم أو في الشوارع، ومدنيون آخرون وهم في طريقهم إلى عملهم اليومي، بالإضافة إلى أفراد الطواقم الطبية الذين كانوا يعالجون الجرحى، وذلك بصواريخ "هيلفاير" وغيرها من الصواريخ البالغة الدقة التي أطلقتها الطائرات المروحية والطائرات بدون طيارين (الطنانة) والقذائف الدقيقة التي تُطلق من الدبابات.

ولا تزال هناك أسئلة مقلقة لم تجد لها أجوبة، ومنها: لماذا أسفرت مثل هذه الأسلحة البالغة الدقة، والتي يستطيع مشغلوها مشاهدة أصغر تفاصيل أهدافهم، والتي يمكن أن تصيب بدقة حتى المركبات المتحركة،¹ عن قتل هذا العدد الكبير من الأطفال وغيرهم من المدنيين؟

كما قُتل وجرح عشرات المدنيين بأسلحة أقل دقة، من قبيل قذائف المدفعية والهاون وقذائف المدفعية التي تحتوي على السهام الحارقة، التي يمكن تصويبها بدقة، ولكنها تنثر آلاف السهام المعدنية المميته بسرعة كبيرة وعلى رقعة واسعة.

وأطلق الفسفور الأبيض، وهو مادة شديدة الإحراق، بلا تمييز وبشكل متكرر على المناطق السكنية المكتظة، مما أسفر عن قتل وجرح مدنيين وتدمير ممتلكات مدنية. وغالباً ما كان يُطلق من قذائف المدفعية التي تنفجر في الجو، مما أدى إلى تفاقم العواقب المدمرة أصلاً لتلك الهجمات. وكل قذيفة تطلق أكثر من مئة إسفين مدبب مشبع بالفسفور الأبيض الحارق الذي ينهمر على المنازل والشوارع ويشتعل عند احتكاكه بالأكسجين، فيضرم النار بالبشر والممتلكات. وبعد تفريغ حملتها الحارقة، غالباً ما كانت قذائف المدفعية تصطدم بالمباني وتتسبب بمزيد من الوفيات والإصابات. وأدى نفي المسؤولين الإسرائيليين المتكرر لاستخدام الفسفور الأبيض أثناء النزاع إلى تأخير أو منع العلاج اللائم للأشخاص الذين أُصيبوا بحروق فظيعة. وربما كان بالإمكان إنقاذ حياة بعض الذين لقوا حتفهم بسببه.

وينبغي عدم استخدام المدفعية بوجه عام وقذائف الفسفور الأبيض بشكل خاص في المناطق المأهولة بالسكان.² ومع ذلك فإن القوات الإسرائيلية أطلقتها مراراً وتكراراً على المناطق السكنية المكتظة في غزة، مع علمها بأن مثل تلك الأسلحة غير الدقيقة يمكن أن تؤدي إلى قتل المدنيين وإصابتهم بجروح. لقد كانت مثل تلك الهجمات بلا تمييز، وبهذه الصفة، فإنها تعتبر غير مشروعة بموجب القانون الدولي.

وكانت الهجمات غير مسبوقه في حدتها وكثافتها، حتى في سياق الحملات العسكرية الإسرائيلية المميته على نحو متزايد في غزة في السنوات السابقة.³ فقد قُتل من الفلسطينيين ودُمر من الممتلكات خلال الحملة العسكرية التي دامت 22 يوماً أكثر مما قُتل ودُمر في أي هجوم إسرائيلي مضى.

ولا يمكن تصور أن القوات الإسرائيلية لم تكن على علم بوجود مدنيين في المواقع التي هاجمتها مراراً، بما في ذلك باستخدام الفسفور الأبيض وغيره من الأسلحة غير الدقيقة، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تلك المناطق كانت تحت المراقبة اللصيقة للطائرات الإسرائيلية (الطنانة).

وعلى الرغم من أن المسؤولين الإسرائيليين علموا منذ الأيام الأولى لعملية "الرصاص المسكوب" بقتل وجرح أعداد كبيرة من المدنيين، فقد استمرت في استخدام نفس التكتيكات طوال فترة الهجوم الذي دام 22 يوماً، مما أسفر عن وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين. إن نمط الهجمات وما نجم عنها من وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين بين قتل وجرح، أظهر رعونته في السلوك وازدراء بأرواح المدنيين واستهتاراً بالممتلكات وفشلاً مستمراً في التمييز بين الأهداف العسكرية وبين المدنيين والأهداف المدنية.

وتم تدمير آلاف المنازل المدنية والشركات والمباني العامة. وفي بعض المناطق سُويت أحياء بأكملها بالأرض، وقُتل المواشي. وكان قسم كبير من هذا التدمير فاحشاً ومتعمداً، وتم بطريقة وفي ظروف تشير إلى أنه لم يكن مبرراً على أساس الضرورات العسكرية. بل إنه غالباً ما جاء نتيجة لهجمات هوجاء وبلا تمييز، ويبدو أنه سُمح بها أو حتى صُرح بها بشكل مباشر عبر التسلسل القيادي، بل إنه بدا في بعض الأوقات مقصوداً لإنزال عقوبات جماعية بالسكان المحليين انتقاماً من الجماعات المسلحة.

وخلال حملة "الرصاص المسكوب"، كثيراً ما عمدت القوات الإسرائيلية إلى منع حصول الجرحى والعالقين في

مناطق إطلاق النار على الرعاية الطبية والمساعدات الإنسانية. إذ منعت سيارات الإسعاف والطواقم الطبية من الوصول إلى الجرحى ونقلهم إلى المستشفى. واستهدفت، في حالات عديدة، سيارات الإسعاف وطواقم الإنقاذ وغيرهم ممن كانوا يحاولون إخلاء الجرحى. ونتيجةً لذلك توفي بعض الأشخاص ممن كان يمكن إنقاذ حياتهم، بينما ظل آخرون يقاسون آلاماً مبرحة وازدادت جراحهم سوءاً بلا مبرر. وكان الأطفال والنساء والمسنون من بين الأشخاص الذين علقوا ومُنِعوا من الحصول على الرعاية الطبية أو /و إمكانية المرور عبر المناطق التي استولت عليها القوات الإسرائيلية. كما تم تدمير أو تخريب المركبات والمرافق الطبية والإنسانية نتيجةً للهجمات المستهدفة والعشوائية.

وفي حالات عدة، استخدم الجنود الإسرائيليون المدنيين، وبينهم أطفال، "كدرع بشرية"، الأمر الذي عرّض حياتهم للخطر، حيث أرغموهم على البقاء بالقرب من المنازل التي استولوا عليها واستخدموها كمواقع عسكرية. وأرغم بعضهم على تنفيذ مهام خطيرة من قبيل تفتيش الممتلكات أو الأشياء التي اشتبهوا في أنها مفخخة. كما اتخذ الجنود مواقع في منازل مأهولة وشنوا هجمات من داخلها أو من حولها، مما عرّض السكان المحليين لخطر الهجمات أو لأن يعلقوا في مناطق تبادل لإطلاق النار.

لقد أبقّت إسرائيل ومصر على حدود قطاع غزة مغلقة تماماً طوال فترة عملية "الرصاص المسكوب"، ولم يتمكن سكانه، البالغ عددهم نحو 1.5 مليون نسمة، من مغادرته أو العثور على مكان آمن فيه يكفل سلامتهم. وخلافاً للوضع في جنوب إسرائيل، حيث أقام الإسرائيليون ملاجئ لحماية السكان المحليين من الهجمات الصاروخية للجماعات المسلحة الفلسطينية، فإن غزة ليس فيها ملاجئ تقي من القنابل، ولا يمكن بناء أي ملاجئ فيها لأن إسرائيل كانت قد منعت دخول مواد البناء إلى غزة منذ زمن طويل.

كما أن المكالمات الهاتفية والعشوائية ووسائل التحذير المسجلة والبلث الإذاعي والمنتشورات التي ألقتها الجيش الإسرائيلي من الجو على غزة، وأمر فيها الناس بمغادرة منازلهم وأحيائهم سببت ذعراً على نطاق واسع، ولم تشكل حماية تذكر. وفي بعض المناطق علق السكان في منازلهم، حيث كانوا يسمعون عبر الإذاعة تحذيرات الجيش الإسرائيلي التي تطلب منهم المغادرة، ولكنهم كانوا غير قادرين على ذلك لأن القوات الإسرائيلية المتواجدة في المنطقة كانت تمنعهم من التنقل، وبالتالي فإن كل من يخرج من منزله، كان يخاطر بالوقوع تحت نيران الجيش⁴ وقُتل آخرون أو أُصيبوا بجراح بعد فرارهم من منازلهم؛ وذلك عندما تعرضت المدارس التابعة للأمم المتحدة، التي لجأوا إليها طلباً للحماية، لهجوم إسرائيلي.

وتعرض المدنيون في جنوب إسرائيل للهجمات الصاروخية التي ظلت تشنها الجماعات المسلحة الفلسطينية يوماً طوال فترة النزاع التي دامت 22 يوماً. وقد أطلق الجناح المسلح لحركة حماس وغيره من الجماعات المسلحة الفلسطينية عدة مئات من الصواريخ وقذائف الهاون على جنوب إسرائيل، وأسفرت عن مقتل ثلاثة مدنيين وجرح عشرات آخرين. ولحقت أضرار بعدة منازل ومبانٍ أخرى مدنية، ومنها أضرار كبيرة. كما قُتل ستة جنود إسرائيليين نتيجةً لهجمات فلسطينية.⁵

إن قذائف الهاون وصواريخ القسام المصنّعة محلياً في غزة وصواريخ غراد الأبعد مدى والمهربة إلى غزة عبر الأنفاق من مصر، هي عبارة عن قذائف لا يمكن توجيهها نحو أهداف محددة، وإن الهجمات باستخدام هذه الصواريخ تعتبر عشوائية، وبالتالي فهي غير مشروعة بموجب القانون الدولي. ومع أن هذه الصواريخ، في معظم الحالات، كانت تنفجر في مناطق خالية من دون أن تسبب خسائر في الأرواح، فإن كل صاروخ يحتتمل أن يكون مميتاً، كما أن الإطلاق الكثيف للصواريخ طوال فترة عملية "الرصاص المسكوب" التي دامت 22 يوماً سبّب ذعراً في صفوف السكان المدنيين في جنوب إسرائيل. فقد فرت آلاف العائلات إلى أجزاء أخرى من البلاد، واضطر أولئك الذين مكثوا

في منازلهم في الجنوب إلى أن يهرعوا إلى الملاجئ كلما سمعوا صفارات الإنذار التي تحذرهم من الصواريخ القادمة.

كما انتهكت حركة حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الفلسطينية القانون الإنساني الدولي داخل غزة. فقد أطلقت صواريخ ووضعت معدات عسكرية وأقامت مواقع عسكرية بالقرب من المنازل، مما عرّض حياة السكان للخطر، وذلك بتعريضهم لخطر الهجمات الإسرائيلية. كما استخدمت منازل وممتلكات خالية من السكان كمواقع قتالية إبان المواجهات المسلحة مع القوات الإسرائيلية، مما عرّض سكان المنازل المجاورة لخطر الهجمات أو جعلهم يعلقون في مناطق تبادل إطلاق النار.

بيد أنه على العكس من المزاعم المتكررة على أسنة المسؤولين الإسرائيليين بشأن استخدام "الدروع البشرية"، فإن منظمة العفو الدولية لم تجد دليلاً على أن مقاتلي حماس أو غيرهم من المقاتلين الفلسطينيين قد وجهوا حركة المدنيين لحماية الأهداف العسكرية من الهجمات. كما لم تجد ليلاً على أن حركة حماس أو غيرها من الجماعات المسلحة قد أرغمت السكان على البقاء في المباني التي استخدمها مقاتلوها أو حولها، ولا على منع المقاتلين للسكان من مغادرة المباني أو المناطق التي كان يستخدمها المقاتلون.

وأثناء عملية "الرصاص المسكوب" وقبل عدة أسابيع من بدء العملية، رفض الجيش الإسرائيلي السماح بدخول المراقبين المستقلين والصحفيين ومراقبي حقوق الإنسان والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية من دخول غزة - الأمر الذي أدى فعلياً إلى قطع غزة عن العالم الخارجي وبالتالي منع المراقبة المستقلة لسلوك القوات الإسرائيلية هناك⁶ ونقل الأخبار المتعلقة بها. وحتى بعد إعلان وقف إطلاق النار في 18 يناير/كانون الثاني، استمر الجيش الإسرائيلي في منع العديد من العاملين في مجال حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية والصحفيين من دخول غزة. وظل بعضهم ممنوعاً من دخول غزة بعد مرور أربعة أشهر.⁷

وحتى اليوم، أي بعد مرور خمسة أشهر على انتهاء عملية "الرصاص المسكوب"، لم تجر السلطات الإسرائيلية أي تحقيق مستقل ومحيد في سلوك قواتها، وهي تعارض إجراء أي تحقيق من هذا النوع. كما رفضت التعاون مع بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق أنشأها مجلس حقوق الإنسان برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون،⁸ ولم تسمح لها بدخول البلاد، فقوضت بذلك قدرتها على إنجاز مهمتها. كما رفضت السلطات الإسرائيلية النتائج التي توصل إليها مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة، الذي أجرى تحقيقاً في تسع هجمات على مرافق وموظفي الأمم المتحدة أثناء عملية "الرصاص المسكوب".⁹

ورفضت السلطات الإسرائيلية مزاعم جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على أيدي القوات الإسرائيلية أثناء عملية "الرصاص المسكوب"، والتي نشرتها منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى عديدة تعمل في مجال حقوق الإنسان، ووسائل إعلام دولية وإسرائيلية وفلسطينية، وادعت أن حركة حماس هي التي تمنع إجراء تحقيقات مستقلة وترغم الناس على الإدلاء بمزاعم كاذبة. بيد أن مثل تلك الادعاءات لا تصمد أمام التمحيص. فقد تمكّن مندوبو منظمة العفو الدولية الذين زاروا غزة خلال عملية "الرصاص المسكوب" وبعدها، وفي عدة مناسبات أخرى في السنوات الأخيرة، من إجراء تحقيقاتهم من دون أي إعاقات، وكثيراً ما عبّر الناس عن انتقاداتهم لسلوك حركة حماس، بما في ذلك إطلاق الصواريخ. وأثناء وجودهم في غزة، أجرى مندوبو منظمة العفو الدولية تحقيقاً في الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت على أيدي قوات حماس ومليشياتها ضد مواطنيها الفلسطينيين، بما في ذلك عمليات القتل المتعمد والتعذيب والاختطاف والاعتقال التعسفي. وفي 10 فبراير/شباط 2009، نُشرت نتائج التحقيق في تقرير بعنوان: حملة حماس المميّية في ظل الحرب في غزة.¹⁰

وحتى 18 يونيو/حزيران 2009، لم تكن السلطات الإسرائيلية قد ردت على طلبات منظمة العفو الدولية المتكررة، التي قدمتها في البداية في مطلع فبراير/شباط، لعقد اجتماعات لمناقشة النتائج التي توصلت إليها وبواعت القلق التي تساورها، كما لم ترد على طلب المعلومات المتعلقة بالعديد من الحالات المذكورة في هذا التقرير.

وفي الوقت نفسه، لم تجر إدارة حماس في غزة تحقيقاً في الهجمات الصاروخية التي أطلقتها هي وغيرها من الجماعات المسلحة، وأصرّت على تبرير مثل تلك الهجمات غير القانونية.

إن منظمة العفو الدولية تعتقد أن وفاة هذا العدد الكبير من المدنيين العزل والطريقة التي تعرضوا فيها للهجوم، تقتضي إجراء تحقيق شامل ومستقل ومحايّد في سلوك جميع أطراف النزاع من أجل الوصول إلى الحقيقة وكي يصبح بالإمكان إخضاع المسؤولين عن الهجمات غير القانونية ضد المدنيين والممتلكات المدنية إلى المساءلة، وضمان حصول الضحايا على الحق في جبر الضرر.

ولهذه الغاية، تدعو منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل لبعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان من ناحية، وتدعو السلطات الإسرائيلية وإدارة حماس إلى التعاون مع البعثة، بما في ذلك السماح لأعضائها بدخول إسرائيل وغزة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطات الإسرائيلية يجب أن تكفل إجراء تحقيقات محايدة وشاملة على المستوى الوطني في الأدلة التي تشير إلى أن قواتها ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني إبان النزاع، والتعويض عن عواقب أفعالها غير القانونية وتقاعسها عن الفعل. وعلى المستوى الدولي، يتعين على الدول ممارسة الولاية القضائية العالمية حيثما تتوفر أدلة كافية على وقوع جرائم حرب أو أية جرائم أخرى بموجب القانون الدولي من كلا الطرفين.

وأخيراً، يتعين على كل من السلطات الإسرائيلية وإدارة حماس أن تتخذ مجموعة من التدابير الإضافية لمنع وقوع وفيات في صفوف المدنيين في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يجب أن يتقيد الجيش الإسرائيلي تقيداً تاماً بواجبه نحو اتخاذ تدابير احتياطية عندما ينفذ هجماته، وأن يلتزم علناً بعدم استخدام المدفعية والفسفور الأبيض وغيرها من الأسلحة العشوائية في المناطق المكتظة بالسكان المدنيين. ومن جانبها يتعين على إدارة حماس ضمان عدم قيام أية جماعة مسلحة تعمل في المنطقة تحت إمرتها بشن هجمات صاروخية غير مشروعة ضد المراكز السكانية المدنية في إسرائيل. (أنظر النتائج والتوصيات للاطلاع على طائفة أوفي من توصيات منظمة العفو الدولية المقدمة إلى المجتمع الدولي والسلطات الإسرائيلية وإدارة حركة حماس).



مدفعية وإسرائيلية وقذائف هاون في غزة (إلى اليسار)؛ بقايا صاروخ أمريكي الصنع من نوع "هيلفاير" الذي أودى بحياة ثلاثة مسعفين طبيين وطفل (أنظر الفصل 1.4.1) © AI.

1. قتل المدنيين الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية

"أريد منكم روحاً عدائية – إذا كان هناك شخص يشبهه به في الطابق العلوي من منزل ما، فإننا سنقصفه. وإذا كانت لدينا شكوك بشأن منزل معين، فإننا سندمره... ولن يكون هناك مجال للتردد... ولن يلجأ أحد إلى التروي – دعوا عواقب الأخطاء تنهال على رؤوسهم، وليس على رؤوسنا".

قائد إسرائيلي في تقرير أمني موجّه إلى الجنود خلال عملية "الرصاص المسكوب".¹¹

قُتل نحو 1,400 فلسطيني في هجمات شنتها القوات الإسرائيلية أثناء عملية "الرصاص المسكوب" في الفترة من 27 ديسمبر/كانون الأول إلى 18 يناير/كانون الثاني 2009. وجرح نحو 5,000 شخص، بعضهم أُصيب بتشوّهات مدى الحياة. وكان المئات من بين القتلى مدنيين عزّلاً، بينهم نحو 300 طفل وأكثر من 115 امرأة و 85 رجلاً فوق سن الخمسين.¹² وتستند هذه الأرقام إلى البيانات التي جمعها مندوبو منظمة العفو الدولية في غزة وإلى حالات موثقة بالتفصيل من قبل منظمات غير حكومية محلية وموظفين طبيين في غزة. ووفقاً لمنظمات غير حكومية فلسطينية لحقوق الإنسان فإن ثلثي القتلى كانوا من المدنيين. ولم تتوفر لمندوبي منظمة العفو الدولية الذين أجروا بحثاً في غزة في الفترة يناير/كانون الثاني – فبراير/شباط 2009 من الوقت والموارد ما يكفي للتدقيق في الوفيات التي أُبلغ عنها، ولكنهم حققوا في عشرات الحالات التي شملت ما يربو على 300 ضحية، أكثر من نصفهم أطفال ونساء، وجمعوا معلومات من طائفة واسعة من المصادر. وتوصلوا إلى نتيجة مؤداها أن العدد 1,400 قتل رقم دقيق، وأنه بالإضافة إلى الأطفال والنساء والرجال الذين تزيد أعمارهم على 50 سنة، كان نحو 200 رجل ممن تقل أعمارهم عن 50 سنة من المدنيين العزل الذين لم يشاركوا في الأعمال الحربية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قُتل نحو 240 شرطياً نتيجةً لقصف مراكز الشرطة في أنحاء مختلفة من غزة في اللحظات الأولى من عملية "الرصاص المسكوب" التي بدأت في صبيحة يوم 27 ديسمبر/كانون الأول 2008، بينهم عشرات قُتلوا عندما استهدفت الضربات الجوية الإسرائيلية الأولى عرضاً لتخريج مرشحي ضباط الشرطة في المجمع المركزي للشرطة بمدينة غزة. وعلى الرغم من أن بعض رجال الشرطة الذين قُتلوا في عمليات القصف كانوا أعضاء منتسبين في

الجناح العسكري لحركة حماس (بالإضافة إلى كونهم أفراداً في قوات الشرطة)، فإن العديد منهم لم يكونوا على صلة بالجماعات المسلحة، ولم يكن أحد منهم يشارك في الأعمال الحربية عندما استهدفتهم عمليات القصف وقتلتهم.¹³

وقدّر الجيش الإسرائيلي إجمالي عدد القتلى بأقل من 1,200 شخص، ويصر على أن معظمهم ليسوا مدنيين.¹⁴ بيد أن السلطات الإسرائيلية لم تقدم أية قوائم بالقتلى - لا بالأشخاص الذين تدعي بأنهم مقاتلون ولا بالمدنيين.

ويصر الجيش الإسرائيلي على القول إن قواته عملت وفقاً للقانون الدولي، وإنها شنت هجمات متناسبة ضد أهداف عسكرية، وتتحو باللائمة على حركة حماس عن أي أذى أصاب المدنيين الفلسطينيين. ولا تنفي منظمة العفو الدولية أن العديد من الهجمات التي شنتها القوات الإسرائيلية خلال عملية "الرصاص المسكوب" لم تلحق أضراراً غير متناسبة بالمارة غير المشاركين في الأعمال الحربية، وهي بهذه الصفة تماشت مع متطلبات القانون الدولي. وقد قُتل أفراد في الجماعات المسلحة الفلسطينية خلال المواجهات المسلحة مع القوات البرية الإسرائيلية، بينما استُهدف آخرون أثناء قيامهم بإطلاق صواريخ أو غيرها من الأسلحة حيث شاركوا في الأعمال الحربية، واستُهدف أشخاص آخرون في ظروف أخرى بما لم يشكل انتهاكاً لقوانين النزاع المسلح.

كما أن المنظمة لا تزعم أن جميع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين سقطوا نتيجة لهجمات إسرائيلية غير مشروعة. ففي بعض الحالات ربما قُتل بعض المارة من المدنيين نتيجة لأخطاء بشرية أو تصنيعية أو كانوا ضحايا غير مقصودين لهجمات قانونية على أهداف عسكرية - ومنها الحالات التي لم تتخذ فيها الجماعات المسلحة الفلسطينية الاحتياطات الضرورية أو استخدمت تكتيكات أدت إلى تعريض المدنيين لخطر غير ضروري. بيد أن مقتل العديد من مئات المدنيين الفلسطينيين غير المشاركين في النزاع، ومنهم نحو 300 طفل، لا يمكن تجاهله ببساطة على أنه "أضرار جانبية" - أي أضرار عرضية لهجمات قانونية - أو مجرد أخطاء، كما لا يمكن أن يُعزى إلى ردود فعل مذعورة لجنود يعملون تحت النار بمفردهم.

إن الهجمات التي تسببت في سقوط العدد الأكبر من القتلى والجرحى تمت باستخدام ذخائر بعيدة المدى وبالغة الدقة أُطلقت من طائرات مقاتلة وطائرات مروحية والطائرات "الطنانة"، أو من دبابات متركزة على بُعد عدة كيلومترات - وغالباً ما كانت موجّهة ضد أهداف مختارة مسبقاً، وهي عملية عادةً ما تتطلب موافقة التسلسل القيادي.

إن ضحايا تلك الهجمات لم يعلقوا في مناطق تبادل إطلاق النار في المعارك التي دارت بين الميليشيات الفلسطينية والقوات الإسرائيلية، كما لم يكونوا يشكلون درعاً بشرياً للمقاتلين أو غيرهم من الأهداف المشروعة. وقُتل العديد منهم عندما قُصفت منازلهم بينما كانوا نياماً. بينما كان آخرون يمارسون حياتهم اليومية المعتادة في منازلهم، كالجلوس في باحة المنزل أو نشر الغسيل على السطح، عندما استهدفهم القصف الجوي أو القصف من الدبابات. وكان الأطفال يدرسون أو يلعبون في غرف نومهم أو على الأسطح أو خارج منازلهم عندما ضربتهم الصواريخ أو قذائف الدبابات، بينما كان آخرون في الشارع سيراً على الأقدام أو على دراجاتهم الهوائية. وتعرض المسعفون الطبيون وسيارات الإسعاف لهجمات متكررة أثناء محاولتهم إنقاذ الجرحى أو إحضار القتلى. واستناداً إلى الأدلة التي جمعتها في مجرى بحوثها الميدانية وغيرها من المعلومات التي جمعتها من طائفة واسعة من المصادر، بما فيها تلك التي أتاحتها السلطات الإسرائيلية، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد أن العديد من المدنيين العزل الفلسطينيين قُتلوا في الهجمات ونتيجةً للممارسات التي شكلت انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، وأن القوات الإسرائيلية:

- لم تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة في اختيار وسائل وأساليب الهجوم بهدف تجنب الخسائر العرضية في أرواح المدنيين، وإيقاع إصابات بالمدنيين وإلحاق الضرر بالأهداف المدنية، أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن على الأقل؛
- نفذت هجمات غير متناسبة وعشوائية بلا تمييز؛
- نفذت هجمات مباشرة ضد المدنيين والأهداف المدنية، ومنها الموظفون المدنيون والمركبات الطبية؛
- لم تسمح بمرور الأطقم والمركبات الطبية والإغاثية في الوقت المناسب؛

واستمر الجيش الإسرائيلي والسلطات الحكومية في تجاهل بواغث القلق بشأن الخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين، من دون إظهار اهتمام يُذكر بإجراء تحقيق في مثل تلك الحالات، وظلا يكرران ببساطة أن المسؤولية عن مقتل المدنيين الفلسطينيين تقع على عاتق حركة حماس، ونادراً ما قُدِّمَ أدلة على حالات محددة لإثبات تلك المزاعم.

ففي 27 ديسمبر/كانون الأول، على سبيل المثال، وهو اليوم الأول في عملية "الرصاص المسكوب"، ذكر الجيش الإسرائيلي أن: "قادة ونشطاء حكومة حماس، الذين ينشرون الرعب من داخل المراكز السكانية المدنية، هم وحدهم الذين يتحملون مسؤولية الرد العسكري الإسرائيلي". وفي 19 يناير/كانون الثاني 2009، عند انتهاء عملية "الرصاص المسكوب"، كرر الجيش موقفه التبريري إياه: "إن حماس، باستخدامها المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية، تتحمل المسؤولية عن الخسائر في أرواح المدنيين في قطاع غزة".¹⁵

وفي مقابلة أُجريت مع وزير الداخلية في حينه مئير شترتيت بعد انتهاء عملية "الرصاص المسكوب"، قال شترتيت رداً على سؤال حول مقتل مئات الأطفال على أيدي القوات الإسرائيلية في الحملة العسكرية على غزة: "لقد كانوا محتجزين كرهائن لدى حماس". وعندما أشار الصحفي إلى أن ذلك ليس ما قالته عائلات الأطفال، رد الوزير نائفاً ذلك: "وهل تصدقهم؟ لقد كانوا يستخدمونهم كدروع بشرية".¹⁶ وفي المقابلة نفسها، ورداً على سؤال: "لقد أوقعتم من الخسائر في غزة ما يفوق الخسائر التي أوقعوها بكم بمئة مرة، أليس كذلك؟"، قال شترتيت: "هذه فكرة العملية، فما رأيك أنت؟"¹⁷

إن مثل هذه المواقف التي كررها المسؤولون الإسرائيليون خلال عملية "الرصاص المسكوب" وبعدها، إنما تُظهر ازدراء الأحكام الرئيسية في القانون الدولي، ولا سيما قواعد القانون الإنساني الدولي المتعلقة بشن الأعمال الحربية، التي تعتبر ملزمة لجميع أطراف النزاع مهما كانت أسبابه وبغض النظر عن الطرف الذي بدأ القتال. وإن هذه المقاربة ربما أسهمت في ثقافة الإفلات من العقاب بين القوات، وتبعث برسالة مفادها أن المسؤولية عن الهجمات غير القانونية وغيرها من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان يمكن أن توضع على عاتق حماس.

وفي حين أن محاربة جماعات حرب العصابات المتمركزة بين السكان المدنيين يطرح بلا شك تحديات محددة – وبالذات تحديد واستهداف المقاتلين والأسلحة الموجودة في المباني المدنية، مع تقليص حجم الضرر الذي يلحق بالمدنيين إلى أدنى حد ممكن – فإن قواعد القانون الإنساني الدولي تأخذ مثل هذه التحديات بعين الاعتبار. ومن هناك، فإنه لا يجوز استخدام التحديات الناجمة عن محاربة قوات غير نظامية لتبرير الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة، أو عدم اتخاذ تدابير احتياطية لحماية المدنيين، أو غير ذلك من الانتهاكات الخطيرة.

كما أظهرت أفعال القوات الإسرائيلية في غزة أنها اعتبرت جميع الأشخاص والمؤسسات المرتبطة بحركة حماس

أهدافاً مشروعة. فقد صرح ناطق بلسان الجيش الإسرائيلي لهيئة الإذاعة البريطانية: "تعريفنا هو أن كل شخص مرتبط بالإرهاب داخل حماس يعتبر هدفاً مشروعاً. وهذا يشمل المؤسسات العسكرية المباشرة والمؤسسات السياسية التي تزود الذراع الإرهابي بالتمويل اللوجستي والموارد البشرية." ومن الأمثلة على هذه السياسة قصف المجلس التشريعي الفلسطيني (البرلمان) والوزارات المختلفة ومكاتب الأجهزة الإعلامية، التي لم تكن مشاركة في الأعمال الحربية، وإن كانت مرتبطة بحركة حماس. إن تطبيق مثل هذا التعريف الفضفاض للغاية يقوض مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين في القانون الإنساني الدولي.

وفي حين أن القادة السياسيين الضالعين في الاستراتيجية العسكرية والتخطيط العسكري يمكن أن يفقدوا حصانتهم من الهجوم أثناء فترة مشاركتهم في الأعمال الحربية، فإن أعضاء حركة حماس أو أنصارها ممن لم يشاركوا مباشرة في الأعمال الحربية، هم مدنيون، ويجب ألا يشكّلوا هدفاً للهجمات. وبالمثل، فإن المباني المدنية، كالوزارات والبرلمان ووسائل الإعلام والمساجد لا يمكن أن تكون أهدافاً مشروعاً للهجمات لمجرد انتمائهم لإدارة الأمر الواقع لحركة حماس. (أنظر الفصل 5 للاطلاع على تعريف الأهداف العسكرية).

إن قواعد القانون الإنساني الدولي تفرض قيوداً على التكتيكات التي يجوز لجماعات حرب العصابات أن تلجأ إلى استخدامها بشكل قانوني. كما أن التحديات التي تواجهها مثل هذه الجماعات عندما تقاوم جيوشاً لدول أقوى وأفضل تجهيزاً وتنظيماً لا تبرر ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.

لقد تحدث الجنود الإسرائيليون الذين خدموا في غزة خلال عملية "الرصاص المسكوب" عن ثقافة الإفلات من العقاب، مع سماح القادة للجنود، بإطلاق النار على "كل ما يتحرك"، بل وتشجيعهم على ذلك، حتى لو لم تكن حياتهم عرضة للخطر.

قال أريك دوبنوف، الذي كان يعمل في شركة استطلاع تابعة للواء احتياطي في الجيش الإسرائيلي: "منذ التقارير الأولى قبل الدخول، كان واضحاً أن الجيش قد غير عقليته بأكملها. فبدلاً من اتخاذ الاحتياطات المعتادة كي لا نلحق الأذى بالمدنيين، تحدثوا لنا عن ضرورة الدخول بشكل عدائي للغاية. فقالوا لنا: 'عند ظهور أية علامة على وجود خطر، افتحوا النار بكثافة هائلة.' وفي التدريبات السابقة أعدنا أنفسنا للقتال ضد قوات حرب عصابات، ولكنهم هذه المرة قالوا لنا إننا سنواجه حماس بتشكيلة عسكرية كاملة - وهو ما لم يحدث. كان بعضنا غير مرتاح إزاء تلك الأوامر، بينما شعر آخرون بالسعادة لأن [جيش الدفاع الإسرائيلي] سيخلع قفازات الأطفال..."¹⁸

إن شعارات التهديد التي كتبها الجنود على جدران المنازل التي استخدموها، وغالباً ما خربوها، من قبيل "الموت للعرب"، و"جئنا كي نقضي عليكم"، و"العربي الجيد هو العربي الميت"، إنما تثير تساؤلات حول ما إذا كان الجنود قد استهدفوا المدنيين عمداً، بالإضافة إلى شن هجمات هوجاء وبلا تمييز.

في نهاية يناير/كانون الثاني 2009، أي بعد مرور أيام فقط على انتهاء عملية "الرصاص المسكوب"، تعهدت الحكومة الإسرائيلية بتقديم المساعدة والدعم إلى ضباط الجيش الذين يواجهون دعاوى قانونية في الخارج بسبب جرائم الحرب المزعومة التي اقترفت في غزة، حيث قال رئيس الوزراء في ذلك الوقت إيهود أولمرت: "يجب أن يعرف القادة والجنود الذين أرسلوا إلى غزة أنهم في أمان من مختلف المحاكم".¹⁹

وفي أبريل/نيسان 2009، وعقب نشر شهادات الجنود التي أدلوا بها في حلقة دراسية للخريجين في أكاديمية رابين حول الاستخدام غير القانوني للقوات ضد المدنيين والممتلكات المدنية في غزة، في وسائل الإعلام الإسرائيلية وعلى

الشبكة الدولية، سارع الجيش إلى الإعلان عن إجراء تحقيق داخلي.²⁰ وقد رفض التحقيق، الذي استُكمل في غضون أيام قليلة، تلك المزاعم، وأسقطها باعتبارها شائعات لا أساس لها من الصحة.²¹ بيد أن الجيش لم يعط أية تفاصيل بشأن التحقيق، وظهر المزيد من مزاعم الانتهاكات على الجنود الستة القلقين والمفاخرين على السواء.



"الموت للعرب" كتابة على الحائط بالعبرية في منزل عائلة السموني بتوقيع لواء غيفاتي للجيش الإسرائيلي © AI

ما التحقيقات الوحيدة التي قال الجيش إنه أجراها فهي محصورة في حفنة من الحالات والقضايا، وهي في معظمها تلك التي اجتذبت اهتماماً وانتقاداً دوليين، والتي نظر فيها مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة في التحقيقات التي أجراها في الهجمات على مرافق الأمم المتحدة وموظفيها. وإن نتائج التحقيقات الداخلية التي أجراها الجيش موجودة في ورقة موجزة وزعها الجيش على الصحفيين في 22 أبريل/ نيسان 2009، وتتضمن العبارة التالية: "تُستخدم جميع النتائج كمعلومات مرجعية وتُنسب إلى المراسل فقط." وتحتوي الورقة على بعض التفاصيل، وتكرر الادعاءات التي ردها الجيش والسلطات مرات عدة منذ الأيام الأولى لعملية "الرصاص المسكوب"، ولكنها لا تعطي أية أدلة تدعم تلك المزاعم. وتأتي الورقة على ذكر ست حوادث محددة فقط، ثلاث منها تتعلق بمرافق الأمم المتحدة ومركباتها (الملحق أ)، والثلاث الأخرى تتعلق بقتل مدنيين (الملحق ج)، بالإضافة إلى حوادث غير محددة تتعلق بالمرافق الطبية وأطقم سيارات الإسعاف (الملحق ب)، وملاحظات عامة حول استخدام الفسفور الأبيض (الملحق د)، وملاحظات عامة حول تدمير الممتلكات وإتلاف البنية التحتية (الملحق هـ).²² وحتى في هذه الحالات القليلة، كانت تحقيقات الجيش شكلية وغير كافية، وتهدف على ما يبدو إلى درء الانتقادات أكثر مما تهدف إلى الوصول إلى الحقيقة. ولم يبذل الجيش أية محاولة لإجراء مقابلات مع ضحايا الهجمات والشهود عليها، مستنداً، بشكل انتقائي، إلى رواية بعض الجنود للأحداث. وقد برأ جنوده، كما كان متوقعاً، من أية أخطاء، بل أنحى باللائمة على الضحايا.²³ وحتى في الحالات الاستثنائية التي اعترف فيها الجيش بمقتل مدنيين لم يشاركوا في الأعمال الحربية على أيدي قواته، فقد اعتبرها أخطاء تقنية، ولم يعط تفسيرات كافية لذلك، تاركاً أسئلة مهمة للغاية بلا أجوبة. وفي حين أنه ربما كانت الضربات غير المتعمدة ضد المدنيين من المارة نتيجةً لأخطاء تقنية أو أية

نواقص تشغيلية أو أخطاء بشرية، فإن جميع المعلومات المتوفرة تشير إلى أن القوات الإسرائيلية غالباً ما تصرفت باستهتار وشنت هجمات مميتة ضد كل شخص وقعت عليه عيونها من دون اتخاذ الاحتياطات الضرورية للتمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية.

وطلبت منظمة العفو الدولية من الجيش الإسرائيلي تزويدها بمعلومات حول مجموعة من الهجمات المحددة التي أسفرت عن وفاة مدنيين عزل، ولكنها لم تتلق أي رد حتى الآن.

1.1 الضربات الدقيقة

تُظهر الحالات الواردة في هذا الفصل الأنماط الرئيسية للهجمات الدقيقة التي أسفرت عن قتل وجرح مئات المدنيين: القنابل والصواريخ التي أُطلقت من طائرات F-16 المقاتلة والطائرات المروحية والطائرات بدون طيار "الطنانة"، والقصف من الدبابات، بالإضافة إلى إطلاق النار من مسافة قريبة على الأطفال وغيرهم من المدنيين العزل الذين لم يشكلوا تهديداً للجنود الذين قتلهم أو لغيرهم. إن مثل تلك الهجمات لم تميز بين المدنيين والمقاتلين: فقد كانت في أحسن الأحوال طائشة ومستهترة. وفي بعض الحالات أظهرت الأدلة أن الجنود استهدفوا بشكل مباشر المدنيين العزل، ومن بينهم أشخاص كانوا يحاولون الفرار طلباً للأمان.

1.1.1 الضربات الجوية ضد المباني

قصفت طائرات F-61 الإسرائيلية المقاتلة عدة منازل مليئة بالمدنيين فقتلت ساكنيها، وفي بعض الحالات جيرانهم وأقرباءهم الذين كانوا قد لجأوا إليهم بعد إرغامهم على الفرار من منازلهم.

إن طائرات F-16 المقاتلة تسقط قنابلها من ارتفاعات شاهقة ولا تستطيع أن ترى أهدافها بشكل مباشر. فيما أن تكون أهدافها مختارة مسبقاً ولا يمكن مراقبتها في وقت وقوع الهجوم، أو يمكن ملاحظتها عن طريق آليات مراقبة أخرى، وعادة ما تكون الطائرات بدون طيار التي تعطي إحداثيات الأهداف وغيرها من المعلومات إلى طائرات F-16 في الوقت الحقيقي. وفي كلتا الحالتين، فإن الذخائر المستخدمة هي قنابل بالغة الدقة يصل وزنها إلى طن وقادرة على تنفيذ ضربات دقيقة.

"لا، أنا لا أجلس في طائرتي وأشهد إرهابياً يطلق صاروخ قسام، ثم أقرر الطيران فوقه. فثمة في كل طائرة في السماء نظام كامل يساعدنا ويعمل وكأنه عيوننا وأذاننا وعقولنا. وهذا النظام يخلق لنا مزيداً من الأهداف باستمرار، مهما كان مستوى شرعيتها. وفي كل حالة، أحاول أن أعتقد بأن هذه الأهداف تتمتع بأعلى درجة من الشرعية. وعلى أية حال، فإن هذا النظام يخلق لنا أهدافاً. إنني آتي إلى السرب، وأحصل على هدف بأوصافه وإحداثياته. أتأكد من أنه ليس على خطوط قواتنا، وأفحص صورة المنزل الذي يُفترض بي أن أهاجمه، وأقارنه بالوضع على الأرض وبما أراه بأجهزة أخرى، ثم أقلع وأضغط على الزر، ثم توجه القنبلة نفسها إلى الهدف بمستوى دقة تقارب متراً واحداً.²⁴

قُتلت رندا صالحه، وهي أم لسبعة أطفال وعمرها 34 عاماً، مع أربعة من أطفالها، وهم: رولا وعمرها سنة واحدة، وبهاء الدين، وعمره أربع سنوات، وورنا وعمرها 12 سنة وضياء الدين، وعمره 14 سنة، عندما قصفت القوات الإسرائيلية منزلها في مشروع بيت لاهيا للإسكان في منتصف ليل 9 يناير/كانون الثاني 2009. كما قُتلت في الهجوم فاطمة، شقيقة رندا، البالغة من العمر 22 عاماً. ولم يكن في المنزل في ذلك الوقت سوى النساء

والأطفال، وهم: رندا وأطفالها السبعة وشقيقتها وشقيقة زوجها وطفلاها، الذين كانوا يقيمون هناك ظناً منهم بأنه أكثر أماناً من منازلهم. وكان فايز صالحة، وهو موظف في وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة، على رأس عمله.

ويبدو أنه تم تحذير العائلة عندما ضرب صاروخ المنزل، وهي من ممارسات القوات الإسرائيلية التي عُرفت أثناء عملية "الرصاص المسكوب" باسم إجراء "أطرق السطح"، ويشمل هذا الإجراء إطلاق "صاروخ تحذيري"، يحتوي على كمية قليلة من المتفجرات، أو لا يحتوي على متفجرات بالمرّة، على سطح المنزل لترويع سكانه وإرغامهم على الفرار منه. وبعد بضع دقائق يتم استهداف المبنى بقنبلة ضخمة تطلقها طائرات F-16.

وقالت ابنتا رندا وفايز الناجيتان، وهما رُبى البالغة من العمر 10 سنوات ورشا، البالغة من العمر تسع سنوات، لمدنوبي منظمة العفو الدولية إنهما والدتهما وأشقائهما وخالاتهما وأبناء عمهما تراحموا للخروج من المنزل. وقد هربتا أولاً، ولذلك كُتبت لهما النجاة، بينما لم تتمكن أمهما وأشقائهما وخالاتهما من الوصول إلا إلى أسفل الدرج عندما قُصف المنزل.



منزل عائلة صالحة، الذي قُصف في 9 يناير/كانون الثاني 2009 AI©

وقد وجد مندوبو منظمة العفو الدولية في المنزل المدمر أدلة على وقوع ثلاث ضربات وقطعاً من الذخائر التي ضربت المنزل: صاروخ صغير، وهو الذي ربما استُخدم "كتحذير"، والذي اخترق السطح إلى غرفة مكتبة الأطفال في الطابق الأول؛ وصاروخ "هيلفاير"، الذي ضرب إحدى غرف نوم الأطفال في الطابق الأول، وذلك بعد أن نزلت العائلة إلى أسفل الدرج؛ وقنبلة كبيرة ألقتها طائرة F-16، وهي التي ارتطمت بجانب المنزل وانفجرت في الطابق الأرضي بالقرب من الباب الأمامي، حيث دمرت معظم البيت من الداخل بالإضافة إلى جدرانه الخارجية. لقد كانت هذه الضربة هي التي قتلت الأطفال الأربعة ووالدتهما وخالتهما.

في الساعة 1:30 من صبيحة يوم 5 يناير/كانون الثاني 2009، قُصف منزل عائلة أبو عيشة الواقع في الطرف

الشمالي من مخيم الشاطئ للاجئين في غزة. وقد أسفر القصف عن مقتل عامر أبو عيشة، البالغ من العمر 45 عاماً، وزوجته نهيل البالغة من العمر 35 عاماً، وثلاثة من أطفالهما الأربعة: سيد، وعمره 12 عاماً، ومحمد، في الثامنة من العمر وغيداء، في السابعة من العمر. أما الطفلة الرابعة دلال، البالغة من العمر 13 عاماً، فقد كانت الناجية الوحيدة من العائلة لأنها كانت تقيم مع خالتها في منزل آخر، ولذلك نجت.²⁵ وقد انفجرت القنبلة في المكان الذي كانت تنام فيه العائلة. كما كان يعيش في المنزل نفسه أفراد آخرون من عائلة عامر الممتدة، وهم والد عامر وأشقاؤه الثلاثة وعائلاتهم، حيث بلغ مجموع سكان المنزل 33 شخصاً. وقد أُصيب بعضهم بجروح نتيجة لانهدام الجدران.



منزل عائلة أبو عيشة، الذي قُصف في 5 يناير/كانون الثاني 2009 AI©

وقد قال صابر، أحد أشقاء عامر، الذي نجا من الهجوم، لمنظمة العفو الدولية: "في عام 2006، اتصل بي الجيش الإسرائيلي على هاتفي الخليوي، وطلب مني أن أفتح النوافذ وأنقل أفراد عائلتي إلى خلف المنزل لأنه سيقتصف المبنى المقابل لمنزلي، حيث كان يضم مركز شرطة تابع لحركة حماس، ثم اتصلوا بي مرة أخرى بعد خمس دقائق وقالوا

لي أن أطلب من جاري مغادرة منزله، الذي كان أقرب إلى المبنى المزمع قصفه. وبعد فترة وجيزة قصف الجيش المبنى المقابل، ولم يتضرر منزلنا. ولكنهم هذه المرة قصفوا منزلي أنا - ولا أدري لماذا فعلوا ذلك - ومن دون تحذير. كيف استطاعوا فعل ذلك؟ إنهم يعرفونني ولديهم رقم هاتفي ما داموا قد اتصلوا بي قبل ذلك. إنني لا أفهم ذلك. فلو أنهم اتصلوا بي وحذروني من أنهم كانوا سيقصفون المنزل لغادرته فوراً. لقد انققت جميع مدخراتي التي جمعتها على مدى سنوات عملي مع شقيقي في إسرائيل في بناء هذا المنزل، ولكن ما قيمة المنزل مقارنة بحياة الإنسان؟ لو أنهم حذرونا لغادرنا المنزل فوراً، وكان شقيقي وزوجته وأطفاله على قيد الحياة."

وخلال عملية "الرصاص المسكوب" تلقى بعض الأشخاص مكالمات هاتفية من الجيش الإسرائيلي، طُلب منهم فيها مغادرة منازلهم لأنها ستُقصف بعد بضع دقائق.²⁶ وفقاً لمعلومات حصلت عليها منظمة العفو الدولية، باستثناء حالة واحدة،²⁷ فإن الأشخاص الذين تلقوا مثل تلك المكالمات انصاعوا للأوامر وأخلوا منازلهم قبل قصفها. بيد أن أفراد ست عائلات، على الأقل، ممن قُتل لهم أقرباء عند قصف منازلهم، قالوا لمنظمة العفو الدولية إنهم لم يتلقوا أية مكالمات هاتفية تحذيرية مسبقة. وفي جميع تلك الحالات كانت المنازل تقع في مناطق مأهولة بالسكان افترض ساكنوها أنها ستكون أكثر أمناً من مناطق أخرى في غزة. وفي جميع الحالات المذكورة ليس ثمة دليل على أن المنازل، أو ساكنيها، كانت ستعتبر أهدافاً عسكرية.

في الصباح الباكر من يوم 6 يناير/ كانون الثاني 2009، وقبل الساعة السادسة صباحاً، قُتل 22 فرداً من عائلة الداية، وقد تحول المنزل الكبير الواقع في حي الزيتون بمدينة غزة، والذي كان يضم سبع شقق موزعة على خمسة طوابق، إلى كومة من الركام. وكان يعيش في المنزل كل من فايز الداية، وعمره 60 عاماً، وزوجته كوكب، وعمرها 55 عاماً وأبناؤهما السبعة، بعضهم متزوج ولديه أطفال، وابنتاهما غير المتزوجتين. وفي وقت الهجوم كان الجنود الإسرائيليون موجودين في الطرف الآخر من حي الزيتون على بعد عدة كيلومترات. وفي اليوم السابق، إثر رواج شائعات تقول إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أحاطت السكان المحليين علماً بأن الجيش الإسرائيلي كان يعتزم قصف منزل أحد الجيران، ولذا سارع أفراد العائلة وغيرهم من الجيران إلى مغادرة منازلهم خوفاً من تضررها، وخصوصاً أن الشارع كان مكتظاً بالمباني. بيد أن بعض السكان اتصلوا باللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي نفت بدورها أي علم بأن ثمة عمليات قصف وشيكة في الشارع. وبعد اطمئنانهم، عاد السكان، ومنهم أفراد عائلة الداية، إلى منازلهم. وظل ابن واحد كان يعيش في الطابق العلوي من المنزل وزوجته وأطفاله السبعة يقيمون في منزل أقربائهم الذي انتقلوا إليه بعد التحذير. وفي مساء يوم 5 يناير/ كانون الثاني، تناول أفراد العائلة طعام الغداء في الطابق الأرضي واستمعوا إلى راديو يعمل بالبطارية نظراً لعدم توفر الكهرباء ثم ذهبوا إلى النوم، حيث نام الأبناء وزوجاتهم وأطفالهم في الطابق العلوي، بينما نام الوالدان والأبناء غير المتزوجين في الطابق الأرضي. وقبل الفجر ذهب الوالد وابنه محمد لأداء الصلاة في مسجد قريب، وعادا إلى المنزل في الخامسة والنصف عندما استؤنفت الضربات الجوية الإسرائيلية مرة أخرى. وقد دخل الوالد المنزل قبل ضربه بوقت قصير، بينما كان محمد متأخراً عنه بعض الشيء وكان يقرب من المنزل عندما قُصف فقتلت زوجته الحامل تزال وبناتهما الثلاث وولد واحد، وجميعهم لم يتجاوزوا السابعة من العمر، بالإضافة إلى والديه فايز وكوكب؛ وقُتل شقيقه إياد وزوجته روضة وبناتهما الثلاث وأولادهما الثلاث، وجميعهم دون سن العاشرة؛ كما قُتل شقيقه رامز وزوجته صفاء وبناتهما التي لم تتجاوز الستة أشهر وبنهما الذي لم يتجاوز السنتين، وقتلت شقيقته الاثنتان رغدة وصابرين وشقيقه رضوان. وعندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية العائلة أول مرة في 20 يناير/ كانون الثاني، كانت تسعة من الجثث الاثنتين والعشرين لا تزال تحت الركام لأن عملية إزالة الأنقاض أصبحت صعبة بسبب موقع المنزل في شارع ضيق ومكتظ بالسكان، وعدم توفر المعدات اللازمة لإزالة الكميات الكبيرة من الركام.

وفي تقرير أصدره الجيش الإسرائيلي إلى الصحفيين في 22 أبريل/ نيسان 2009، ذكر الجيش أن قصف منزل عائلة

الداهية كان "نتيجة لخطأ عملياتي" وأن الهدف المقصود هو المبنى المجاور، الذي ادعى الجيش أنه مخزن للأسلحة. غير أنه لم يُعرف ما إذا كان مخزن الأسلحة المزعوم قد قُصف حتى بعد أن أقر الجيش بأن الهجوم الذي شنه في 6 يناير/كانون الثاني قد دمر خطأ المبنى الخطأ. ويثير هذا التفسير أسئلة حول الاحتياطات الضرورية التي اتخذها الجيش الإسرائيلي، كونه لم يحذر المنازل المجاورة لمخزن الأسلحة المزعوم بشأن الهجوم مع أنه كان من المتوقع أن يسبب حرائق ثانوية من شأنها أن تعرض حياة السكان للخطر. وهذه هي الحالة الوحيدة المعروفة لدى منظمة العفو الدولية التي قدم فيها الجيش الإسرائيلي تفسيراً.

وقُتل العديد من المدنيين أو جرحوا في منازل مجاورة لمبان استهدفها الجيش الإسرائيلي مباشرة من دون تحذير.

فقد سُحقت خمس شقيقات من عائلة **البعلوشة** – وهن **جواهر ودينا وسمر وإكرام وتحريير**، اللاتي تتراوح أعمارهن بين أربع سنوات و 17 سنة – حتى الموت تحت ركام منزلهن في **جباليا** بشمال غزة. إذ أنهار المنزل عندما قصف الجيش الإسرائيلي مسجد **عماد عقل** المجاور في حوالي الساعة 11:45 من ظهر يوم 29 ديسمبر/كانون الأول 2008. ولم تتلق العائلة أي تحذير، بل كان أفرادها نائمين في منزلهم. وقد جُرحت شقيقتان، وهما سماح، البالغة من العمر 11 عاماً، و**إيمان**، البالغة من العمر 17 عاماً، اللتان كانتا نائمتين في الغرفة نفسها. وكان الوالدان وشقيقان آخران، هما طفلة رضيع عمرها أسبوعان وولد عمره 16 شهراً، ينامون في غرفة أخرى، فأصيبوا بجراح خفيفة. كما لحقت أضرار بمنازل مجاورة أخرى.

ونُقل عن الجيش الإسرائيلي قوله إن المسجد استُهدف لأنه كان "مكاناً معروفاً يتجمع فيه أعضاء حماس". وقال إن أربعة مسلحين كانوا موجودين داخل المسجد في وقت الهجوم عليه.²⁸ وقد زار مندوبو منظمة العفو الدولية الموقع، ولكنهم نظراً لحجم الدمار الهائل الذي لحق بالمسجد، لم يتمكنوا من تحديد ما إذا كانت الجماعات المسلحة قد استخدمته لغرض تخزين الأسلحة أو لأغراض أخرى. كما أنها لم تستطع التأكد مما إذا كان المقاتلون الفلسطينيون داخل المسجد عند ضربه. ومن جانبه، لم يقدم الجيش الإسرائيلي أدلة تثبت هذه الادعاءات، من قبيل أسماء المقاتلين الذين كانوا بداخله في ذلك الوقت. ولكن حتى لو كانت مزاعم الجيش الإسرائيلي دقيقة، فإن ذلك لا يعفي الجيش من التزامه بضرورة اتخاذ الاحتياطات الضرورية لتفادي إلحاق الأذى بالمدنيين، بما في ذلك إعطاؤهم تحذيراً فعالاً.

وعند التخطيط لاستهداف المسجد، فإن الجيش لابد أن يكون على علم بأن ضربة بهذا الحجم الكبير من شأنها أن تؤدي إلى التدمير الفعلي للمنزل الصغير المجاور للمسجد. وكان بإمكان الجيش أن يحذر عائلة البعلوشة كي تغادر منزلها.

وقالت والدة الفتيات القتيلات الخمس، سميرة بعلوشة، لمنظمة العفو الدولية: "ما كنا لنبقى دقيقة واحدة لو عرفنا أنهم سيقصفون مواقع بالقرب من منزلنا ... كنا سنذهب إلى أي مكان كي نحمي أطفالنا."

2.1.1 الضربات الجوية التي تستهدف الأشخاص

لقد سُنت معظم الضربات التي استهدفت الأشخاص من الطائرات بدون طيار والمروحية و F-16. فبالإضافة إلى أنها تُستخدم للمراقبة، فإن الطائرات بدون طيار غالباً ما تكون مزودة بصواريخ دقيقة، وأصبحت في السنوات الأخيرة السلاح المختار الذي تستخدمه القوات الإسرائيلية في اغتيال المقاتلين الفلسطينيين المطلوبين. وقد أظهرت مثل تلك الهجمات، مراراً، مدى الدقة المتناهية التي تستطيع هذه الصواريخ أن تضرب بها أهدافها، بما في ذلك إصابة شخص يسير على دراجة نارية أو في سيارة على سبيل المثال.

وتتمتع الطائرات بدون طيار بمجسات بصرية استثنائية، بحيث تسمح للمراقبين بأن يروا تفاصيل الهدف، من قبيل نوع قطع الملابس التي يرتديها الشخص المراقب أو لونها وماهية الأشياء التي يحملها. ففي 4 فبراير/شباط 2009، مثلاً، قال مشغل طائرة إسرائيلية بدون طيار: "لقد تعرّفنا على إرهابي يشبه جندياً إسرائيلياً. وقد مكّنتنا آلة التصوير من رؤيته بوضوح، فقد كان يرتدي سترة جلدية خضراء، ويسير حاملاً جهاز راديو كبير يبدو كجهاز الراديو الذي يستخدمه الجيش تماماً. ورأينا أنه لم يكن يرتدي خوذة الجيش، وكان يسير منخفضاً بالقرب من الجدار مرتدياً بنطالاً أسود. ويات من الواضح أنه لم يكن جندياً".²⁹ ووفقاً للجيش الإسرائيلي، فإن "الطيارين يستطيعون تحويل مسار الصواريخ وهي في الطريق إلى أهدافها لتجنب ضرب المدنيين".³⁰ أما الأسئلة التي تثيرها هذه الحالات المفصلة في هذا التقرير وغيره من التقارير فهي: لماذا استُهدف كل هذا العدد من الأطفال والمدنيين الآخرين المرثيين أصلاً؟ لماذا لم يتم تحويل مسار تلك الصواريخ عندما اتضح أنها على وشك أن تضرب الأطفال وغيرهم من المدنيين؟³¹

لقد كان العديد من الذين قُتلوا في الضربات الجوية أطفال يلعبون بالقرب من منازلهم أو على أسطحها.

فقد قُتل إسرائ قصي الهباش، وعمرها 13 عاماً، وابنة عمها شذى عبد الهباش، وعمرها 10 سنوات، بضربة صاروخية بينما كانتا تلعبان على سطح منزلهما في حي التفاح بمدينة غزة في 4 يناير/كانون الثاني 2009 في حوالي الساعة الثالثة والنصف مساءً. وفقدت جميلة، وهي شقيقة شذى وعمرها 14 عاماً، رجليها الاثنتين، بينما فقد ابن عمها محمد، البالغ من العمر 16 عاماً، رجلاً واحدة.

وقد وصف محمود عمار الهباش، البالغ من العمر 15 عاماً، ما حدث على النحو الآتي: "كنا نلعب على تراس السطح كالعتاد ونُطعم الحمام، عندما سمعت صديقاً لي يناديني من الشارع، فذهبت إلى حافة الجدار كي أراه. وحضر شقيقي وابناء عمي، ووقفنا جميعاً نتبادل الحديث مع ابن الجيران. وفجأة نظرتُ إلى جبل الرئيس ورأيت لمعاناً، فصرخت "صاروخ صاروخ!" وهربت. شعرت كأنني أطيّر في الهواء، ثم سقطتُ وكأن الهواء حولي قد فُرقغ. بعد ذلك كان الهواء المحيط بي مليئاً بالغبار والدخان، فلم أستطع رؤية أي شيء. هرعت نازلاً الدرج وسمعت شقيقتي تصرخ في إحدى الغرف. كانت تجر شقيقي محمد، الذي كان قد سقط من السطح وكان يتدلى من أحد النوافذ. ولذا ساعدتها في سحبه إلى الداخل. كانت جراحه رهيبية، وقد بُترت ساقه."

وقال والد شذى وجميلة لمنظمة العفو الدولية: "عندما سمعت صوت الانفجار، عرفت أنه كان على السطح، فذهبت بسرعة إلى منزل أخي. سمعت صراخاً، ووجدت ابن عمي محمود وشقيقته يسحبان محمد، الذي كان قد سقط من السطح. سألت عن بقية الأطفال، فقالوا لي إنهم على السطح. هرعت صاعداً إلى السطح، فوجدت ابنتي وابنة أخي وقد تفجرتا وتحول جسدهما إلى أشلاء. أما الأطفال الآخرون فقد أُصيبوا جميعاً بجروح وبُترت أطرافهم، قمت باستدعاء سيارة إسعاف، نقلتهم إلى المستشفى. لقد بُترت ساقا كل من ابنتي وابنة أخي وابنتي جميلة، كما بُترت ساق محمد، وكتلتاهما ترقدان في المستشفى في المملكة العربية السعودية. فأني خطأ ارتكبه هؤلاء الأطفال؟ ولماذا استهدفوا هذا الفرع وهذه البراءة؟"

قتل ثلاثة أطفال من عائلة الأسطل - وهم عبد ربه، وعمره ثماني سنوات، وشقيقه محمد، وعمره 11 سنة، وابن عمهما عبدالستار، وعمره 11 سنة كذلك - بضربة صاروخ أُطلق من طائرة بدون طيار في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم 2 يناير/كانون الثاني 2009 في القرارة، الواقعة في شمال شرق خان يونس بشمال غزة. وكان الأطفال يجمعون قصب السكر ويلعبون على بعد بضعة مئات الأمتار من منزلهم. وقال سكان المنازل المقابلة للطريق الذي قتل فيه الأطفال لمنظمة العفو الدولية إن المنطقة كانت هادئة إلا من طائرة بدون طيار كانت تحوم

فوق رؤوسنا: "الطائرات الطنانة تحلق فوق رؤوسنا كل الوقت، ولذا فإن المرء لا يفكر بها .. وفجأة أطلقت صاروخاً أصاب الأطفال. هرعنا إليهم، فوجدناهم إرباً ومحروقين بصورة رهيبية. إنني لن أنسى ذلك المشهد."

أما البقعة التي قُتل فيها الأطفال فكانت على زاوية طريق ترابي وطريق رئيسي بالقرب من أحد الحقول، ولكنها بعيدة عن المنطقة الزراعية، وبالتالي فقد كان واضحاً من الجو أن المستهدفين كانوا أطفالاً. وقد ظهر على برج أسلاك الكهرباء القائم بالقرب من المكان الذي قُتل فيه الأطفال رشقات من الثقوب المربعة التي أحدثتها الشظايا المنفجرة من الصواريخ، وكانت هناك حفرة عميقة صغيرة (قطرها حوالي 10 سم) واضحة في الرمل. وبعد حفر حوالي ثلاثة أمتار، اكتشف مندوبو منظمة العفو الدولية أجزاء من اللوحة الكهربائية للصاروخ وأسلاك ومكونات كهربائية أخرى، بالإضافة إلى شظية من غلاف الصاروخ.

في 30 ديسمبر/ كانون الأول 2008، قُتل **لمى طلال حمدان**، البالغة من العمر خمس سنوات، وشقيقتها **هيا**، وعمرها 12 سنة وشقيقهما **إسماعيل**، وعمره ثماني سنوات، بالقرب من منزلهم. ففي حوالي الساعة الثامنة صباحاً، بعد الإفطار، أرسلتهم والدتهم كالمعتاد لحمل أكياس القمامة إلى مكب النفايات الذي يقع على بعد حوالي 200 متر من منزلهم في **بيت حانون** بشمال غزة. وبعد لحظات سمعت العائلة صوت انفجارات هائلة لعمليات قصف من طائرة F-16 هزّت الحي بأكمله. وقال والد الأطفال لمنظمة العفو الدولية: "لم ندرک أن أطفالنا يمكن أن يُستهدفوا ويمكن أن يُضربوا عندما أرسلناهم. لقد وجدنا جثثهم مدفونة تحت التراب الذي حفرتة القنبلة في الأرض الخلاء. فقد لقيت الفتاتان حتفهما فوراً بينما فارق إسماعيل الحياة في اليوم التالي في المستشفى. إنني لا أعرف خطأ ارتكبه أولئك الأطفال، فلم يكونوا يحملون صواريخ، بل كانوا مجرد أطفال."

ووجد مندوبو منظمة العفو الدولية في الموقع الحفرة التي أحدثها ارتطام القنبلة في المكان الذي قُتل فيه الأطفال بالقرب من مكب النفايات. بينما سقطت قنبلة أخرى على بعد نحو 40 متراً وضربت أنابيب المياه الرئيسية وتمديدات المجاري مما سبّب اختلاط المياه بالمجاري وحرَم السكان من الحصول على مياه الشرب.

ومن المحتمل أن يكون المقاتلون الفلسطينيون، في مرحلة ما في السابق، قد أطلقوا صواريخ أو حفروا أنفاقاً في المنطقة التي قُتل فيها الأطفال. بيد أن المنطقة، بحكم قربها الشديد من إسرائيل، خاضعة لمراقبة لصيقة من قبل الجيش الذي يرصد قيام المقاتلين بإطلاق صواريخ أو حفر أنفاق. وتحوم طائرات المراقبة الإسرائيلية بدون طيار فوق المنطقة بشكل مستمر. وكان الأطفال موجودين في منطقة مفتوحة وهوجموا في وضح النهار. ولذا كان واضحاً بالنسبة للذين يخضعون للمنطقة للمراقبة أن الأشخاص الثلاثة كانوا أطفالاً. أما إذا اعتمد القصف على معلومات من طائرات المراقبة وكانت الرؤية ضعيفة لسبب ما، بحيث لم يكن بالإمكان التمييز بين المقاتلين والأطفال، فإن الضربات كان يجب ألا تُنفذ. وإذا كان موقع الضربة غير مراقب في وقت تنفيذها، فإن الهجوم في هذه الحالة يعتبر عشوائياً. وقد استُهدفت العائلات وهي جالسة في باحات منازلها.

في مساء يوم 14 يناير/ كانون الثاني 2009، قُتل **عزالدين وحيد موسى** وزوجته **سميرة** وابنتهما **نور**، البالغة من العمر 14 عاماً، وأولادهما الثلاثة، الذين تتراوح أعمارهم بين 23 و 28 عاماً، في ضربة بصاروخ أطلقتته طائرة بدون طيار بينما كانوا يجلسون في باحة منزلهم الصغيرة في **منطقة صبرا** بمدينة غزة ذات الكثافة السكانية العالية. كما جرح طفل خامس كان يجلس في الباحة وسبعة آخرون من أفراد العائلة (شقيق وثلاث شقيقات وزوجة أحد الأبناء وطفلاه) كانوا في الغرفة المجاورة للباحة في ذلك الوقت.

وقالت **فتحية**، إحدى البنات الجريحات لمنظمة العفو الدولية: "كانت الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم 14

يناير/كانون الثاني. وكانت المنطقة هادئة باستثناء الصوت الدائم لطائرات F-6 والأباتشي و"الطنانة". كان التيار الكهربائي مقطوعاً، وجميع أفراد العائلة جالسين في باحة المنزل يستمعون إلى الأخبار والمفاوضات في مصر والشهداء وغير ذلك، عندما ضربهم الصاروخ. فُقتل أربعة منهم على الفور، وتحول جسد أخي إلى أشلاء. نريد أن نفهم شيئاً واحداً: لماذا قصفوا منزلنا الذي يقع في منطقة سكنية؟ ونحن لسنا مع حماس ولا مع فتح، نحن جميعاً مدنيون. ولم يفعل أحد منا شيئاً. كان والدي معارضاً لإطلاق الصواريخ ضد الإسرائيليين. أراد السلام، ولكنهم قتلوه. لا علاقة لنا بالمقاومة. وحتى الآن لا نفهم لماذا، إننا لا نفهم لماذا. نحن نريد السلام ونريد إجراء تحقيق، نريد أن نعرف لماذا أصبحت وشقيقتي يتيمات. لماذا قتلوا والدي وعائلتي؟ أي حياة سنعيش بعد الآن؟ مَنْ سيعتني بنا؟"



فتحية موسى في باحة منزلها، حيث قتلت عائلتها. AIO

في الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي، 15 يناير/كانون الثاني 2009، قُتل خمسة من أفراد عائلة الرميلات، وهم ثلاثة أطفال ووالدهم وجدتهم، بصاروخ أطلقته طائرة بدون طيار بينما كانوا يجلسون خارج منزلهم في خيمة بدوية بضواحي بيت لاهيا بشمال غزة. أما الضحايا فهم: أمل رميلات، وعمرها 29 عاماً وحماها البالغة من العمر 60 عاماً وأطفالها الثلاثة، صابرين، وعمرها 14 عاماً، وبراء، وعمرها 13 شهراً، وأريج، وهي طفلة رضيع لا يتجاوز عمرها الشهرين ونصف الشهر. وقال والد الأطفال عطا حسن حسين رميلات لمنظمة العفو

الدولية: "كنا نقيم مع أقربائنا في سكن الشيخ زايد في الجانب الآخر من الشارع لأن تلك المباني مكونة من شقق كبيرة ومتينة بدت لنا أكثر أماناً من منزلنا. [منزلهم عبارة عن هيكل ضعيف يقع في وسط بستان]. وفي صبيحة يوم 15 يناير/كانون الثاني عدتُ إلى المنزل لإحضار حليب للطفل الرضيع، ولحقت بي والدتي وزوجتي والأطفال. وبينما كنت في المنزل، جلست عائلتي في البستان خارج المنزل مباشرة. سمعت انفجاراً، فخرجت من المنزل لأرى مشهداً لجزرة. فقد قُتلوا جميعاً على الفور، وتبعثرت أشلائهم في كل مكان. لقد فقدت عائلتي بأسرها، جميع أطفالتي، زوجتي، والدتي. لم يتبق لي شيء." وفي موقع الضربة، شاهد مندوبو منظمة العفو الدولية الحفر المميزة التي أحدثتها الشظايا المعدنية الصغيرة المكعبة الشكل للصواريخ التي تطلقها عادة الطائرات بدون طيار.

وكانت المنطقة القريبة من بيت العائلة قد ضربت مرتين في الأسابيع السابقة. وفي إحداها سقطت قذيفة مدفعية في البستان وفي الثانية قصفت طائرة F-16 منطقة خالية قريبة، مخلّفة حفرتين كبيرتين، حيث بدا أن نفقاً كان تحت الإنشاء. وإذا أخذنا ذلك الموقع بعين الاعتبار، وهو عبارة عن منطقة شبه ريفية، فإن من الممكن أن يكون المقاتلون الفلسطينيون قد أطلقوا صواريخ من منطقة قريبة في السابق، مع أن المراقبة الإسرائيلية لهذه المنطقة الحدودية عادةً ما تكون أشد كثافة عما هي في أي مكان آخر. وقال والد الأطفال عطا رميلات لمنظمة العفو الدولية إنه لا علم له بأن صواريخ أُطلقت من منطقة قريبة من المنزل في أي وقت في الماضي أثناء وجوده في المنزل. ولم يعرف ما إذا كان ذلك قد حدث أبداً أثناء وجوده في العمل. بيد أنه شدد على أنه في صبيحة اليوم الذي قُتل فيه عائلته، لم يكن هناك أحد في أي مكان بالقرب من بستانه سوى أفراد العائلة. وقد وقع الهجوم في وضح النهار وفي منطقة مفتوحة ليس فيها مزروعات تحجب الرؤية من الجو. ومن هنا، فإنه ينبغي أن يكون واضحاً لأولئك الذين شنوا الهجمات أن المستهدفين كانوا نساء وأطفالاً.

3.1.1 القصف من الدبابات - استهداف "كل ما يتحرك"

من 3 يناير/كانون الثاني، عندما بدأ التوغّل البري الإسرائيلي، وحتى نهاية عملية "الرصاص المسكوب"، احتلت عشرات الدبابات مواقع لها في أماكن مختلفة من قطاع غزة، ومعظمها في شرق غزة وشمالها. وتستطيع الدبابات إطلاق ذخائر ذات قوة تفجيرية عالية، ولاسيما قذائف الخارقة من عيار 120 ملم والقذائف الموجهة البالغة الدقة أثناء الحركة وعلى الأهداف المتحركة ومن مسافة تصل إلى ثلاثة كيلومترات.³²

ومن هذه المواقع داخل غزة، غالباً ما أطلقت الدبابات الإسرائيلية نيرانها على المنازل الفلسطينية من مسافة تصل إلى أكثر من كيلومترين، مما أدى إلى قتل عشرات المدنيين العزل، بينهم العديد من الأطفال والنساء. وفي جميع الحالات التي حققت فيها منظمة العفو الدولية، لم يكن الضحايا عالقين في مناطق تبادل إطلاق النار بين الجنود والمقاتلين، ولم يكونوا يشكلون درعاً بشرياً للمقاتلين. والنمط السائد هو أن قذائف دبابة منفردة، وليس وابللاً من قذائف الدبابات، كانت تُطلق على المنازل بينما كان ساكنوها يقومون بأنشطتهم اليومية المعتادة - وهو ما يشير إلى عدم وجود معارك بالقرب من تلك المنازل.

فقد قال عوفر، وهو جندي في لواء غولاني (وحدة النخبة المقاتلة في الجيش الإسرائيلي) كان ضمن الموجة الأولى للهجوم البري: "عندما دخلنا أول مرة، تلقينا أوامر بتصويب مدافعنا الرشاشة على كل نقطة يُشتبه في أنها يمكن أن تُستخدم لإطلاق النار علينا. وقد أطلقنا النار على كل شيء يتحرك. وأعلمنا المدنيين القاطنين في المنطقة بأننا سندخل، ولذا فإنني لا أشعر بالأسى على أي شخص يُصاب بأذى. وإذا مكثوا هناك، فلا بد أنهم من حماس..."
(التشديد مضاف)³³

ومن بين الحالات التي تسبب الصدمة ما حدث لعائلة السموني، التي فقدت 29 فرداً من أفراد العائلة الممتدة في

حي الزيتون بجنوب شرق مدينة غزة. وقد قُتل معظم الذين هلكوا عندما قُصف أحد منازل العائلة، وهو منزل وائل السموني بقذائف دبابة على ما يبدو في 5 يناير/كانون الثاني 2009، أي بعد يوم من صدور أوامر من الجنود الإسرائيليين لعشرات من أفراد العائلة بالانتقال إلى هناك من منزل قريب يعود إلى العائلة الممتدة نفسها. وبالإضافة إلى الأشخاص الذين قُتلوا في الهجوم، فإن العديد من الجرحى من أفراد العائلة الآخرين قضوا نحبهم في الأيام التالية للهجوم لأنهم ظلوا عالقين في المنزل بسبب منع الجيش سيارات الإسعاف من الوصول إلى المنطقة. وقد نرف بعض أفراد العائلة حتى الموت على مدى ثلاثة أيام بينما كانوا ينتظرون، عبثاً، قدوم أحد لإنقاذهم. وظل الأطفال لمدة ثلاثة أيام بلا طعام أو ماء ملقون بجانب جثث أمهاتهم وأشقائهم وأقربائهم الموتى.



انتشال جثث أفراد عائلة السموني في 18 يناير/كانون الثاني 2009 © AI

وقد قال صلاح السموني لمنظمة العفو الدولية: " جاء الجنود إلى المنطقة ليلاً [في 3 يناير/كانون الثاني 2009] وعند فجر يوم 4 يناير/كانون الثاني جاء عدد من أقربائي إلى منزلي للإقامة معنا. واعتقدنا أننا إذا أقمنا في منزلنا فإننا سنكون بخير. بعد قليل، حضر الجنود إلى المنزل وتحدث والدي معهم باللغة العبرية قائلاً: " هؤلاء هم أطفالنا وعائلتي، ولا يوجد إرهابيون هنا". أمرنا الجنود بمغادرة منزلنا والذهاب إلى منزل وائل على الجانب الآخر من الشارع وأطعنا أوامرهم. كنا أقرباء كثيرين، حوالي 100 شخص، بيننا العديد من الأطفال. ومكثنا هناك طوال النهار والليل. لم يكن لدينا طعام يُذكر في المنزل، وكان الأطفال جائعين. لم يُسمح لأحد بالمجيء إلى المنطقة، حتى سيارات الإسعاف، وكنا خائفين. في الصباح التالي (5 يناير/كانون الثاني) حاولت مع ثلاثة من أبناء عمي الخروج من المنزل إلى الحديقة المسورة لجلب بعض البندورة والحطب كي نطهو شيئاً نأكله. وحالما خرجنا من المنزل، تعرضنا للقصف، فُقتل ابنا عمي محمد وحمدي، بينما أصبت أنا ووائل بجروح، فترجعنا إلى داخل المنزل، ثم قُصف المنزل مرة أخرى بقذيفتين على الأقل - من الأعلى. فُقتل نحو 25 شخصاً وخرج معظم الآخرين. كانت

والدتي **رحمة** تحتضن الطفل الرضيع **محمود** (عمره ستة أشهر)، وقد قُتلت، لكنها ظلت تحمي الطفل بجسدها وأقذت حياته. وقُتل والدي أيضاً. كما قُتل طفلاً **وائل**، وهما ولد وبنيت. وقُتلت **صفاء** زوجة أخي **إياد**، وكذلك **مها** زوجة أخي **حلمي** وطفلهما **محمد**. لماذا قصفوا المنزل بعد أن حشرونا جميعاً فيه؟ فكّرنا في أننا سنقتل جميعاً، ففرّ من المنزل كل من استطاع إلى ذلك سبيلاً. كان العديد منا مصابين بجروح، وأنا منهم؛ فقد أُصبت في رأسي وكان الدم يسيل على وجهي بينما كنت أركض. وعلى مقربة منا كان هناك جنود في منزل عائلة **الصوافيري**، فصرخوا بنا كي نعود أدرأجنا وأطلقوا النار علينا، ولكننا واصلنا الهرب. وعندما وصلنا إلى منطقة آمنة أطلقنا الإنذار واتصلنا بالصليب الأحمر كي يرسل سيارة إسعاف إلى المنزل لنقل الجرحى، ولكن الجيش منع سيارات الإسعاف من الاقتراب من المنطقة. كنا نعلم أن ثمة أشخاصاً في المنزل مازالوا على قيد الحياة لأننا اتصلنا بأرقام الهواتف الخليوية الموجودة معهم، فرّد علينا الأطفال، كانوا مذعورين، وحدث القتل من حولهم. وقد فارق بعض الجرحى الحياة وهم بانتظار إنقاذهم. ولم يتمكن الصليب الأحمر من الوصول إلى المنزل إلا بعد مرور ثلاثة أيام وسيراً على الأقدام لأن الجيش منع سيارات الإسعاف من الاقتراب؛ وقد عثر المسعفون على بعض الأطفال أحياء، وعلى آخرين عديدين وقد فاضت أرواحهم". (أنظر مزيد من التفاصيل في الفصل 2.4.1)



صلاح السموني وابن أخيه © AI

بعد أن أنقذ الصليب الأحمر الجرحى في 7 يناير/كانون الثاني، قام الجيش الإسرائيلي بهدم المنزل بالجرافات على رؤوس الموتى، الذين اضطر مسعفو الصليب الأحمر إلى تركهم بسبب عدم السماح لهم بإحضار سيارات الإسعاف إلى منطقة قريبة بحيث يستطيعون نقلهم. وعندما قام مندوبو منظمة العفو الدولية بزيارة المنطقة في 18 يناير/كانون الثاني، وهو اليوم الأول لوقف إطلاق النار، كان الناجون من العائلة يحفرون وينتشلون جثث أقربائهم، ومعظمهم أطفال ونساء ومسنون، من تحت أنقاض المنزل الذي هدمه الجنود الإسرائيليون على جثث من

فيه. وفي منزل صلاح السموني المحترق جزئياً، ظهر شقيقه حلمي وقد طار صوابه حزناً على فقدان زوجته وابنه والعديد من أقاربه. وقد سرد الأحداث نفسها لمنظمة العفو الدولية، مثلما فعل العديد من أقربائه- أطفالاً وبالغين - ممن أجرينا معهم مقابلات منفصلة.

بعد ظهر يوم 5 يناير/كانون الثاني 2009، قُتلت أمل زكي عليوة، وهي أم لثمانية أطفال، عمرها 40 عاماً، مع أربعة من أطفالها في منزلهم الواقع في حي الشجاعية الجديدة بمدينة غزة. وقد كانت أمل في المطبخ في الطابق الأول من المنزل، بينما كان زوجها وأطفالها وبنات اختها في المطبخ وفي الغرفة المجاورة. كانت الساعة 4:05 عصرًا عندما ضربت قذيفة دبابة منزلهم، حيث مرّت عبر شبك غرفة النوم الشمالية الشرقية واخترت الجدار مروراً إلى المطبخ حيث انفجرت هناك وقتلت أمل وابنتها لانا البالغة من العمر 10 سنوات وثلاثة من أبنائها، وهم معتصم، 14 سنة ومؤمن، 12 سنة، وإسماعيل، سبع سنوات. وجرح زوجها حيدر وابنتهما منتصر، 16 سنة، وابنتهما غدير، 15 سنة، وابنة اختها لمى، 12 سنة. كانت غدير ولمى مستقلقتين على أرضية غرفة النوم تكتبان. وعندما اخترت قذيفة الدبابة غرفة النوم، تسببت في سقوط خزانة ملابس فوقهما، فشكلت حماية لهما من الانفجار.



أطفال عائلة عليوة، الذين قُتلوا في 5 يناير/كانون الثاني مع والدتهم © private

وقد وجد مندوبو منظمة العفو الدولية في المنزل أجزاء من قذيفة دبابة 120 ملم. وأشار خط النار الممتد من نافذة غرفة النوم التي دخلت منها قذيفة الدبابة إلى موقع على بعد أكثر من كيلومتر واحد إلى الشمال الشرقي في منطقة جبل ريس، حيث كانت الدبابات الإسرائيلية متمركزة في وقت الهجوم. وكانت آثار الدبابات لا تزال مرئية عندما زارت منظمة العفو الدولية المكان.³⁴

وفي الساعة 2:15 من بعد ظهر يوم 17 يناير/كانون الثاني 2009، قُتلت فوزية فواز صالح، البالغة من العمر ثلاث سنوات وشقيقها أحمد، البالغ من العمر أربع سنوات، بينما كانا يلعبان في منزل العائلة في جباليا بشمال غزة. وجرح شقيقاهما فرج، وعمره سبع سنوات، ومحمد، وعمره ثماني سنوات. وكان الأطفال يلعبون في غرفة في الطابق الثالث من منزل الأسرة عندما اخترت قذيفة دبابة النافذة وانفجرت في الغرفة. وقد قال والد الأطفال لمنظمة العفو الدولية: "كان ذلك آخر يوم في الحرب، وكان منزلنا يعجُّ بالأقارب الذين جاءوا للإقامة معنا لأن المنطقة كانت آمنة؛ فنحن في قلب مدينة جباليا، بعيدين عن الحدود. كان الجميع في الطابق السفلي، وكانت زوجتي هنا في الأعلى تغسل الأطباق في الغرفة الخلفية وتراقب الأطفال الذين كانوا يلعبون هنا. كيف يمكن لأحد أن يطلق النار على المنازل المدنية وأن يقتل أطفالاً أبرياء كهؤلاء؟"

بعد ظهر يوم 16 يناير/كانون الأول 2009 ضربت قذيفتا دبابة غرفة في شقة الدكتور عزالدين أبو العيش في

الطابق الرابع، فأودت بحياة ثلاثة من بناته، وهن: **بيسان**، 21 عاماً، و**ميار**، 15 عاماً، و**آية**، 14 عاماً، وابنة أخيه **نور**، 16 عاماً. وجرحت ابنته **شذى**، 16 عاماً، وابنة أخيه **غيداء**، 13 عاماً، وشقيقه بجروح خطيرة. وقد اخترقت القذيفة الأولى غرفة البنات، حيث كانت خمس منهن يدرسن. وعندما هرع **بيسان** إلى الغرفة، سقطت قذيفة أخرى، أسفرت عن مقتلها.

وبعد القصف بفترة وجيزة، تلقى الدكتور أبو العيش، وهو طبيب اختصاص في الخصوبة مشهور يعمل في مستشفى إسرائيلي، من محطة تلفزة إسرائيلية كانت قد أجرت معه مقابلة حول الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة. وقد أدى نداءه اليائس والمأساوي طلباً للإغاثة على التلفزيون الإسرائيلي إلى تحريك مشاعر الناس في إسرائيل والخارج وسلط أضواء الاهتمام على محنة المدنيين في غزة.

وقد قام خبير عسكري عضو في وفد منظمة العفو الدولية في غزة بفحص أجزاء المذخرفات التي ضربت المنزل، وتوصل إلى نتيجة مفادها أنها جاءت من قذائف مدفعية إسرائيلية عيار 120 ملم، وهي متنسقة مع نمط الضرر الذي وقع في الغرفة. وأشار خط النار إلى الموقع الذي كانت الدبابات الإسرائيلية تتمركز فيه.

وعلى الرغم من الأدلة التي لا تُدحض على أن الهجوم شنته دبابات إسرائيلية، فقد زعمت مصادر الجيش الإسرائيلي عبر وسائل الإعلام بأن منزل الدكتور أبو العيش يمكن أن يكون قد ضرب بصاروخ فلسطيني وأن قناصة فلسطينيين كانوا يطلقون النار من المنزل.³⁵

وقد استغرق الأمر 19 يوماً - حتى 4 فبراير/شباط - قبل أن يعترف الجيش الإسرائيلي بأن الضربة جاءت من دبابة إسرائيلية. وإذا كانت الضربات قد سُجلت بشكل سليم، كما ينبغي، فإن الجيش كان يجب أن يجري تدقيقاً فورياً في الضربة التي استهدفت منزل الدكتور أبو العيش. وفي تعليق على الحالة، ادعى الجيش بأنه "أصدر تحذيرات إلى سكان حي الشجاعية عن طريق إسقاط آلاف المنشورات، بالإضافة إلى إصدار تحذيرات بهذا الشأن عبر وسائل الإعلام الفلسطينية".³⁶ بيد أن موقع منزل الدكتور أبو العيش الذي حدده الجيش خطأ، إذ أنه يقع في جباليا وليس في الشجاعية، وهذه معلومة تفصيلية مهمة للغاية.

وفي مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية، أنكر وزير الداخلية الإسرائيلي في ذلك الوقت مسؤولية الجيش عن الضربة التي أصابت منزل الدكتور أبو العيش، قائلاً: "إننا كان هناك من لوم، فإنه يقع على عاتق حماس".³⁷ وفي التقرير الإعلامي الذي قدمه في 22 أبريل/نيسان 2009، زعم الجيش الإسرائيلي أن "القوات الإسرائيلية تعرفت على أشخاص مشبوهين في الطابق الثالث من المبنى، مما أثار شبهات حول قيام أولئك الأشخاص بمراقبة القوات الإسرائيلية بهدف توجيه نيران القناصة نحوها من مبنى آخر"، وأن أربع نساء كن في المنزل نفسه يقمن بمهمة الاستطلاع قد أُصبن"، وأن قوات الأمن الإسرائيلية حثت الدكتور أبو العيش على مغادرة المنزل ومنطقة القتال في الأيام التي سبقت الحادثة، ولكنه اختار البقاء في منزله على الرغم من المخاطر الواضحة". بيد أن الجيش لم يقدم دليلاً واحداً يثبت مزاعمه بشأن وجود أي مسلحين أو مستطلعين في منزل الدكتور أبو العيش، أو يثبت أنه حثه على مغادرة المنزل، وهو ادعاء يرفضه الدكتور أبو العيش رفضاً قاطعاً. وفي مقابلات مع التلفزة الإسرائيلية في الأيام التي سبقت الهجوم على منزله، أعرب الدكتور أبو العيش عن مخاوفه لأن دبابة إسرائيلية كانت متمركزة بالقرب من منزله.

وبعد ظهر يوم 8 يناير/كانون الثاني 2009، قُصف منزل قيادي معروف في حركة فتح، وهو الدكتور **جابر أبو**

النجا، وهو شقة في الطابق السابع في برج الأطباء الواقع في حي تل الهوا بمدينة غزة، بصاروخ وبقديفة دبابة، فقتلت زوجة أبو النجا رقية وصهره إيهاب الوحيدي، وهو صحفي، وأصبحت ابنته إحسان بجراح خطيرة. وقد قال الدكتور أبو النجا لمنظمة العفو الدولية: "كانت زوجتي وابنتي وزوجها في الشرفة. كانوا جالسين بينما هو كان واقفاً يستمع إلى الأخبار عبر هاتفه الخليوي مستخدماً سماعة ويتناقش مع زوجته وزوجتي. كنت قد ذهبت للتو إلى الحمام، وكانت ابنتي، البالغة من العمر 17 سنة وحفيدي الذي لم يتجاوز العشرة أشهر موجودين في الشقة، عندما جاءت الضربة الأولى، فهرعتُ إلى الشرفة وقمتُ بسحب ابنتي إحسان من تحت الجدار المنهار إلى داخل الشقة، ثم جاءت ضربة أخرى، فأصبح كل شيء ساكناً".

2.1 إطلاق النار من مسافات قريبة

إن معظم الحالات التي حققت فيها منظمة العفو الدولية والمتعلقة بإطلاق النار من مسافات قريبة شملت أشخاصاً، وبينهم أطفال ونساء، أطلقت عليهم النار أثناء فرارهم من منازلهم بحثاً عن ملجأ. وكان آخرون يقومون بأنشطتهم الحياتية اليومية المعتادة. وتُظهر الأدلة أنه لا يُعقل أن يُنظر إلى أي منهم على أنه كان يشكل تهديداً للجنود الذين أطلقوا النار عليهم، كما تُظهر أنه لم تدُر أية معارك بالقرب منهم عندما قُتلوا. إن القتل المتعمد للمدنيين العزل يعتبر جريمة حرب.

بعد ظهر يوم 4 يناير/ كانون الثاني 2009، أطلق جنود إسرائيليين النار على أفراد من عائلة أبو حليلة بينما كانوا ينقلون إلى المستشفى بعض أقربائهم ممن أُصيبوا في هجوم مدمر بالفسفور الأبيض على منزلهم في منطقة صيافا بشمال غرب غزة. وقُتل في الهجوم مطر أبو حليلة، وعمره 17 سنة، وابن عمه محمد حكمت أبو حليلة، وعمره 19 عاماً.

وقالت والدته مطر، نبيلة أبو حليلة، لمنظمة العفو الدولية: "عقب تصف منزل صباح هرعْتُ إلى هناك، فرأيتها تحترق وهي تضم طفلتها شهد، التي كانت محروقة تماماً. كان زوجها وبعض أطفالها قد لقوا حتفهم، بينما كان الآخرون يحترقون. لم تتمكن سيارات الإسعاف من الحضور لأن المنطقة كانت مطوقة بالجيش الإسرائيلي. وضعنا بعض الجرحى في عربة مربوطة بجرار لنقلهم إلى المستشفى. حمل ابن أخي محمد (ابن صباح) زوجته غيداء، التي كان الحريق يلتهم جميع أجزاء جسمها، بينما حملتُ طفلتها الصغيرة فرح، التي كانت تحترق كذلك. قاد ابن اختي محمد حكمت الجرار، وجاء معنا إبني مطر وابنا أختي عمر وعلي وحملوا حبة الطفلة شهد وجثتين أخريين. ووضعت صباح والجرحى الآخرون في سيارة. كما غادر أقرباء آخرون. توجهنا إلى أقرب مستشفى، وهو المعروف باسم مستشفى كمال عدوان. وعندما اقتربنا من المدرسة الواقعة في الطريق إلى ساحة العطاطرة، شاهدنا جنوداً إسرائيليين فتوقفنا. وفجأة أطلق الجنود النار علينا، فقتل ابن مطر ومحمد حكمت، وأجبرنا الجنود على النزول من العربة، فهربتُ مع علي وعمر، اللذين كانا قد أُصيبا بجراح. وقد سمحوا لمحمد وغادة وفرح بالمرور، لكن سيراً على الأقدام، ولم يسمحوا لنا بنقل الموتى".³⁸

بقيت الجثث هناك لمدة 11 يوماً لأن الجيش الإسرائيلي لم يسمح لسيارات الإسعاف أو لأي شخص بالاقتراب. وقد سرد عمر القصة نفسها لمنظمة العفو الدولية. وقال إنه أُصيب برصاصة في كتفه، بينما أُصيب مطر ومحمد حكمت في الصدر، وكانت جراحهما خطيرة إلى حد أنهما لم يتمكنوا من الحركة، ولكن لو أنه سُمح لأحد بالوصول إليهما، لربما كان بالإمكان إنقاذ حياتهما.

وقال شقيقه محمود إنهم تمكنوا في نهاية المطاف من استرجاع جثث أقربائهم ودفنهم في 15 يناير/ كانون الثاني بمساعدة الصليب الأحمر، ولكن بحلول ذلك الوقت، كانت الكلاب الضالة قد أكلت رجلي شهد. وتُظهر صورة

التقطها أحد أفراد العائلة بالهاتف الخليوي جثة شهد المتفحمة حيث لم يتبقَّ من رجليها سوى العظام.

وفي 13 يناير/كانون الثاني 2009، أطلقت النار على روحية النجار في رأسها، وهي امرأة عمرها 47 عاماً، بينما كانت تسير على رأس مجموعة من النساء تحمل راية بيضاء بالقرب من منزلها في قرية خزاعة القريبة من خان يونس بشمال غزة. وقالت ابنتها هبة، البالغة من العمر 14 عاماً، والتي كانت بجانبها عندما أُطلقت عليها النار، لمنظمة العفو الدولية:

"في حوالي الساعة الحادية عشرة من مساء 12 يناير/كانون الثاني، كان هناك قصف بالقرب منا، ولم يجرؤ أحد على الخروج. وقد سبب القصف حرائق، وبتنا نعرف الآن أن الفسفور الأبيض هو الذي سبب تلك الحريق، ولكننا لم نكن نعرف هذه الحقيقة حينئذ. وبعد فترة قصيرة، نادى الناس قائلين إن حريقاً اندلع بالقرب من منزلنا، وخرجت والدتي لإطفائه. وحملت راية بيضاء لتبين للجنود أنها لم تكن تشكل تهديداً لهم في حالة وجودهم في المنطقة. وقد أخدمت النار وعادت إلى الداخل. ووقع المزيد من القصف، وفي الصباح سمعنا أصوات جرافات. وعند انبلاج الفجر صعداً إلى السطح حاملين رايات بيضاء كي يعرف الجنود أن ثمة أناساً في المنازل، وطلبت والدتي من الجيران القيام بالشيء نفسه. كان الجيران يصرخون، بعضهم فرّ، وبعضهم الآخر أقعده الخوف عن الفرار، لأن الناس قالوا إن في منطقتنا قوات خاصة، بالإضافة إلى الجنود الذين يرتدون البزات العسكرية. كانت جرافات الجيش تهدم المنازل المجاورة، وخرج الأطفال والنساء من منازلهم وجاءوا إلينا. وفي حوالي الساعة السابعة والنصف، تجمع عدد كبير منهم في منزلنا. وفي حوالي الساعة الثامنة صباحاً قررنا مغادرة المنزل والذهاب إلى وسط القرية، طلباً للأمان. وقد أعطت والدتي للأشخاص الموجودين ملابس بيضاء كي يصنعوا منها رايات، وحملت هي راية بيضاء وسارت في مقدمة المجموعة. كنت بجوارها، بينما كانت ياسمين بجوارها من الجانب الآخر، وكانت فاطمة تحمل طفلها إلى الأعلى. سرنا بضع خطوات، وقالت ياسمين إنها شاهدت جنوداً في المنازل القريبة، وأدارت والدتي رأسها كي تتحدث إلى الجيران وتقول لهم ألا يخافوا. وفي تلك اللحظة أُطلقت عليها النار في الجانب الأيسر من رأسها واخترقت الرصاصة رأسها وخرجت من الجانب الآخر. فسقطت، وحاولت ياسمين مساعدتها، ولكنها تلقت رصاصة في رجليها. فعاد الجميع أدراجهم. ولم يستطع أحد مساعدة والدتي أو استرجاع جثتها، وظلت ملقاة على قارعة الطريق حتى المساء، عندما غادر الجنود."

وقالت ياسمين النجار، البالغة من العمر 23 عاماً، لمنظمة العفو الدولية إنها كانت تجلس بجوار روحية، عندما أُطلقت عليها النار، وأنها شاهدت جندياً إسرائيلياً في منزل قريب. كما أُصيبت هي نفسها برصاصة في رجليها عندما حاولت إنقاذ روحية. وكانت قد فرت من منزلها في الساعة السادسة والنصف من صباح ذلك اليوم عندما بدأت جرافات الجيش الإسرائيلي بهدمه، وانضمت إلى النساء الأخريات بالقرب من منزل روحية.

وتلقت منظمة العفو الدولية شهادات حول الحادثة نفسها من عدة شهود آخرين، ومنهم نهي النجار، الزوجة الثانية لزوج روحية، واثنين آخرين من الجارات، وهما إيمان النجار وزكية النجار.³⁹ كما قام مندوبو المنظمة بفحص المنزل الذي تمركز فيه الجنود الذين قتلوا روحية على بعد نحو 100 متر من المكان الذي قُتل فيه. وقد فُتحت ثغرة في جدار المنزل، وهي من الممارسات الاعتيادية للجنود الإسرائيليين عندما كانوا يستولون على منازل الفلسطينيين لغرض استخدامها كمواقع للقناصة. وكانت الثغرة مقابلة للموقع الذي أُطلقت فيه النار على روحية. وقال محمد النجار، البالغ من العمر 16 عاماً، لمنظمة العفو الدولية، إن الجنود الإسرائيليين احتجزوه في ذلك المنزل وعصبوا عينيه ولم يتمكن من مشاهدة ما كان يفعله الجنود، ولكنه سمعهم يطلقون الرصاص، تبعه صرخات نساء في الوقت الذي أُطلقت فيه النار على روحية (أنظر شهادته في الفصل 1.2).

وفي 7 يناير/كانون الثاني 2009، أطلقت النار على ثلاث فتيات صغيرات وجدتهن خارج منزلهن في عزبة عبد ربه، شرق جباليا بشمال غزة. وقد قُتل اثنتان من الفتيات، وهما أمل وسعاد عبديرة، البالغتان من العمر سنتان وسبع سنوات على التوالي، وجُرحت شقيقتهم سمر، البالغة من العمر أربع سنوات، وجدتها سعاد، البالغة من العمر 54 عاماً. وقال والد الفتاة خالد عبديرة، وهو من أفراد قوة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية ويتولى مهمة التنسيق مع الجيش الإسرائيلي،⁴⁰ لمنظمة العفو الدولية:

"في مساء 3 يناير/كانون الثاني 2009، عندما غزت القوات الإسرائيلية غزة، احتلت الدبابات الإسرائيلية مواقع لها في المنطقة، بما فيها بالقرب من منزلي. إنني أعيش في منزل من خمسة طوابق مع زوجتي وأطفالنا الخمسة والوالدي، وسبعة من أشقائي وزوجاتهم وأطفالهم وشقيقاتي غير المتزوجات. وجاء عدد من أقربائي للإقامة في منزلي عندما دخلت القوات الإسرائيلية المنطقة، واتخذنا الطابق الأرضي ملجأً لنا، لأننا تعلمنا من التوغلات السابقة أنه عندما تكون هناك قوات إسرائيلية حولنا، يكون من الخطر الصعود إلى الطوابق العليا، لأنهم يمكن أن يعتبروا ذلك خطراً عليهم وبالتالي قد يطلقون النار علينا.

"وفي 7 يناير/كانون الثاني ازداد القصف حول المنزل، وفي الساعة 12:50 من بعد ظهر ذلك اليوم، سمعنا الجنود يطلقون من الجميع، عبر الميكروفون وباللغة العربية، مغادرة منازلهم.



سعاد عبد ربه تسترد عافيتها من الإصابات التي لحقت بها © AI

"خرجت أنا وزوجتي وبناتي الثلاث (أمل، سنتان، وسمر، أربع سنوات، وسعاد، سبع سنوات، والوالدي سعاد، وعمرها 54 عاماً). كانت والدي ترفع قطعة قماش بيضاء مربوطة بعصا مكنسة، وكنا نحمل قطع قماش بيضاء كذلك. وكان اثنان من أشقائي خلفنا. في الخارج كانت هناك دبابة متمركزة على بعد عشرة أمتار من الباب الأمامي لمنزلنا، في حديقتنا التي كانت قد دُمرت بحلول ذلك الوقت. وكانت هناك دبابتان أخريان بالقرب منا. توقفنا بلا حراك أمام الباب الأمامي بانتظار ما سيطلب منا الجنود أن نفعله أو ما سيشيرون علينا به. كان هناك جنديان يقفان خارج الدبابة في حديقتنا، يتناولان رقائق البطاطا والشيكولاته وتجاهلانا. وقفنا بلا حراك لمدة بضع دقائق،

وفجأة ظهر جندي من وسط الدبابية، وكان نصفه الأعلى ظاهراً، وصوب سلاحه نحونا وأطلق عدة رصاصات. فأصيبت ابنتي أمل بتسع رصاصات في صدرها. كانت تضم إلى صدرها دمية دب فمزقتها الرصاصات. كما أصيبت ابنتي سعاد بجوالي 11 أو 12 رصاصة في الصدر، بينما أصيبت ابنتي سمر بعدة رصاصات في الصدر والبطن، ووالدتي سعاد في ذراعها وإليتها، عندئذ عدنا أدراجنا إلى المنزل وبقينا منبطحين على الأرض لمدة ساعتين. وكنا نسمع أصوات إطلاق نار في الخارج. ثم خرج والدي وتبعته العائلة، وأشار لنا جندي يقف بجانب الدبابية بالمغادرة. لم يقل شيئاً، واكتفى بإعطاء إشارة لنا بالذهاب. وأثناء مغادرتنا، كان الجنود يطلقون الرصاص من حولنا. سرنا على الأقدام مسافة كيلومترين تقريباً، حاملين بناتي ووالدتي. وعندما وصلنا إلى تقاطع شارع صلاح الدين (دوار زمو) توقف بجانبنا رجل يركب عربة يجرها حصان لمساعدتنا، ولكن الجنود أطلقوا الرصاص عليه وعلى الحصان فأردوهما قتيلين. وعلمتُ فيما بعد أن الرجل يدعى **أدهم مقبل**. فارتقت أمل وسعاد الحياة، ونقلنا سمر إلى مستشفى كمال عدوان، وهو الأقرب إلينا، ثم نُقلت فيما بعد إلى **مستشفى الشفاء الرئيسي**، ثم إلى القاهرة، ومنها إلى بلجيكا. وهي الآن مصابة بشلل تام، إنها الابنة الوحيدة التي بقيت لي ولم أرها منذ ذلك اليوم. وزوجتي معها الآن في المستشفى في بلجيكا."

وقد روت سعاد، والدة خالد، وعمرها 54 عاماً الحادثة نفسها إلى مندوبي منظمة العفو الدولية. وقام وفد الأطباء الدوليين الذي زار غزة في يناير/كانون الثاني نيابةً عن المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية "أطباء من أجل حقوق الإنسان - فرع إسرائيل" بفحص سعاد، وشهدت بأن الإصابات التي لحقت بها تتسق مع وصفها لحادثة إطلاق النار عليها في اليد اليسرى والإلية.

3.1 الهجمات بلا تمييز

1.3.1 الفسفور الأبيض

"أشعر وكأن ناراً تشتعل في جسدي، ولا أستطيع تحمّلها. وعلى الرغم من جميع الأدوية التي يعطونني إياها، فإن الألم لا يزال مبرحاً."

سامية سلمان المنايعة، البالغة من العمر 16 عاماً، تتحدث إلى منظمة العفو الدولية من سريرها في المستشفى، بعد مرور عشرة أيام على سقوط قذيفة فوسفور أبيض على منزلها في مخيم اللاجئين في جباليا بشمال غزة في 10 يناير/كانون الثاني.

خلال عملية "الرصاص المسكوب" استخدمت القوات الإسرائيلية الفسفور الأبيض على نحو مفرط في المناطق السكنية، مما أوقع قتل وجرحى في صفوف المدنيين. والفسفور الأبيض هو سلاح يُطلق من قذائف مدفعية عيار 155 ملم. وقد تلقت المنازل والمدارس والمرافق الطبية ومباني الأمم المتحدة - وجميعها أهداف مدنية - ضربات مباشرة بهذا السلاح.

والفسفور الأبيض هو سلاح يُقصد به أساساً أن يشكل غطاءً لحجب تحركات القوات في ساحة المعركة، وذلك بإطلاق دخان أبيض كثيف عند اشتعاله. كما يمكن استخدامه لتعيين الأهداف، و"تعقب" مسار الرصاص وكسلاح حارق.⁴¹ ويمكن إطلاقه من قذائف المدفعية والقنابل اليدوية والصواريخ.

وغالباً ما أطلقت القوات الإسرائيلية قذائف مدفعية تحتوي على الفسفور الأبيض الذي ينفجر في الجو فوق المناطق

عملية "الرصاص المسكوب": 22 يوماً من الموت والدمار

السكنية في غزة. إن قذائف المدفعية تُستخدم في ساحات المعارك التقليدية، وهي ليست قادرة على إصابة الأهداف بدقة. كما أن قذائف المدفعية التي تحتوي على الفسفور الأبيض والتي تنفجر في الجو تغطي رقعة أوسع، لأن كل قذيفة تنفجر في الجو وتطلق 116 إسفيناً يشبه الإسفنج مشبعاً بالفسفور الأبيض، ويشتعل لدى احتكاكه بالأكسجين ويتناثر فوق رقعة بحجم ملعب كرة القدم أو أكبر، وذلك بحسب الارتفاع الذي ينفجر فيه وأحوال الريح.

وبالإضافة إلى التأثير العشوائي لمثل هذا السلاح الذي ينفجر في الهواء، فإن إطلاق هذه القذائف من المدفعية يزيد من إمكانية تعرض المدنيين للخطر. وحتى تاريخ عملية "الرصاص المسكوب"، كان الجيش الإسرائيلي قد توقف عن إطلاق المدفعية على غزة عقب وقوع حادثة رهيبية في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، قُتل فيها 18 شخصاً من عائلة واحدة في منزلهم نتيجة لإطلاق وابل من قذائف المدفعية التي أصابت عدة منازل في **بيت حانون** عن طريق الخطأ على ما يبدو.⁴²

إن الفسفور الأبيض يشكل خطورة بالغة على حياة البشر لأنه يسبب حروقاً بليغة في العضل ويتغلغل حتى العظام، ويستمر في الاشتعال إلى أن ينقطع الأكسجين. ويمكن أن يسبب تلوثاً لأجزاء أخرى من الجسم، أو حتى للأشخاص الذين يقومون بمعالجة المصابين، حيث يحدث تسمماً وتلفاً في الأعضاء الداخلية لا يمكن إصلاحه. فضحايا الحروق الذين يعانون من نسبة صغيرة نسبياً من الحروق – 10 إلى 20 بالمائة – ممن ينجون عادةً، غالباً ما يلقون حتفهم إذا كانت الحروق ناجمة عن الفسفور الأبيض.



صباح أبو حليلة في المستشفى تكشف عن الحروق العميقة في يدها. © AI

أصبحت **صباح أبو حليلة**، وهي أم لعشرة أطفال، بجروح خطيرة وفقدت زوجها وأربعة من أطفالها وزوجة ابنها نتيجة لهجوم مدفعي مدمر بالفسفور الأبيض على منزل عائلتها. وبعد ظهر يوم 4 يناير/ كانون الثاني 2009،

كانت مع أسرتها في المنزل في منطقة **الصفافا** بشمال غرب غزة عندما اخترقت ثلاث قذائف مدفعية تحتوي على الفسفور الأبيض سطح منزلها. وقالت لمنظمة العفو الدولية: "احترق كل شيء. احترق زوجي وأربعة من أطفالنا أحياءً أمام ناظري، وانصهرت طفلي الصغيرة **شهد**، بين ذراعي، وهي البنت الوحيدة. كيف يمكن أن تتحمل أم رؤية أطفالها وهم يحترقون أحياء؟ لم أستطع إنقاذهم، لم أستطع مساعدتهم، فقد كنت أحترق، ومازالت الحروق تأكل جميع أنحاء جسمي، ولا يزال الألم يفتك بي ليلاً ونهاراً، إنني أقاسي الأمرين."

وعندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية **صباح** في المستشفى آخر مرة، بعد مرور أربعة أسابيع على الهجوم، كانت في حالة حرجة، تعاني من حروق عميقة. لقد قُتل زوج صباح **سعدالله مطر أبو حليلة** وأربعة من أطفالها – **عبدالرحيم**، وعمره 14 عاماً، و**زيد**، وعمره 11 عاماً، و**حمزة**، وعمره 10 سنوات، و**شهد** وعمرها لا يزيد على 15 شهراً – لقد قُتل هؤلاء جميعاً.

في 22 يناير/كانون الثاني 2009، وفي منزل العائلة، عرض **محمود**، ابن صباح على وفد منظمة العفو الدولية بقايا قذائف مدفعية عيار 155 ملم التي تحمل الفسفور الأبيض، والتي اخترقت سطح الطابق الثاني (العلوي) للمنزل وسببت ذلك الحريق والدمار. وقال، وهو يشير إلى ثقب في سقف الممر، حيث قُتل والده وأشقائه: "جاءت القذيفة من هناك وانفجرت وفتحت "رأس والدي، وأضرمت النار في كل شيء".

وقال **محمود** وشقيقه **أحمد** إن ثلاث قذائف اخترقت السطح ودخلت إلى المنزل. وفي المنطقة المحيطة بالمنزل، رأى مندوبو المنظمة أجزاء أخرى من قذائف المدفعية عيار 155 ملم التي تحمل الفسفور الأبيض وآثار دبابات الجيش وخنادقه⁴³. وقالت شقيقتا صباح **ديلات ونبيلة**، اللتان تعيشان في الجوار، لمنظمة العفو الدولية، إنهما، بعد ضرب منزل صباح هرعتا إليها لتقديم المساعدة، ولكنهما لم تتمكنتا من إخماد النار التي التهمت صباح وابنتها **شهد**: "لقد سكبنا الماء عليهما، ولكن النار ظلت مشتعلة".

وَجُرِحَ ثلاثة من أطفال صباح أبو حليلة، وهم **يوسف** و**علي** و**عمر**، وكذلك زوجة ابنتها **غادة** وطفلتها **فرح**، البالغة من العمر سنتان. وفي 29 مارس/آذار، فاضت روح غادة في مستشفى في القاهرة متأثرة بحروق بليغة طالعت معظم جسدها.

إن خطر الفسفور الأبيض على السكان المدنيين لا ينبع من خصائصه الحارقة فحسب، وإنما من قذائف المدفعية نفسها. ويزداد خطره عندما يُستخدم بالطريقة التي استخدم بها في غزة – أي الانفجار في الجو على ارتفاع آلاف الأقدام. فبعد إطلاق الفسفور الأبيض، تستمر قذائف المدفعية في مسارها، وغالباً ما تصطدم بالمنازل أو غيرها من المباني وتلحق الأذى بكل ما هو قريب منها.

في **خزاعة**، الواقعة إلى الشرق من خان يونس بجنوب غزة، عثر مندوبو منظمة العفو الدولية على قذائف مدفعية تحمل الفسفور الأبيض، بعضها كان كاملاً وبعضها الآخر على شكل أجزاء، في عدة منازل تقع في منطقة سكنية مكتظة. ففي أحد المنازل، قُتلت **حنان النجار**، البالغة من العمر 47 عاماً، وهي أم لأربعة أطفال، بفعل قذيفة من هذا النوع. وكانت حنان وأفراد عائلتها قد فروا من منزلهم باتجاه الشرق وأقاموا مع أقربائهم في منطقة سكنية أكثر اكتظاظاً، ظناً منهم أنهم سيكونون أكثر أماناً هناك. وفي مساء يوم 10 يناير/كانون الثاني 2009، قُصفت المنطقة بقنابل الفسفور الأبيض. وقال زوج حنان وأطفاله لمنظمة العفو الدولية إن إحدى قذائف المدفعية، بعد تفريغ أسافين الفسفور الأبيض، اخترقت سطح المنزل وعبرت غرفتين وانفجرت في الصالة. وأصابت شظية كبيرة حنان في صدرها، مما أدى إلى قص النصف العلوي من جسمها تقريباً، فقُتلت على الفور على مرأى من أطفالها

عملية "الرصاص المسكوب": 22 يوماً من الموت والدمار

وأقربائها الذين أُصيب معظمهم بجروح. كما أُصيب أطفالها الأربعة بحروق. وكُسرت ذراع ابنتها آية، وعمرها سبع سنوات، وفقدت ابنة عمها إحصان، وعمرها 26 سنة، عينها اليمنى.

ووجد مندوبو المنظمة المنطقة المحيطة بالمنزل مليئةً بقذائف المدفعية (القذائف التي تحمل الفسفور الأبيض وطلقات الإنارة)، وقد ضرب العديد منها منازل مأهولة، وسبب حرائق ودماراً فيها، في الفترة بين 10 و 13 يناير/كانون الثاني بشكل رئيسي. ففي أحد المنازل اخترقت قذيفة الجدار واستقرت في سرير زوجين شابين، حيث كان طفل رضيع نائماً فيه قبل دقائق فقط.

واستمر استخدام الفسفور الأبيض حتى اليوم الأخير من عملية "الرصاص المسكوب" في 17 يناير/كانون الثاني 2009. وفي ذلك اليوم انفجرت قذيفة مدفعية تحمل الفسفور الأبيض في حوالي الساعة السادسة صباحاً في مدرسة ابتدائية تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في بيت لاهيا، حيث كان أكثر من 1,500 شخص قد لجأوا إليها. وقُتل طفلان، هما محمد الأشقر، وعمره خمس سنوات، وشقيقه بلال، وعمره سبع سنوات، في إحدى غرف الصف حيث كانا نائمين مع والديهما وأخوتهم ونحو 30 آخرين من أقربائهما. وقد أُصيب العديد منهم بجروح. كما أُصيبت والدة الطفلين نجود بجروح خطيرة في رأسها وأجزاء أخرى من جسمها، مما اضطر الأطباء إلى بتر يدها. وفقدت ابنة عمها منى ساقها اليسرى في الهجوم.



مدرسة بيت لاهيا التابعة لوكالة الغوث "أونروا"، حيث قُتل الطفلان في هجوم إسرائيلي بالمدفعية والفسفور الأبيض في 17 يناير/كانون الثاني. © AI

عندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية المدرسة بعد يومين من وقوع الهجوم، وجدوا كتلاً من الفسفور الأبيض لا

تزال تشتعل في باحة المدرسة، بالإضافة إلى أجزاء من قذائف المدفعية التي تحمل الفسفور الأبيض، وكانت غرفة الصف التي قُتل فيها الطفلان محروقة. وقال الأطفال الذين لجأوا إلى المدرسة لمنظمة العفو الدولية إنهم كانوا نياماً، وعندما استيقظوا شاهدوا "كرات نارية تنهمر على المدرسة، وكان الجميع مذعورين ويصرخون". كما عُثر على أجزاء أخرى من قذائف المدفعية التي تحمل الفسفور الأبيض في المناطق المجاورة. ولم يتضح عدد قذائف المدفعية التي تحمل الفسفور الأبيض التي أُطلقت على المدرسة والمناطق المجاورة، ولكن الصور الفوتوغرافية ولقطات الهواتف الخليوية أظهرت السماء وهي تمطر كرات نارية على المدرسة.⁴⁴

وبالنسبة للمرافق التابعة لوكالة غوث اللاجئين، فإن الأمم المتحدة تأكدت من أن الجيش الإسرائيلي كان يملك إحداثيات المدرسة بهدف تقليص احتمال تعرضها للقصف خطأً. وقد وجد مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة، الذي حقق في الهجوم، أن "السبب النزي لا يختلف عليه اثنان هو إطلاق قذائف مدفعية من قبل الجيش الإسرائيلي. كما وجد أن إطلاق النار ذلك تسبب في سقوط غلافي قذيفتين على المدرسة، نجم عنهما مقتل طفلين وإصابة عدد من أفراد العائلات الذين لجأوا إلى المجمع بجروح بليغة أو طفيفة. ووجد أيضاً أن إطلاق النار تسبب في سقوط عدد ضخم من الأسافين المشبعة بالفسفور الأبيض المشتعل على مجمع المدرسة، مما نتج عنه إضرار النار في إحدى غرف الصف وإحداث مزيد من الأضرار في مباني المدرسة." ⁴⁵

ومع أن استخدام الفسفور الأبيض بهدف التعمية ليس محظوراً بموجب القانون الإنساني الدولي، فإن قذائف المدفعية التي تحمل الفسفور الأبيض والتي تنفجر في الجو فوق المناطق المكتظة بالسكان في غزة شكلت انتهاكاً لشرط اتخاذ الاحتياطات الضرورية لحماية المدنيين. إن الحالات التي حققت فيها منظمة العفو الدولية والمتعلقة بالقتل والجرحى في صفوف المدنيين بسبب استخدام الفسفور الأبيض تشير إلى أن القوات الإسرائيلية انتهكت مبدأ حظر الهجمات العشوائية.

ويحظر القانون الإنساني الدولي استخدام الأسلحة الحارقة ضد المدنيين. وبالطبع، لا يجوز استخدام أي سلاح ضد المدنيين أصلاً، ولكن هذا الحظر يعتبر نوعاً من الاعتراف بالأخطار والعواقب الخاصة لاستخدام أسلحة لها خصائص حارقة بالقرب من المدنيين. كما أن القانون الدولي العرفي يقيد استخدام الفسفور الأبيض، كسلاح حارق، حتى ضد المقاتلين. إذ ينبغي ألا يُستخدم ضد المقاتلين إلا في حالة عدم توفر الأسلحة التي لا تسبب معاناة غير ضرورية.

إلحاق الضرر بالمرافق الطبية والإنسانية

في صبيحة يوم 15 يناير/كانون الأول 2009، سقطت عدة قذائف مدفعية تحمل الفسفور الأبيض وذات قوة تفجيرية شديدة على المقر الرئيسي لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين (أونروا) في مدينة غزة، وتسببت في إشعال حرائق أدت إلى تدمير عشرات الأطنان من المساعدات الإنسانية والأدوية التي كان السكان في أمس الحاجة إليها، بالإضافة إلى الورش والمخازن. كما دُمرت عدة مركبات تابعة للوكالة وجُرح أحد العاملين في وكالة الغوث وشخصان مدنيان كانا قد لجأوا إلى المجمع.⁴⁶ وكان نحو 700 مدني من المقيمين في المباني المجاورة قد فروا من منازلهم واتخذوا من مجمع وكالة الغوث ملجأ لهم في الساعات الأولى من ذلك الصباح، عندما كثُفت القوات الإسرائيلية قصفها للمنطقة. وتم تفادي وقوع كارثة أسوأ بفضل شجاعة موظفي وكالة الغوث الذين أخرجوا المركبات من المجمع تحت القصف، وتمكنوا بذلك من الحؤول دون احتراق المركبات المليئة بالوقود وانفجارها. وقال جودي كلارك، أحد موظفي "أونروا" لمنظمة العفو الدولية:

"سقط الفسفور الأبيض على جميع أنحاء المنطقة، حيث كانت الشاحنات وصهاريج الوقود متوقفة ومملوءة بالوقود. حاولنا إطفاء الحرائق، ولكننا لم ننجح، ولم تتمكن المطافئ من إخماد الحريق مطلقاً. وكان كتل الفسفور الأبيض المشتعلة قد سقطت تحت المركبات بالضبط، وكان هناك خطر كبير من أن يتسبب ذلك بانفجار أحد صهاريج الوقود. قممت بسحب الكتلة المحترقة من تحت الصهريج بعضاً، وحاولنا إخراج المركبات من المجمع بأسرع وقت ممكن."

وقال رئيس العمليات الميدانية في غزة التابعة لوكالة الغوث جون غنغ وموظفون آخرون في "أونروا" ممن كانوا في المجمع أثناء الهجوم، لمنظمة العفو الدولية إنهم بدأوا بالاتصالات الهاتفية بمسؤولين في الجيش الإسرائيلي في وقت مبكر من صباح ذلك اليوم، عندما قُصفت المنطقة المحيطة بمجمع وكالة الغوث من قبل القوات الإسرائيلية، وإنهم اتصلوا بالجيش الإسرائيلي مرة أخرى عندما قُصف المجمع أول مرة، وحذروه من أن المجمع يتعرض للقصف، داعين إلى وقف الهجمات فوراً.⁴⁷

وعندما توقف قصف المجمع، لم يكن بالإمكان إخماد الحرائق، ولا إنقاذ المساعدات الإنسانية والأدوية.

وعندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية المجمع بعد أربعة أيام من الهجوم، كانت الحرائق لا تزال تشتعل في بعض المخازن، وخصوصاً تلك التي كانت تُخزن فيها مواد زيت الطهي والطحين والأغذية القابلة للاشتعال. أما الورش والمخازن الأخرى فكانت متفحمة كلياً. لقد كانت المباني ومحتوياتها مدمرة تماماً. ووجد مندوبو المنظمة في المجمع أجزاء من قذائف المدفعية المحملة بالفسفور الأبيض، وكانت الأرقام المتسلسلة لا تزال ظاهرة على بعضها، وكذلك أجزاء من قذيفة مدفعية واحدة شديدة الانفجار، على الأقل.⁴⁸



أجزاء من قذيفة مدفعية تحمل الفسفور الأبيض عيار 155 ملم، أمريكية الصنع، أطلقتها القوات الإسرائيلية على غزة © AI

في اليوم نفسه، نُقل عن إيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه، قوله للأمين العام للأمم المتحدة: "لا أعرف ما إذا كنت على علم أم لا بأن حماس كانت تشن هجمات من داخل مجمع وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين". كما زعم ناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أن "الإرهابيين كانوا يطلقون صواريخ مضادة للدبابات من مجمع وكالة الغوث باتجاه قوات الجيش الإسرائيلي المتمركزة بالقرب منه. وبدأ على ذلك، قام الجيش الإسرائيلي بالرد على إطلاق النار بالمثل".⁴⁹ وقد نفت وكالة الغوث بحزم تلك المزاعم التي لم يكن بالإمكان إثباتها مطلقاً، بل أسقطتها السلطات الإسرائيلية نفسها في نهاية المطاف.

وقد ذُكرت هذه الحادثة في التقرير الذي قدمه الجيش الإسرائيلي إلى وسائل الإعلام في 22 أبريل/نيسان وقال فيه إن الحادثة قيد التحقيق الداخلي من قبل الجيش، الذي ادعى أنه "يبدو أن شظايا من مقذوفات دخانية ضربت مستودعاً يقع في المقر الرئيسي لمجمع وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين". وفي الحقيقة، لم يكن ما ضرب مجمع وكالة الغوث مجرد شظايا. فقد شاهد باحثو منظمة العفو الدولية عدة قذائف مدفعية تحمل الفسفور الأبيض وقد سقطت وانفجرت داخل المجمع، بالإضافة إلى قذيفة مدفعية شديدة الانفجار. ليس لدينا ما يدعو إلى الشك في تأكيدات الجيش على أنه لم يستهدف مجمع وكالة الغوث عمداً، لأن المدفعية ليست على درجة من الدقة بحيث تستخدم لضرب أهداف محددة دون غيرها. فالقضية هنا تتعلق بالاستخدام غير القانوني لسلاح غير دقيق كالمدفعية، ويحمل مادة خطيرة كالفسفور الأبيض، في المناطق السكنية المكتظة. فقد وجد مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة، الذي حقق في الهجوم أن "إطلاق قذائف المدفعية من قبل الجيش الإسرائيلي ... سبب انفجار ثلاث قذائف عيار 155 ملم من طراز M107 شديدة الانفجار داخل مجمع المكتب الميداني لوكالة غوث اللاجئين ... وما لا يقل عن ثماني خراطيش قذائف دخانية M825A1 عيار 155 ملم تحتوي على الفسفور الأبيض، بالإضافة إلى عدد كبير من الأسافين المشبعة بالفسفور الأبيض المشتعل، سقطت في المجمع ... وأن ذلك تسبب بإصابة موظف واحد من موظفي "أونروا" بجروح، فضلاً عن شخصين آخرين ممن كانوا قد لجأوا إلى المجمع. كما وجد مجلس التحقيق أن أضراراً بالغة لحقت بالمباني والمركبات والمؤن".⁵⁰

وتفتقر مزاعم الجيش بأن "هذه النتائج لا يمكن توقعها مسبقاً" إلى المصدقية لأن الجيش على علم تام بخطر استخدام المدفعية، التي لا يمكن أن تكون دقيقة التصويب في وسط المناطق السكنية المكتظة. وعلاوة على ذلك، فإنه عندما وقعت هذه الحادثة، كانت بواعت القلق قد أثرت مع السلطات الإسرائيلية بشأن استخدام المدفعية عموماً والفسفور الأبيض على وجه الخصوص في المناطق السكنية المدنية.

وعلاوة على ذلك، فإنه حتى بعد توثيق النتائج الكارثية لهذه الهجوم وغيره من الهجمات، استمرت القوات الإسرائيلية في شن مثل تلك الهجمات في مناطق مأهولة بالمدنيين. فبعد يومين من تلك الحادثة، أي في 17 يناير/كانون الثاني، ضربت قذائف مدفعية محملة بالفسفور الأبيض مدرسة ابتدائية تابعة لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في بيت لاهيا، حيث لجأ ما يرو على 1,500 مدني، مما أسفر عن مقتل طفلين وجرح عدد آخر من المدنيين.

يذكر التقرير الذي قدمه الجيش الإسرائيلي إلى وسائل الإعلام في 22 أبريل/نيسان أن "مرفق تخزين المواد الصيدلانية التابع للصليب الأحمر" (وهو في الحقيقة تابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وليس للصليب الأحمر) قد ضرب خلال القتال بين القوات الإسرائيلية ومقاتلي حماس، ولكنه لا يحدد أنواع الهجمات التي شنتها القوات الإسرائيلية في المنطقة. بيد أن التقرير لا يذكر أن قذائف الفسفور الأبيض وغيرها من القذائف سقطت على مجمع مستشفى القدس القريب الذي يديره الهلال الأحمر الفلسطيني، وتسببت في إشعال حرائق هائلة وإحداث

41 إسرائيل/غزة

عملية "الرصاصة المسكوب": 22 يوماً من الموت والدمار

أضرار كبيرة.

في 15 يناير/كانون الثاني تعرض مستشفى القدس، الذي يقع في حي تل الهوى بوسط مدينة غزة لقصف متكرر من الصباح وحتى الليل، بكتل الفسفور الأبيض وقذائف المدفعية المحملة بالفسفور الأبيض وقذائف الدبابات، مما أدى في النهاية إلى إرغام الموظفين الطبيين والمرضى إلى إخلاء المستشفى. وفي ذلك الوقت كان نحو 50 مريضاً يتلقون العلاج في المستشفى، بالإضافة إلى 500 شخص من السكان المحليين ممن لجأوا إلى المستشفى هرباً من القصف الجوي والمدفعي على المنطقة.

وقد تم تدمير الطابقين العلويين في المبنى الرئيسي للمستشفى ومبنى الإدارة المجاور له، حيث يصل بينهما جسر، بفعل الحريق الذي سببه الفسفور الأبيض. وقُصفت صيدلية المستشفى في الطابق الثاني بقذيفة دبابة واحدة على الأقل. وباءت بالفشل محاولات الأطباء وأفراد طاقم المستشفى، بمن فيهم الأطباء الزائرون الأجانب، إخماد الحريق بجرادال الماء والمطافئ. ولم يتمكن رجال الإطفاء وسيارات الدفاع المدني من الوصول إلى المستشفى إلا بعد مرور ساعة أو أكثر.



مستشفى القدس © AI

بحلول فترة ما بعد الظهر، تمكن المستشفى من وضع ترتيبات تنسيقية من خلال الهلال الأحمر الفلسطيني، لإخلاء مئات المدنيين الذين لجأوا إلى المستشفى ووضعهم في ملجأ طوارئ تابع لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين. وفي تلك الأثناء، استمر موظفو المستشفى في مقاومة الحرائق التي ما انفكت تشتعل من جديد. وفي الماء، عندما ضرب المستشفى بمزيد من الفسفور الأبيض، اضطر الموظفون إلى مغادرة المكان مصطحبين معهم المرضى على أسرّتهم، ومضوا يدفعون الأسرّة في عرض الشارع بعيداً عن المبنى. وفي نهاية المطاف، تم نقل المرضى إلى مستشفى

الشفاء. وأتت النيران تماماً على مستودع للأدوية في مبنى صغير منفصل خلف زاوية المستشفى إثر تعرضه للقصف بالفسفور الأبيض على ما يبدو. وقد احترقت سيارتا إسعاف وسُحقتا بالقرب من المستشفى.

وفي المستشفى وجد مندوبو منظمة العفو الدولية قذائف فسفور أبيض عيار 155 ملم. وقال الأطباء إن قذائف أخرى مماثلة سقطت خارج المستشفى. وقد عرض سكان المنطقة على مندوبي المنظمة قذائف أخرى وكتل محملة بالفسفور الأبيض، كانت قد سقطت على المنازل أو بالقرب منها.

في الليلة السابقة كان قد اندلع قتال بين القوات الإسرائيلية ومسلحين فلسطينيين في ضواحي مدينة تل الهوا البعيدة عن المستشفى. وقد قال المدير وموظفو المستشفى لمنظمة العفو الدولية إنه لم يكن هناك مسلحون لا في المستشفى ولا خارجه. وحتى لو فرضنا أن ثمة مسلحين في المنطقة، فإن شن هجوم بذخائر الفسفور الأبيض على تلك المنطقة يشكل انتهاكاً للحظر المفروض على الهجمات العشوائية. فالمستشفيات تعتبر أهدافاً مدنية، ولا تصبح أهدافاً عسكرية ببساطة بسبب وجود مقاتلين على مقربة منها.

نفي إسرائيل استخدام الفسفور الأبيض – معاناة إضافية للضحايا

أدى المسؤولون الإسرائيليون ببيانات غير متسقة بشأن استخدام الفسفور الأبيض. ففي البداية أنكروا استخدامه. وفيما بعد، قالوا إن القوات الإسرائيلية استخدمت ذخائر تتماشى مع القانون الدولي، ثم أعلنوا أنهم يُجرون تحقيقاً داخلياً.

ونفى الناطقون الرسميون بلسان الجيش الإسرائيلي والمسؤولون فيه نفياً قاطعاً استخدام قذائف مدفعية تحمل الفسفور الأبيض لمدة عشرة أيام بعد ظهور أول حالة. ففي 13 يناير/كانون الثاني، قال رئيس هيئة الأركان، الجنرال غابي أشكنازي، أمام البرلمان: "إن الجيش الإسرائيلي يستخدم الأسلحة وفقاً للقانون الدولي. نحن لا نستخدم الفسفور الأبيض، وإنما "الستار الدخاني فقط." (التشديد مضاف)⁵¹

وكان ناطق بلسان الجيش الإسرائيلي قد قال لمحطة CNN في 7 يناير/كانون الثاني: "يمكنني أن أؤكد لكم بأن الفسفور الأبيض لا يُستخدم على الإطلاق"⁵² وفي 8 يناير/كانون الثاني، بعد مواجهته بصور قذائف مدفعية تحمل الفسفور الأبيض عيار 155 ملم، التي يسهل التعرف عليها من خلال لونها الأخضر الفاتح ورقمها المتسلسل، حيث كان الجنود الإسرائيليون يحملونها في مواقع إطلاق النار على الحدود بين إسرائيل وغزة، قال ناطق بلسان الجيش الإسرائيلي لصحيفة "ذي تايمز" البريطانية: "هذه ما نطلق عليها اسم "القذيفة الهائلة" – إنها فارغة، ولا تحمل متفجرات ولا فسفور أبيض، لا يوجد شيء بداخلها."⁵³

ولا يمكن تصور أن المسؤولين على جميع المستويات في الجيش الإسرائيلي لم يكونوا يعلمون بأن الفسفور الأبيض قد استُخدم. وحتى في حالة عدم إحاطتهم علماً بالأمر، وهو أمر مستبعد، فقد التقت صور تلفزيونية كافية لقذائف مدفعية محملة بالفسفور الأبيض وهي تنفجر في أجواء غزة.

وواصل الجيش الإسرائيلي والسلطات الإسرائيلية إنكار أن قواتهم استخدمت الفسفور الأبيض حتى عندما كان واضحاً أن تلك المادة كانت تتسبب في قتل وجرح المدنيين، وأن الضحايا لم يتلقوا المعالجة الضرورية لأن الأطباء في غزة لم يكونوا يعرفون أسباب تلك الحروق وكيفية معالجتها.

ولم يكن لدى الأطباء الذين عالجوا الإصابات الأولى أدنى فكرة عما كانوا يواجهونه. فالفسفور الأبيض لم يُستخدم من قبل في غزة، ولم تكن الطواقم الطبية تعرف أسباب الحروق العميقة، ولا كيفية معالجة الضحايا. إن إجماع إسرائيل عن كشف النقاب عن، ورفض التأكيد على، أن قواتها استخدمت الفسفور الأبيض كان يعني أن الأطباء لم يتمكنوا من تقديم لمعالجة الصحيحة. وقد قضى بعض المرضى نحيبهم، في حين أنه كان بالإمكان إنقاذ حياتهم لو أن سبب الحروق كان معروفاً ولو توفرت المعالجة الكافية.

وفي وحدة الحريق في المستشفيات الرئيسية في غزة، قال الأطباء لمنظمة العفو الدولية إنهم أُصيبوا بالحيرة تجاه حقيقة أن الحروق، بدلاً من أن تتحسن بعد المعالجة الأولية، استمرت في الانتشار والتعمق، وسببت ألاماً مبرحة متزايدة وتدهوراً لا تفسير له لحالة المرضى.

إن الجيش الإسرائيلي على علم تام بأخطار الفسفور الأبيض على البشر. وتُلقى الوثائق التي كُتبت خلال عملية "الرصاص المسكوب" من قبل رئيس المكتب الطبي في الجيش الإسرائيلي والمقر الرئيسي للعمليات الطبية الميدانية الضوء على بعض آثار الفسفور الأبيض. فقد ورد في وثيقة مذيّلة بتوقيع العقيد الدكتور جيل هيرشورن، رئيس وحدة الصدمة في مكتب رئيس أطباء الجيش، ما يلي:

"عندما يلامس الفسفور النسيج الحي، فإنه يُسبب التلف لأنه يتغلغل فيه و" يأكله". أما خصائص الجرح الناجم عن الفسفور فهي: حروق كيميائية مصحوبة بألم مبرح، وتلف في النسيج ... وقد يتغلغل الفسفور في الجسم ويُتلف الأعضاء الداخلية. وفي الأجل الطويل، قد يتسبب بفشل كلوي وانتشار العدوى ... والنتيجة هي أن الجرح الناجم عن سلاح يحتوي على فسفور متفجر يعتبر خطيراً بطبيعته، ويمكن أن يسبب تلفاً خطيراً في الأنسجة".⁵⁴

وذكرت وثيقة أخرى بعنوان: "التعرض للفسفور الأبيض"، أعدها المقر الرئيسي للعمليات الطبية الميدانية وأرسلتها وزارة الصحة:

"إن معظم البيانات بشأن الجروح الناجمة عن الفسفور منبثقة من الاختبارات التي أُجريت على الحيوانات والحوادث. ووفقاً للعديد من التجارب المخبرية فإن التعرض للفسفور الأبيض سأمٌ للغاية. كما أن الحروق التي تغطي مساحة صغيرة من الجسم، 12-15 بالمئة في حيوانات المختبر، وأقل من 10 بالمئة في البشر، قد تكون مميتة نتيجة لتأثيرها على الكبد والقلب والكلى".⁵⁵

لقد كانت الهجمات بالمدفعية على وجه العموم، والهجمات بالفسفور على وجه الخصوص، في المناطق السكنية المكتظة تتسم بالعشوائية، وهي بهذه الصفة تعتبر غير مشروعة. وبالإضافة إلى الوفيات والإصابات التي سببها الفسفور الأبيض، فإن الأوضاع ازدادت سوءاً بسبب إجماع السلطات الإسرائيلية عن كشف النقاب عن الفسفور الأبيض من قبل قواتها، بل الإنكار المتكرر لاستخدامه. وقد أدى ذلك إلى تأخير معالجة الضحايا مثل تلك الهجمات، وسببت لهم معاناة إضافية، بل إنه كان بالإمكان إنقاذ حياة بعض الضحايا ممن لقوا حتفهم نتيجة لعدم معرفة السبب.

2.3.1 مدافع الهاون

أسفرت سلسلة من الضربات الإسرائيلية بمدافع الهاون في محيط مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين في مخيم جباليا للاجئين بعد ظهر يوم 6 يناير/كانون الثاني 2009 عن مقتل ما يربو على 30 مدنياً، بينهم سكان محليون وأشخاص كانوا قد فروا من منازلهم ولجأوا إلى المدرسة.⁵⁶ ومن بين الضحايا أحد

عشر شخصاً من أفراد عائلة ذيب، بينهم خمسة أطفال وأربع نساء، قُتلوا في ساحة المدرسة. وجرح سبعة فلسطينيين، وهم حارس المدرسة وستة مدنيين كانوا قد لجأوا إليها، وذلك نتيجةً لإصابتهم بشظايا القنابل وقطع الأنقاض المتطايرة، كما جرح عشرات آخرون خارج المدرسة. وقد وُلدت الحادثة جديلاً واسعاً، وذلك نتيجةً لتقارير خاطئة من وسائل الإعلام من ناحية، ولأن الجيش الإسرائيلي والسلطات الإسرائيلية ادعت بدون وجه حق أن مسلحين فلسطينيين أطلقوا صواريخ من داخل المدرسة، ثم قُتلوا من جراء الضربات الإسرائيلية من ناحية أخرى.⁵⁷

فقد قال الناطق الرسمي بلسان الحكومة الإسرائيلية مارك ريغيف لهيئة الإذاعة البريطانية: "إننا قمّت بالاستيلاء على أحد مرافق الأمم المتحدة - بقوة السلاح - وإننا احتجزت الأشخاص الموجودين هناك كرهائن، وأطلقت النار من ذلك المرفق على الجنود الإسرائيليين الموجودين في الجوار، فإنك ستلتقي رداً على النار - وهذه باعتقادي جريمة حرب بموجب القانون الدولي".⁵⁸

وكرر العقيد أوليفيير رافويتز، وهو ناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، الزعم نفسه، وأضاف له أن المدرسة التابعة للأمم المتحدة كانت مفخخة على ما يبدو،⁵⁹ وقال مسؤول في وزارة الدفاع إن "القنابل المفخخة في المدرسة قد أشعلت فتيل انفجارات ثانوية أدت إلى مقتل المزيد من الفلسطينيين هناك".⁶⁰

وفي الحقيقة لم تُشن ضربات إسرائيلية على المدرسة التابعة لوكالة الغوث، ولم يطلق أي فلسطيني صواريخ من داخل المدرسة، أو من أية مرافق أخرى، ولم تقع أية خسائر في الأرواح، لا في صفوف المدنيين ولا المقاتلين - داخل المدرسة.

وفيما يتعلق بالشخصين الفلسطينيين اللذين قال عنهما الجيش الإسرائيلي إنهما أعضاء في خلايا حماس التي تطلق الصواريخ، واللذين قُتلا داخل المدرسة، هما **عماد وحسن أبو عسكر**. وقد تبين أن عماد ما هو إلا تلميذ في الثالثة عشرة من العمر كان من بين الذين قُتلوا في الشارع خارج المدرسة، بينما كانت هوية الآخر غير واضحة لأنه لا يوجد شخص بهذا الاسم (حسن) في تلك العائلة.⁶¹

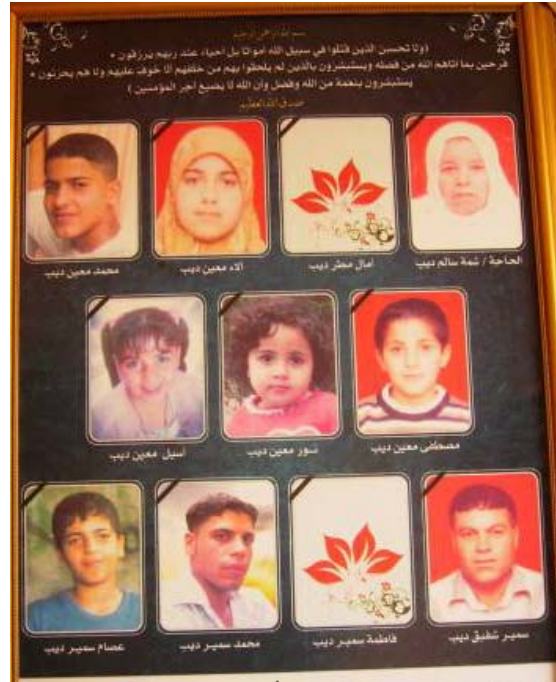
وفيما بعد، قدم الجيش الإسرائيلي عدة روايات مختلفة، وأسقط الادعاء القائل إنه تم إطلاق صواريخ من داخل المدرسة. وفي 11 يناير/كانون الثاني، قالت الجريدة اليومية الإسرائيلية "هآرتس" إن "تحقيقاً أولياً أجراه لواء المظليين، الذي كانت قواته مسؤولة عن المنطقة. ووفقاً لهذا التحقيق، فإن المقاتلين كانوا قد أطلقوا صواريخ القسام على إسرائيل من داخل باحة مجاورة لباحة المدرسة التابعة لوكالة الغوث، وأن القوات الإسرائيلية استهدفتهم بقذائف الهاون المزوّدة بنظام عالمي لتحديد الموقع، حيث هامش الخطأ فيه هو 30 متراً. وقد ضربت واحدة من الطلقات الثلاث التي أطلقها لواء المظليين مبنى وكالة الغوث، بينما أصابت الطلقتان الأخريان الباحة المجاورة وقتلت مسلحي حماس "الذين ربما ينتمون إلى الفرقة التي أطلقت الصواريخ".⁶²

بيد أن هذه الرواية لم تكن دقيقة كذلك لأنه لم تُطلق أية نيران فلسطينية من باحة مجاورة للمدرسة، ولم تضرب مدافع الهاون الإسرائيلية المدرسة التابعة لوكالة الغوث. وأطلقت أكثر من ثلاثة قذائف هاون على المنطقة. وعندما زار وفد منظمة العفو الدولية المنطقة، استطاع خبير الذخيرة في الوفد تحديد ما لا يقل عن أربع قذائف هاون في الشارع خارج المدرسة مع ضربات أخرى بالقرب منها.

وفي التقرير الذي قدمه الجيش الإسرائيلي لوسائل الإعلام في 22 أبريل/ نيسان، أعطى رواية أخرى تقول: "إن مقاتلي حماس استخدموا موقعاً لا يبعد أكثر من 80 متراً عن المدرسة لإطلاق قذائف الهاون على قوات الجيش"، وأن الجنود ردوا على النار "بالحد الأدنى والتناسب، باستخدام أدق الأسلحة المتوفرة لديهم"، وأنه تم ضرب خلية مؤلفة من خمسة إرهابيين وسبعة مدنيين خارج ساحات المدرسة". بيد أن الجيش لم يقدم أسماء الأشخاص الاثني عشر (خمسة مسلحين وسبعة مدنيين) الذين يقول إنهم الخسائر الوحيدة في الأرواح الناجمة عن الهجوم.

إلا أن هذه الرواية أيضاً تحتوي على عدد من النقاط غير الدقيقة، وتثير من الأسئلة أكثر مما تجيب عنها. فأولاً، وعلى عكس تأكيد الجيش على أن مجموع المصابين هو 12 شخصاً، فإن ما لا يقل عن 30 شخصاً، معظمهم مدنيون، قُتلوا، وأصيب عشرات آخرون بجروح. وثانياً أن مدافع الهاون معروفة بعدم دقتها، ولا تتيح سوى احتمال متدن للغاية لضرب هدف دقيق، وتنطوي على مخاطرة كبيرة بعدم الإصابة، وينبغي ألا تستخدم في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وثالثاً، أن القوات الإسرائيلية، باستخدامها مدافع الهاون في مثل هذه المناطق المكتظة – أكثر اكتظاظاً من المعتاد بكثير بسبب العدد الكبير من المدنيين الذين كانوا قد لجأوا إلى مدرسة وكالة الغوث – لا بد أنها كانت تعرف أن تلك الأسلحة من شأنها أن تؤدي إلى قتل وتشويه المدنيين.

في الفترة بين 6 يناير/ كانون الثاني و 22 أبريل/ نيسان 2008، نشر المسؤولون الإسرائيليون، مراراً، معلومات غير دقيقة. وواصل الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي الادعاء بأن مسلمي حماس أطلقوا صواريخ واستولوا على المدرسة التابعة لوكالة الغوث وفخخوها، حيث كان مئات المدنيين يتخذونها ملجأ لهم. إن مثل هذه الادعاءات، إذا كانت مطروحة بنوايا حسنة، تثير أسئلة حول صدقية ونوعية المعلومات التي يتلقاها المسؤولون الحكوميون والعسكريون من القوات في الميدان، وحول عدم توفر الإشراف الفعال وآليات المساءلة للقوات العاملة في الميدان.



أفراد عائلة ذيب الأحد عشر الذين قُتلوا بالقرب من المدرسة التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين: محمد معين، علاء معين، أمل مطر (لا تتوفر صورة لها)، شما سالم، أسيل معين، نور معين، مصطفى معين، عصام سمير، فاطمة سمير (لا

تتوفر صورة لها)، وسمير شفيق. © AI

وقد أجرى مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة تحقيقاً في الهجوم ووجد أن "السبب الأكيد الذي لا نقاش حوله لإصابة حارس مدرسة جباليا التابعة لوكالة الغوث والشخصين اللذين كانا قد لجأ إليها بجروح، والأضرار التي لحقت بالمدرسة، ووفاة وجرح الأشخاص اللذين كانوا في محيط المدرسة، كان إطلاق قنابل هاون عيار 120 ملم من قبل الجيش الإسرائيلي، التي سقطت في الشارع خارج المدرسة وعلى مجمع سكن العائلة القريب منها"⁶³. كما وجد مجلس التحقيق أن "أحد اللذين قُتلوا خارج المدرسة كان فتى عمره 14 عاماً، كان قد لجأ إلى المدرسة مع عائلته، وكان خارج بوابة المدرسة عندما قُتل"⁶⁴.

3.3.1 السهام الخارقة

خلال عملية "الرصاص المسكوب"، قُتِل عدد من المدنيين، بينهم طفل وامرأة ومسعف طبي، نتيجة لإصابتهم بالسهام الخارقة – وهي عبارة عن سهام معدنية صغيرة مميّنة – وقد استخدمت القوات الإسرائيلية قذائف الدبابات المحشوة بألاف السهام الخارقة خمس مرات على الأقل في الفترة من 4 إلى 9 يناير/كانون الثاني في شمال غزة وفي قرية تقع جنوب مدينة غزة.

والسهام الخارق هو سهم معدني طوله 3.5 سم، وهو مدبب بشكل حاد في الأمام وله أربع فراشات في الخلف. ويحتسى من 5,000 إلى 8,000 من هذه السهام في قذائف تُطلق عادة من الدبابات. وتنفجر القذائف في الجو وتبعثر السهام الخارقة بطريقة مخروطية فوق مساحة تُقدر بـ 300 متر × 100 متر.⁶⁵ والسهام الخارقة مصممة لاستخدامها ضد هجمات المشاة الكثيفة أو فرق الجنود في المناطق المفتوحة، ومن البديهي أنها تشكل خطراً كبيراً على المدنيين عندما تُطلق على المناطق السكنية المكتظة بالمدنيين.

في عام 2001، نقلت مجلة "جينز ديفنس" الأسبوعية عن مصدر عسكري إسرائيلي قوله: "لقد حصل الجيش الإسرائيلي على هذه الأسلحة من الولايات المتحدة بعد عام 1973، ولدينا آلاف القذائف القديمة في المخازن... ولا يعتبر هذا السلاح موثوقاً به أو فعالاً، وقد واجه الرماة أوقاتاً صعبة لتصويبه بشكل سليم."⁶⁶

وسُجل أول استخدام للسهام الخارقة خلال عملية "الرصاص المسكوب" في صبيحة يوم 4 يناير/كانون الثاني 2009، عندما أُطلقت قذيفة سهام خارقة على سيارة إسعاف في بيت لاهيا بشمال غزة. وفي اليوم نفسه، وفي حوالي الساعة الرابعة مساءً، أُطلقت قذيفة سهام خارقة واحدة على الأقل على منزل عبدالرحمن حلمي أبو أشقر، وعمره 51 عاماً، الذي قُتل داخل منزله في شارع أبو عبيدة في بيت لاهيا.



السهم الخارقة © AI

في صباح اليوم التالي، الموافق 5 يناير/كانون الثاني 2009، أطلقت القوات الإسرائيلية عدة قذائف سهم خارقة على الطريق الرئيسي بالقرب من منزل عائلة **عبدالدايم** في **عزبة بيت حانون** الواقعة جنوب غرب بيت حانون. وقد قُتل ستة مدنيين - طفلان وامرأة وثلاثة رجال - وجرح عدد آخر. فقد قُتل **عرفات عبدالدايم**، البالغ من العمر 12 عاماً، فوراً. وأصيب **إسلام جابر عبدالدايم**، البالغ من العمر 16 عاماً، في عنقه بالسهم الخارقة. ونُقل إلى المستشفى، ولكنه فارق الحياة بعد ثلاثة أيام. كما أصيب شقيقه **ميرز** في الهجوم نفسه، ولا يزال أحد تلك السهم مستقراً في ظهره. وفي الجوار أُصيبت **وفاء أبو جراد**، وكانت حاملاً، وابنها البالغ من العمر سنتين، وزوجها والدها وصهرها بجروح من جراء السهم الخارقة التي أطلقت عليهم بينما كانوا في فناء منزلهم. وقد توفيت **وفاء** متأثرة بجراحها بعد يومين، وقال زوجها **محمد** لمنظمة العفو الدولية: "كنا قد تناولنا طعام الإفطار على بعد أمتار من الباب الأمامي، عندما سمعنا صوت قصف، تبعه صراخ. وعدنا إلى الخلف باتجاه الباب. وعندما وصلنا إلى الباب تلقينا الضربة. فسقطت **وفاء** على الدرج، وغطت الدماء المكان."

وتُظهر صور أشعة إكس أن سهماً خارقاً لا يزال مستقراً في ظهر زوج **وفاء**، ولا يستطيع الأطباء إزالته لأنه قريب جداً من الحبل الشوكي، ويخشون أن يؤدي إجراء عملية له إلى إصابته بالشلل.

وفي قرية بدوية بشمال غزة، حيث أُطلقت سهم خارقة في 9 يناير/كانون الثاني، وجد مندوبو منظمة العفو الدولية سهماً خارقة مغروزة في جدران المنازل وحظائر الماشية. وقالت عدة نساء قرويات لوفد المنظمة إن الأرزقة بين المنازل كانت مليئة بالسهم بعد القصف. وقالت امرأة إنها كنست دلواً مليئاً بالسهم الخارقة من محيط المنزل. وذكّر أن عدة قرويين جرحوا بسبب السهم. فقد أُصيب أحدهم، وهو **محمود محمد حلمي أبو قليق** بجراح خطيرة. وعرض والده على مندوبي المنظمة بعض تلك السهم التي انتزعت من جسده. وقال:

"هذا ما انتزعوه من جسد ابني، فما هي؟ لم أر شيئاً كهذا من قبل كان جسم ابني مليئاً بها. وقد انتزعوا العديد منها من رجليه هنا في المستشفى، ولكن لا يزال هناك المزيد منها في صدره، ولم يستطع الأطباء إزالتها هنا، ونُقل إلى مستشفى في مصر. ولا أدري الآن ما حدث له، هل سيعيش يا ترى؟"

إن السهام الخارقة ليست محظورة بشكل خاص بموجب القانون الإنساني الدولي، ولكن استخدامها في المناطق المدنية المكتظة بالسكان في غزة أسهم في وقوع عمليات قتل غير مشروع للمدنيين أو إصابتهم بجروح.

وكانت منظمة العفو الدولية قد وثقت استخدام القوات الإسرائيلية لطلقات السهام الخارقة في غزة، مما أسفر عن مقتل أطفال.⁶⁷ إن الطريقة التي استُخدمت فيها القذائف التي تحتوي على سهام خارقة من قبل القوات الإسرائيلية في غزة – إطلاقها على المناطق المدنية المكتظة بالسكان – يشكل انتهاكاً للحظر الدولي للهجمات العشوائية.

4.1 مهاجمة العاملين الطبيين ومنعهم من أداء مهامهم

1.4.1 العاملون الطبيون على خط النار

تعرضت سيارات الإسعاف المميزة بوضوح بأضواء الطوارئ ومسعفوها الطبيون الذين يرتدون السترات الفسفورية المميزة لإطلاق النار مراراً عند محاولاتهم إنقاذ حياة الجرحى ونقل الموتى. وقد ازدادت تلك الهجمات حدة بعد احتلال القوات البرية الإسرائيلية مواقعها داخل غزة في 3 يناير/كانون الثاني 2009. وبذلت أطقم سيارات الإسعاف الفلسطينية كل ما في وسعها للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجرحى والقتلى. وقد عرّض هؤلاء، مع المنطوعين الدوليين الذين رافقوا بعض أطقم سيارات الإسعاف حياتهم للخطر يومياً من أجل أداء مهماتهم.

ففي وقت مبكر من بعد ظهر يوم 4 يناير/كانون الثاني قُتل في مدينة غزة ثلاثة مسعفين طبيين – هم أنس فضل نعيم وياسر كمال شبير ورفعت عبدالعال – وذلك أثناء سيرهم باتجاه رجلين جريحين. كما قُتل في الهجوم نفسه صبي في الثانية عشرة من العمر، وهو عمر أحمد البرادعي، الذي كان يريهم مكان وجود الجريحين. وقد قال يحيى حسن سائق إحدى سيارات الإسعاف لمنظمة العفو الدولية:

"كانت الساعة حوالي 3:30 بعد الظهر، عندما استدعينا لإحضار بعض الرجال الجرحى من بستان بالقرب من منطقة الدحود في شمال تل الهوى (بمدينة غزة). أوقفنا سيارتي الإسعاف بجانب المنزل وتركنا الأضواء تعمل، وانتظرت أنا والسائق الآخر بجانب سيارتي الإسعاف، بينما ذهب أنس وياسر ورفعت لإحضار الجرحى. وكان هناك طفل يقف في الطريق الترابي يشير إلى مكان الجرحى. وعندما اقترب زملائي من الطفل، سقط صاروخ، ثم سقط آخر، فقتلوا جميعاً، زملاؤنا الثلاثة والطفل، وطارت أشلاؤهم في المكان. ثم أُطلقت صواريخ بالقرب من سيارتي الإسعاف، ولم نتمكن من إحضار جثثهم، واضطررنا لمغادرة المكان من دون نقلهم. اضطررنا إلى ترك زملائنا القتلى وراءنا. وعندما غادرنا، أُطلق المزيد من الصواريخ أو القذائف باتجاه سيارتي الإسعاف.



يحيى حسن وحازم البراوي وشظايا الصواريخ التي قتلت زملاءهما وبقايا نقلات الإسعاف © AI

وقال سائق سيارة الإسعاف حازم البراوي: "عندما قدتُ سيارة الإسعاف مبتعداً عن المنطقة، علقَت سيارتي في الرمال، فتعرضت لإطلاق النار مرة أخرى. تركت سيارتي هناك وركبت السيارة الأخرى مع يحيى حسن. واستمر القصف باتجاه سيارتنا بينما كنا نقودها مبتعدين". وقالت والدَة عمر أحمد البرادعي لمنظمة العفو الدولية: "بعد [الضربة الصاروخية] لم نستطع الاقتراب من جثته، وفي اليوم التالي زحفْتُ إلى المكان، فوجدت جثة ولدي بلا رجلين، حملته إلى سيارة إسعاف كانت تقف على مسافة بعيدة، لأن أحداً لم يستطع الاقتراب. لم تستطع أي سيارة إسعاف الحضور لنقل الجثث، وكل سيارة إسعاف تحاول الاقتراب، كانت تتعرض لإطلاق النار. وبعد يومين، تمكنت سيارة إسعاف من المجيء، وفيها امرأة أجنبية، ونقلوا الجثث."

في المكان الذي قُتل فيه المسعفون الطبيون والطفل، وجد مندوبو منظمة العفو الدولية قطعاً من سترات المسعفين الفسفورية الممزقة على الأرض أو عالقة على الأشجار، وبقايا صاروخين على الأقل من طراز هيلفاير، التي تُطلق عادة من الطائرات المروحية. وكُتب على اللاصق عبارة "صاروخ موجّه، هجوم أرضي"، وظهر على الصاروخ اسم بلد المنشأ وهو الولايات المتحدة الأمريكية.⁶⁸

في 4 يناير/كانون الثاني، تعرض طاقم إسعاف آخر للهجوم في بيت لاهيا بشمال غزة. ففي الصباح تلقت سيارة الإسعاف نداءً لإنقاذ حياة عدد من الشباب، بين قتلى وجرحى، كانوا في شارع أبو عبيدة بعد الضربة الإسرائيلية. وكان طاقم سيارة الإسعاف يتألف من السائق خالد يوسف أبو سعادة، 43 عاماً، واثنين من المسعفين الطبيين، وهما علاء أسامة سرحان، 26 عاماً، وعرفة هاني عبدالدايم، البالغ من العمر 43 عاماً، وهو أب لأربعة أطفال ومدرس للعلوم تطوَّع للعمل في خدمات الطوارئ منذ ثماني سنوات. وقال السائق خالد

يوسف أبو سعادة لمنظمة العفو الدولية: "جئنا بعد نحو 15 دقيقة من الضربة الصاروخية. لم يكن أي من الأشخاص الملقون على قارعة الطريق يحمل سلاحاً؛ فقد كانوا مدنيين وجميعهم شباب. كانت أجسادهم مبعثرة، لم يكونوا معاً. حمل المسعفون الطبيون الجريح الأول ووضعوه في سيارة الإسعاف، ثم حملوا جريحاً آخر، وكانوا ينقلونه من النقالة إلى سيارة الإسعاف عندما ضربتهم قذيفة. فسقط عرفة مصاباً بجراح بليغة، بينما انفجر رأس المريض ورجلاه."

اخترق رأس قذيفة الدبابة سيارة الإسعاف واستقر في المحرك. كانت القذيفة تحمل سهاماً خارقة. وعندما تنفجر مثل هذه القذيفة، فإنها تطلق عدة آلاف من السهام المعدنية الصغيرة المميّنة فوق رقعة واسعة. فأصيب المسعفان الطبيان عرفة وعلاء بجروح بليغة، حيث فارق عرفة الحياة في وقت متأخر من ذلك اليوم، بينما أصيب السائق في رأسه من الخلف. وكان جدار الدكان الذي وقفت بجانبه سيارة الإسعاف مليئاً بالسهام الخارقة.



خالد يوسف أبو سعادة مع سيارة الإسعاف التي قُصفت بقذيفة سهام خارقة أدت إلى مقتل عرفة هاني عبدالدايم، © AI

في 12 يناير/كانون الثاني، قُتل الدكتور عيسى عبدالرحيم صالح، البالغ من العمر 32 عاماً، بينما كان يحاول إنقاذ حياة ثلاثة من سكان برج البنا، وهو مبنى من ستة طوابق يضم شققاً سكنية ويقع في شارع ضيق متفرع من شارع الزرقة في جباليا بشمال غزة. وقُصف المبنى في الساعة 4:10 من بعد ظهر ذلك اليوم، مما أسفر عن مقتل امرأة وإصابة شقيقتها وأحد الجيران بجراح خطيرة. وبعد وقت قصير وصلت إلى المبنى سيارات إسعاف تابعة لجهات مختلفة، منها الدفاع المدني والخدمات الطبية العسكرية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. سعد الدكتور صالح مع المسعف الطبي أحمد عبدالباري أبو فول الدرج، وهما يرتديان السترات الطبية الفسفورية، فوجدوا امرأتين قتيلتين، هما فريال وحياة كمال البنا، ورجلاً جريحاً هو مصطفى جمعة الباشا. فوضعهما على النقالة وشرعا في نزول الدرج، الذي كان مضاءً تماماً من خلال نافذة تمتد على طول المبنى. في تلك اللحظة ضربت قذيفة، أو صاروخ، الدكتور صالح، فقطعت رأسه، وسقطت على المسعف الطبي أحمد أبو فول، الذي كان على بعد

خطوات أسفل الدرج ممسكاً بالطرف الآخر من النقالة. وقد جرح بفعل شظية، وقُتل الرجل الجريح الذي كان محمولاً على النقالة.

"تقدير موقف. قواعد الاشتباك: إفتح النار حتى على عمليات الإنقاذ" عبارة كُتبت بخط اليد كملاحظة تركها جندي في منزل استولت عليه القوات الإسرائيلية خلال عملية "الرصاص المسكوب".⁶⁹

يزعم التقرير الذي قدمه للجيش الإسرائيلي لوسائل الإعلام في 22 أبريل/ نيسان، في الفصل المعنون بـ: "حوادث إطلاق النار على المرافق والمباني والمركبات والأطقم الطبية" أن حركة حماس استخدمت بشكل منهجي المرافق والمركبات والبزات الطبية كغطاء لعمليات إرهابية"، ولكنه لا يعطي أي دليل على حالة واحدة. إن منظمة العفو الدولية تستبعد إمكانية حدوث مثل هذه الحالات، ولكنها لم تجد خلال التحقيقات التي أجرتها على الأرض، دليلاً على أن مثل تلك الممارسات كانت على نطاق واسع، هذا إن حدثت فعلاً. ويؤكد التقرير على أن تحقيقات الجيش "أظهرت أن القوات الإسرائيلية، على جميع مستوياتها، تلقت توجيهات بتوخي الحذر الشديد لتجنب إمكانية إلحاق الأذى بالأطقم والمرافق الطبية، وأنها في حالات عدة توقفت عن العمل عندما تواجدت مركبات طبية أو موظفون طبيون في منطقة عملياتها". ولم يعط الجيش أية معلومات أو تفسير للعديد من الحالات، كتلك الواردة في هذا التقرير، التي تعرض فيها أفراد طاقم سيارة إسعاف للقتل أو الإصابة بجروح على أيدي الجيش الإسرائيلي. كما أن التقرير لا يقدم أي تفسير للحالات العديدة التي منع فيها الجنود الإسرائيليون، بشكل متعمد، وصول المساعدات الطبية إلى الجرحى، ومنعوا حتى إخلاء الجثث.

وتشير الأدلة إلى أن الهجمات ضد أفراد أطقم الإسعاف وغيرهم، ممن كانوا يحاولون إخلاء الجرحى كانت متعمدة، وأنها تكررت خلال فترة عملية "الرصاص المسكوب" وفي جميع أنحاء قطاع غزة. وبهذه الصفة، فإن تلك الهجمات شكلت انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، الذي يوفر حماية خاصة للمرضى والجرحى والموظفين الطبيين والمرافق الطبية، بالإضافة إلى حظر استهداف المدنيين بوجه عام. وبشكل أكثر تحديداً، فإن توجيه الهجمات بشكل متعمد ضد الوحدات الطبية والمواصلات الطبية والموظفين الطبيين الذين يستخدمون الرموز المميزة لاتفاقيات جنيف، يعتبر جريمة حرب.

2.4.1 الحوول دون حصول الجرحى على الرعاية الطبية

بعد أن احتلت القوات البرية الإسرائيلية مواقعها داخل غزة في 3 يناير/ كانون الثاني 2009، عمدت، بصورة اعتيادية، إلى منع سيارات الإسعاف وغيرها من المركبات من الوصول إلى الجرحى أو انتشار الجثث من أي مكان قريب من مواقعها. وقد رفض الجيش الإسرائيلي باستمرار طلبات خدمات الإسعاف الفلسطيني بالسماح لها بالمرور لإنقاذ الجرحى والقتلى في أي منطقة في غزة استولت عليها القوات الإسرائيلية. وقدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن معدل الوقت الذي تستغرقه عملية إنقاذ الأشخاص كان يتراوح بين ساعتين وعشر ساعات. وفي بعض الحالات، استغرقت أياماً. فعلى سبيل المثال، في 6 يناير/ كانون الثاني ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه "على مدى الساعات الأربع والعشرين الماضية، لم يتلق الهلال الأحمر الفلسطيني أية موافقة إسرائيلية على أي من طلبات التنسيق التي قدمتها بهدف الوصول إلى القتلى والجرحى. ومع ذلك فقد تمكن من إنقاذ 140 جريحاً و 22 قتيلاً".⁷⁰

ونتيجةً لذلك، فإن العديد من الجرحى، ممن كانوا على مسافة من المستشفى لا تزيد على 15 دقيقة قد قضوا نحبهم بلا مبرر. وظلت الجثث تتحلل لعدة أيام، ولم يكن بالإمكان استعادة عشرات الجثث إلا بعد وقف إطلاق النار.

ففي 7 يناير/ كانون الثاني، سُمح لثلاث سيارات إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني، ترافقها مركبة تابعة للصليب الأحمر، بإخلاء 14 مدنياً جريحاً، معظمهم أطفال، من منزل يقع في حي الزيتون، بجنوب شرق غزة. وكانوا جميعاً من أفراد عائلة السموني، وظلوا عالقين في المنزل منذ 4 يناير/ كانون الثاني. وبعد تعرض المنزل للقصف الإسرائيلي في 5 يناير/ كانون الثاني، قُتل عشرات من أفراد العائلة أو أُصيبوا بجروح. وكان جميع الأطفال والمسنين الذين نجوا من الموت جرحى وبلا طعام أو ماء. وكان الأطفال ملقون إلى جانب جثث أمهاتهم القتيلات وأقربائهم القتلى. ولم تسمح القوات الإسرائيلية لسيارات الإسعاف بالاقتراب من المنزل، ولذا فإن المسعفين الطبيين اضطروا للسير على الأقدام مسافة 1.5 كيلومتر لنقل الجرحى، بالإضافة إلى جثث القتلى، على عربة تجرها الحمير من المنزل إلى سيارات الإسعاف. كما اضطرت فرق الإنقاذ إلى ترك عشرات الجثث خلفها، لأنها لم يكن لديها وسائل لنقلهم.

وفي بيان أصدرته في 8 يناير/ كانون الثاني 2009، قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "وجدت الفرق التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أربعة أطفال ملقون بجانب جثث أمهاتهم في أحد المنازل. وكانوا أضعف من أن يقفوا على أرجلهم لوحدهم. كما عثروا على رجل واحد حياً وأضعف من أن يقف على رجله، وعلى ما مجموعه 12 جثة ملقاة على فرشاة.

" وفي منزل آخر وجدت فرق الإنقاذ التابعة للصليب الأحمر والهلال الأحمر الفلسطيني 15 ناجياً من هذا الهجوم، بينهم عدة جرحى. كما وجدت ثلاث جثث أخرى في منزل آخر.

وقد أمر الجنود الإسرائيليون المتمركزون في موقع عسكري يقع على بعد نحو 80 متراً من هذا المنزل فريق الإنقاذ بمغادرة المنطقة، فرفض. وكانت هناك مواقع عديدة أخرى للجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى دبابتين، بالقرب من المكان.

" هذه حادثة تبعث على الصدمة"، هذا ما قاله رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. " ولا بد أن الجيش الإسرائيلي كان على علم بالوضع، ولكنه لم يعمل على مساعدة الجرحى. كما أنه لم يمكّن الصليب الأحمر، ولا الهلال الأحمر الفلسطيني من مساعدة الجرحى".

" لقد جعلت السواتر الترابية الكبيرة التي أقامها الجيش الإسرائيلي وصول سيارات الإسعاف إلى الحي أمراً مستحيلًا. ولذا كان لابد من نقل الأطفال والجرحى إلى سيارات الإسعاف على عربة تجرها الحمير. وقد تمكنت فرق الإنقاذ التابعة للصليب الأحمر والهلال الأحمر الفلسطيني من إخلاء 18 جريحاً و 12 شخصاً آخر ممن كانوا منهكين للغاية. كما تم إخلاء جثتين... أبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوجود مزيد من الجرحى يلجأون إلى منازل مدمرة أخرى في هذا الحي. وهي تطالب الجيش الإسرائيلي بالسماح لسيارات الإسعاف التابعة لها وللحلال الأحمر الفلسطيني بمرور آمن فوراً للتفتيش عن مزيد من الجرحى. وحتى الآن لم يتلق الصليب الأحمر تأكيداً من السلطات الإسرائيلية بأنها ستسمح بذلك.⁷¹

وما فتئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحاول الحصول على إذن بدخول المنطقة منذ 4 يناير/ كانون الثاني، عندما وجد أفراد من عائلة السموني أنفسهم عالقين تحت النار. وقال أفراد من العائلة لمنظمة العفو الدولية إن المنطقة أصبحت تحت النيران اعتباراً من 4 يناير/ كانون الثاني، مع تحرك القوات البرية الإسرائيلية بدباباتها بمساعدة الطائرات المروحية. واستولى الجنود على عدة منازل، واحتجزوا العائلات " كدروع بشرية" في البداية، في الوقت الذي استخدموا فيه تلك المنازل كمواقع عسكرية. ثم أمروا السكان بمغادرتها والانتقال إلى منازل أقربائهم

في الجانب الآخر من الشارع.

ولم يسمح الجيش الإسرائيلي بوصول أي فريق طبي إلى المنطقة طوال الفترة المتبقية من عملية "الرصاص المسكوب". وفي صبيحة يوم 18 يناير/كانون الثاني وبعد أن أعلنت إسرائيل وقف إطلاق النار وسحبت قواتها، ذهب مندوبو منظمة العفو الدولية إلى منطقة **عائلة السموني** وشهدت قيام فرق الإنقاذ الطبية وهي تنتشل الجثث من تحت الأنقاض. أما المنزل الذي عثر فيه المسعفون الطبيون من الصليب الأحمر والهلال الأحمر على المدنيين الجرحى، بالإضافة إلى 22 جثة في 7 يناير/كانون الثاني، فقد هُدم بالجرافات على رؤوس الجثث، وهو عمل آخر من أعمال التدمير الجنوني الفاحش. وبحلول 18 يناير/كانون الثاني، عندما أمكن انتشار الجثث من تحت الأنقاض، كانت تلك الجثث قد تحللت.

بُعِد الساعة الثانية من بعد ظهر يوم 16 **يناير/كانون الثاني**، أُصِيب **محمد شراب**، وعمره 68 عاماً، وولده، **إبراهيم**، 18 عاماً، و**كساب**، 28 عاماً، بجروح عندما أطلق الجنود الإسرائيليون النار على مركبتهم لدى عودتهم من مزرعة العائلة الواقعة في شرق **خان يونس** إلى منزلهم داخل المدينة. وقد أطلق الجنود الإسرائيليون المتمركزون في مبنى يقع على الشارع العام وابلأً من الرصاص على المركبة - أكثر من 20 رصاصة - وذلك أثناء فترة وقف إطلاق النار اليومية لمدة ثلاث ساعات (التي كانت تُعرف باسم "الممر الإنساني" وأعلنتها السلطات الإسرائيلية في 7 يناير/كانون الثاني). وقد أُصِيب **كساب** و**إبراهيم** بجروح خطيرة في الصدر والرجل على التوالي، بينما أُصِيب والدهما بجروح طفيفة في يده ناتجة عن إصابته بشظية.

وذهبت النداءات المتكررة من جانب **محمد شراب** لطلب المساعدة من الجنود الموجودين في المبنى المجاور أدراج الرياح. واتصل **محمد شراب** بإسعاف الطوارئ، ولكن لم يُسمح لأية سيارة إسعاف بالوصول إلى المكان لإنقاذه، وما لبث **كساب** أن فارق الحياة. وفي الساعة 7:30 مساءً اتصلت منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان"، وهي منظمة غير حكومية إسرائيلية، بالجيش الإسرائيلي فأخبرها بأنه لا يمكن المضي قدماً في عملية الإنقاذ. وفي حوالي الساعة 1:15 صباحاً - أي بعد مرور نحو 12 ساعة على إصابة الرجال الثلاثة بجروح - اتصلت هذه المنظمة غير الحكومية بوالده، الذي أبلغها بأن ابنه الثاني **إبراهيم** فارق الحياة قبل ذلك بقليل بعد فقدان كمية كبيرة من الدم. صحيح أن جرحه لم يكن خطيراً، ولكنه نزف حتى الموت.

وبعد أن أُجبر على مشاهدة ولديه وهما ينزفان حتى الموت، وهو نفسه جريح، اضطر **محمد** إلى قضاء بقية الليلة والصبح التالي في سيارته، غير قادر على الحركة، ولم يستطع الحصول على أدنى مساعدة. وفي النهاية سُمح لسيارة إسعاف بإنقاذ **محمد** وإحضار جثتي ولديه في الساعة الثانية عشرة ظهراً في اليوم التالي - أي بعد نحو 22 ساعة من إطلاق النار عليهم. وخلال تلك الفترة، لم يقدم الجنود المتمركزون في المنزل المجاور أية مساعدة للرجال الجرحى، ولم يسمحوا لأحد بتقديم المساعدة أو حتى الحركة. كما لم يستجيبوا لطلبات تقديم المساعدة المتكررة، بل هددوا كل من يتحرك بإطلاق النار عليه.

في 11 **يناير/كانون الثاني** 2009، توفي الطفل **فارس طلعت حمودة**، وعمره ثلاث سنوات، وشقيقه **محمد**، وعمره 15 سنة، متأثرين بجراحهما نتيجة لقصف منزلهما الواقع في حي **الشيخ عجلين**، بشمال مدينة غزة، بقذائف دبابة إسرائيلية. ولم يسمح لسيارات الإسعاف بإنقاذهما. ولم يتمكن والدا الطفلين، وهما **طلعت أسعد سعدي حمودة**، وعمره 53 عاماً يشغل منصب مدير في وزارة الشؤون الاجتماعية، وزوجته **إنتصار عبد الوهاب إبراهيم حمودة**، وعمرها 38 عاماً، من فعل شيء لمساعدتهما، وفارقا الحياة على مرأى منهما.

وقالت انتصار لمنظمة العفو الدولية: "كنا نياماً، وبعد منتصف ليلة الأحد الموافق 11 يناير/كانون الثاني، جاءت

دبابات إسرائيلية إلى منطقتنا، وبدأت القصف بكثافة. وفي حوالي الساعة الثانية صباحاً، ضربت قذائف الدبابات منزلاً مجاوراً ووصلت الشظايا إلى الغرفة التي كنا فيها، ولذا هربنا إلى الممر بين الغرف. ثم ضربت الشظايا إحدى الغرف وانهارت بشكل مستمر على المنزل، ثم قطعت الكهرباء. حاول محمد، ابن زوجي، مساعدتي في إشعال شمعة كي أتمكن من رؤية ابني فارس، الذي كان بين ذراعي، عندما سقطت شظية أخرى على المنزل وأصابتنا بجروح، أنا ومحمد وفارس. مكثنا في البيت حتى الساعة الخامسة صباحاً لأن سيارة الإسعاف لم تستطع الوصول إلينا. اتصل زوجي بالصليب الأحمر وتوسل إليه وإلى الدفاع المدني أن يأتوا، ولكنهم لم يستطيعوا بسبب خطورة الموقف، وقال لنا الصليب الأحمر إنه أبلغ بمنع دخول المنطقة ما دامت القوات الإسرائيلية موجودة فيها. وقد توفي محمد في حوالي الساعة الخامسة صباحاً متأثراً بجراحه ونتيجة لفقدان كمية كبيرة من الدم. كنت مصابة بجروح خطيرة في شتى أنحاء جسمي، في جانبي الأيسر والبطن والصدر والرجلين واليدين. ولم أستطع التحرك إلى أن حضرت سيارة الإسعاف في الساعة السابعة صباحاً، وبعد أن غادر الجيش المنطقة. كما فاضت روح ولدي الوحيد فارس الذي أنجبته بعد مرور 21 عاماً على زواجي."

إن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والمؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 (اتفاقية جنيف الرابعة) تنص على إلزام الدول باحترام وحماية الجرحى، والسماح بإخلاء الجرحى أو المرضى من المناطق المحاصرة، وبمرور الأطقم الطبية إلى مثل تلك المناطق. إن منع وصول الأطقم الطبية بشكل متعمد للحؤول دون تلقي الجرحى للرعاية الطبية قد يمثل نوعاً من "التسبب بمعاناة شديدة أو إصابات خطيرة للجسد أو الصحة بشكل متعمد"، وهو ما يشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة وجريمة حرب.

2. لا ملأنا آمناً

"كانت كرات النار تنهمر على المدرسة، وكان الجميع مذعورين ويصرخون."

طفل لجأ إلى المدرسة التابعة لوكالة غوث اللاجئين في بيت لاهيا، حيث أسفرت قذائف المدفعية الفسفورية عن مقتل طفلين في 17 يناير/كانون الثاني 2009.

خلال عملية "الرصاص المسكوب" لم يستطع أهالي غزة، البالغ عددهم 1.5 مليون نسمة، ومعظمهم من الأطفال، مغادرة غزة - لأن الحدود كانت مغلقة تماماً - ولا إيجاد ملجأ يكفلون فيه سلامتهم. فلا يوجد في قطاع غزة ملاجئ تحمي من القنابل ولا يمكن بناء مثل هذه الملاجئ لأن الإسمنت وغيره من مواد البناء قد وضعت على قائمة السلع التي لا تسمح إسرائيل بإدخالها إلى غزة.

وعلى الرغم من أن عشرات الآلاف قد غادروا منازلهم، فإن معظمهم لم يتمكن من ذلك لأنه لم يكن لديه مكان آخر يلجأ إليه. ومكث آخرون في منازلهم لحماية ممتلكاتهم، خوفاً من أن يدمرها الجيش الإسرائيلي إذا تركوها خالية، أو يستخدمها المقاتلون، وبالتالي يدمرها الجيش.

وعلى أية حال، فإن نمط الهجمات الإسرائيلية قاد الفلسطينيين إلى الاعتقاد بأنه لا توجد منطقة في غزة يمكن اعتبارها آمنة. وفي اليوم الأول من عملية "الرصاص المسكوب"، بل في الساعة الأولى من الهجوم، قصفت القوات الإسرائيلية أكثر من 240 هدفاً في جميع أنحاء غزة، معظمها يقع في مناطق سكنية مكتظة. وقد نجم عن ذلك خسائر في الأرواح لم يسبق لها مثيل في يوم واحد. فقد بدأ القصف من دون تحذير في حوالي الساعة 11:30 صباحاً، وهو وقت النشاط، حيث كانت الشوارع تعج بالمدنيين، بمن فيهم تلاميذ المدارس الذين كانوا يغادرون مدارسهم في نهاية الفترة الصباحية، والتلاميذ الذاهبون إلى المدارس في بداية الفترة الثانية.

كما أن الخوف من أن المنازل الخالية يمكن أن تكون أكثر عرضة لخطر التدمير، وورود أنباء عن مقتل مدنيين أثناء فرارهم أو في الأماكن التي لجأوا إليها، سواء في منازل أقربائهم أو في الملاجئ التابعة للأمم المتحدة، إنما أضاف إلى الشعور العام بانعدام الأمان والشعور بعدم وجود مكان آمن يذهبون إليه.

ووجد بعض أفراد العائلات الفلسطينية أنفسهم عرضة للخطر بشكل خاص عندما استخدمتهم القوات الإسرائيلية "كدرع بشري". وتلقى عدد آخر من العائلات تحذيرات بمغادرة منازلها، فواجهت خياراً شبه مستحيل بشأن الوضع الأكثر أماناً: البقاء أو المغادرة. وادعت السلطات الإسرائيلية أنها أصدرت مثل تلك التحذيرات إلى أهالي غزة لمغادرة منازلهم في محاولة منها لحماية أرواح المدنيين، ولكن طبيعة تلك التحذيرات يصعب أن تتسق مع مثل تلك النوايا.

وتفاقت الأوضاع بسبب عدم كفاية المساعدات الإنسانية التي وصلت إلى أهالي غزة خلال عملية "الرصاص

المسكوب" نتيجة للحصار الطويل الأجل الذي ضربته إسرائيل على قطاع غزة.

1.2 استخدام المدنيين الفلسطينيين "كدرع بشري"

خلال عملية "الرصاص المسكوب" استولت القوات الإسرائيلية، مراراً، على منازل فلسطينية في قطاع غزة، وأرغمت العائلات على البقاء في إحدى غرف الطابق الأرضي، بينما استخدمت بقية أجزاء المنزل كقاعدة عسكرية وموقع للقنص – كما استخدمت تلك العائلات، بمن فيهم الأطفال والبالغون على السواء، كدرع بشري، وبذلك عرضت حياتهم للخطر.⁷² وفي حين أن الجنود الإسرائيليين كانوا يرتدون دروعاً واقية للجسد وخوذات واقية للرأس ويحصنون أنفسهم خلف أكياس الرمل أثناء إطلاق النار من المنازل، فإن سكان المنازل الفلسطينيين لم يحظوا بمثل تلك الحماية.

ففي حي الزيتون بمدينة غزة، استولى الجنود الإسرائيليون على عدة بيوت لعائلة السموني الممتدة عندما دخلوا المنطقة. وقد قال أسعد علي السموني لمنظمة العفو الدولية:

"أعيش في هذا البيت مع زوجتي وأولادي الثلاثة المتزوجين وزوجاتهم وأحد عشر طفلاً، وأولادي الأربعة غير المتزوجين. كما كان يقيم معنا اثنان من أبناء أختي وزوجتهما ومعهم 15 طفلاً. كنا معاً نحو 45 شخصاً. وفي الليل بين 3 و 4 يناير/كانون الثاني سمعنا أصواتاً على السطح واستنتجنا أن الجنود لا بد أن يكونوا قد هبطوا من طائرة مروحية، لأن البوابة الخارجية والباب الأمامي كانا مقفلين، ولا يستطيع أحد أن يدخل إلى المنزل من أي طريق آخر. سمعنا قرقعتهم على السطح، ولكن أحداً لم يجرؤ على صعود الدرج لمعرفة ما كان يحدث. كنا جميعاً نقيم في الطابق الأرضي. وفي حوالي الساعة السادسة والنصف صباحاً، سمعنا طرقة على الباب الأمامي ودخل عدد كبير من الجنود. أمسكوا بي من رقبتي وسألوني عن "القسميين"، فقلت إننا لا نعرف بمثل هذه الأمور، فقاموا بتقييدنا وعصب عيوننا جميعاً – رجالاً وأولاداً – ووضعونا جميعاً في غرفة واحدة في الطابق الأرضي، مع النساء والأطفال. طلبت منهم أن يسمحوا لي بإحضار ضبة أسناني من غرفتي ولكنهم رفضوا. وبعد انتهاء الحرب وجدت أسناني على الأرض وهي مكسورة شأنها شأن الكثير من الأشياء الأخرى. احتفظوا بنا هناك لمدة يوم ونصف. لم يكن لدينا سوى القليل من الطعام للأطفال، ولكنه غير كاف، كما لم يكن لدينا ماء. وفي اليوم التالي (5 يناير/كانون الثاني) جاء ابن عمي موسى وزوجته وطفلتها وطرقتوا بابنا بعد الفرار من منزل قريبنا وائل عبر الشارع، والذي تعرض للقصف وقتل فيه عدد من أقربائنا. فأمسك به الجنود وقيده وعصبوا عيني ووضعه مع زوجته وطفله معنا في الغرفة نفسها. وعندما أخبرنا موسى عن قصف منزل وائل وعن قتل وجرح عدد من أقربائنا، بدأت النساء والأطفال بالصراخ، فجاء الجنود وسألوا عما نريد فرجوناهم أن يخلوا سبيلنا. وفي النهاية قال الجنود إن بإمكاننا المغادرة باستثناء موسى وابن أخي عماد، وقالوا إنهم سيقتلوهما إذا عرف مقاتلو القسام بوجود الجنود في المنزل وشنوا هجوماً عليهم. وطلبت مرة أخرى أن أحضر ضبة أسناني، ولكن الجنود رفضوا. وقد وجدت مكسورة عندما عدت إلى المنزل بعد مغادرة الجيش لغزة. غادرنا سراً على الأقدام، وانضم إلينا بعض الأقرباء من المنازل المجاورة. أمرنا الجنود بالجري بلا توقف. كان ابن أختي إيباد يسير أمامي ورأيت يسقط، فظننت أنه تعثر، إلا أنه تبين لي أنه أصيب بالرصاص في رجله. توقفت لمساعدته، ولكن الجنود الإسرائيليين المرابطين في منزل عائلة جحا صرخوا بي كي أوصل السير وإلا فإنهم سيطلقون النار مرة أخرى، ولذا اضطررنا إلى متابعة السير. زحف إيباد قليلاً ثم انهار. لقد شاهدته زوجته وشاهده أطفاله الخمسة وهو يزحف ثم ينهار من دون أن يتمكن أحد منا من مساعدته، لأن الجنود لم يسمحوا لأحد بالتوقف. وعلى مسافة بعيدة وجدنا سيارة إسعاف في شارع صلاح الدين الرئيسي، ولكنهم لم يستطيعوا الذهاب إلى المكان الذي انهار فيه إيباد، وهكذا فقد ترك في مكانه ليسلم الروح. نقلت سيارة الإسعاف زوجة موسى وطفله التي جرحت في يدها إلى المستشفى."

وقد أكد أفراد عائلة جحا، الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية بشكل منفصل، رواية الأحداث هذه (أنظر حالة إبراهيم جحا في الملحق 1).

كان يوسف أبو عبيده (المعروف أيضاً باسم أبو عبدالله) وزوجته ليلى وأطفالهما التسعة، خمس بنات وأربعة أولاد، تتراوح أعمارهم بين أربع سنوات و 22 سنة، في منزلهم في حي السلام إلى الشرق من جباليا، عندما استولى الجنود الإسرائيليون على المنزل واحتجزوا أفراد العائلة "كدرع بشرية" لمدة يومين، استخدموا خلالهما المنزل كنقطة عسكرية، ثم أرغموا العائلة على الخروج من المنزل، وبعد ذلك قاموا بتدميره. وقال أبو عبدالله لمنظمة العفو الدولية: "في حوالي الساعة 10:30 من صبيحة يوم 5 يناير/كانون الثاني، دخلت ثلثة من الجنود إلى منزلنا، وحشرونا جميعاً في التسوية وأغلقوا الباب علينا، ثم سعدوا إلى الطابق العلوي. أخذوا الهاتف الخليوي، ولم يسمحوا لنا بالتحرك، وأخذوا جميع البطانيات والفرشات، ولم يكن لدينا أي طعام أو ماء. شعر الأطفال بالخوف والبرد والجوع والعطش، ولكننا لا نلوي على شيء، وبقينا على هذه الحال لمدة يومين. وسمعنا الجنود يضحكون ويطلقون النار في الطابق العلوي. استببنا بالخوف. وبعد مرور يوم أصبح الأطفال الصغار بحاجة ماسة إلى الماء، فأخذت حفنة الماء التي بقيت في حوض المرحاض لأعطيها لهم، إذ لم يكن أمامي أي خيار آخر. وبعد يومين، أي في 7 يناير/كانون الثاني، قذفنا الجنود خارج المنزل. طلبت منهم الذهاب إلى الطابق العلوي لإحضار بعض الملابس والأحذية، ولكنهم لم يسمحوا لنا بذلك؛ فاضطررنا للمغادرة حفاةً وبما كنا نرتديه عندما اقتحم الجنود المنزل لأول مرة قبل يومين." وقد تم تدمير المنزل فيما بعد (أنظر الفصل 1.3).

ووفقاً لبعض الشهادات، فإن القوات الإسرائيلية أرغمت الذكور من المدنيين الفلسطينيين العزل (معظمهم من البالغين، ولكن بينهم أطفال في حالتين من تلك الحالات) ليكونوا بمثابة "درع بشرية"، بما في ذلك إرغامهم على السير أمام الجنود المسلحين، ودخول المباني للتأكد من وجود مصائد للمغفلين أو مسلحين، والبحث عن أشياء يُشتبه في أن تكون متفجرات. وهذه الممارسات ليست جديدة، إذ تم توثيق العديد من هذه الحالات في السنوات الأخيرة. وقد قضت المحكمة العليا الإسرائيلية بأن مثل هذه الممارسات تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وأصدرت حكماً بحظرها في أكتوبر/تشرين الأول 2005.⁷³

وقال مجدي عبد ربه، وهو أب لخمسة أطفال، وأحد أفراد قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، لمنظمة العفو الدولية: "في حوالي الساعة العاشرة من صبيحة يوم الاثنين، الموافق 5 يناير/كانون الثاني، دخل الجنود الإسرائيليون منزلي واقتادوني معهم إلى منزل مجاور، حيث كانوا يحتجزون جيراناً آخرين. كان الجنود يطلقون النار من المنزل، ولكنني لم أعرف ما كانوا يستهدفونه، لأنني لم أستطع أن أرى المشهد. وفي حوالي الساعة الثانية بعد الظهر أخرجني أحد الجنود وأشار إلى منزل أبو حاتم وأمرني أن أذهب إليه كي آخذ أسلحة وملابس المسلحين الذين كانوا في ذلك المنزل وقتلوهم. رفضت، ولكنهم أمروني بالطاعة. ذهبت إلى المنزل، فوجدت ثلاثة من رجال القسم المسلحين أحياء. طلبوا مني المغادرة وعدم العودة وهددوني بإطلاق النار عليّ إذا عدت. رجعت إلى الجنود، الذين أمروني بأن أخلع ملابسني وأستدير، فأخبرتهم بأن الرجال الثلاثة أحياء. قيّدوني وبدأوا بإطلاق النار. وفي وقت لاحق أرسلوني مرة أخرى لتفقد المقاتلين المسلحين داخل المنزل، فوجدت أحدهم جريحاً، وزميليه على ما يرام، وقالوا لي: 'أبلغ الضابط بأنه إن كان يعتبر نفسه رجلاً فليأت إلى هنا بنفسه'. عدت إلى الجنود وأخبرتهم بذلك، فشموني وقيّدوا يديّ. ثم سمعت صوت طائرة مروحية قادمة، ثم صوت انفجار صاروخ. قال الجنود إنهم متأكدون الآن من قتل المسلحين الموجودين في المنزل بصاروخ. ولكنني عندما نظرت وجدت أن الصاروخ أصاب منزلي وليس المنزل الذي يتواجد فيه المسلحون، فأخبرت الجنود. وفي حوالي منتصف الليل بين يوم الاثنين والثلاثاء، أرغموني على العودة مرة ثالثة للتأكد من مقتل المسلحين، فوجدت أن اثنين منهم مازالا على قيد الحياة، ولكنهما كانا مدفونين تحت الأنقاض، بينما كان الثالث محتضناً سلاحه. أبلغت الجندي، الذي ازداد غضبه ولم يصدقني،

فأرسل مراقبين، هما **جمال قطاري وزيدان** لالتقاط صور، فرفض المراهقان، ولكن الجنود انهالوا عليهما بالضرب، فذهبا والتقاطا صوراً، ثم أرسلوا كلباً. عندئذ كانت الساعة العاشرة أو الحادية عشرة صباحاً.

كما قال جاره وقريبه **أكرم عبدربه**، وهو أب لستة أطفال، لمنظمة العفو الدولية إن الجنود الإسرائيليين اقتادوه من منزله في الصباح الباكر (حوالي 2-3 صباحاً) بتاريخ 6 يناير/كانون الثاني، واستخدموه "كدرع بشري" وأرغموه على تفتيش عدة منازل في المنطقة على مدى ثلاثة أيام. وقال: "أرسلني الجنود إلى المنازل أولاً، ثم أرسلوا كلباً، ولم يدخلوا تلك المنازل بأنفسهم إلا بعد ذلك. لم أجد شيئاً في المنازل التي فتشتها، ولكنني كنت خائفاً. وفي الوقت نفسه لم أكن أعلم شيئاً عن مكان زوجتي، التي كانت حاملاً، وأطفالي".

وفي **خزاعة**، الواقعة شرقي خان يونس، قال **محمد النجار**، وعمره 16 عاماً، لمنظمة العفو الدولية إن الجنود الإسرائيليين احتجزوه في منزل استخدموه كنقطة للقنص: "اقتادني الجنود والقوات الخاصة إلى المنزل، حيث قيّدوني وعصبوا عيني، ولكنهم كانوا يفكون وثائقي عندما يسمعون لي بالذهاب إلى الحمام، ولذا كنت أرى بعض الأشياء. لم يستجوبوني، بل جلسوا حولي على فرشاة وثرثروا وضحكوا وغنوا قليلاً. لم أفهم ما قالوه لأنهم كانوا يتحدثون باللغة العبرية، ولكن أحدهم تحدث معي بالعربية وطلب مني أن أغني معهم. رفضت في البداية، ولكنني اضطررت إلى الانصياع بعد ذلك. ثم أطلقوا رصاصتين، وسمعت امرأة تهتف "الله أكبر" وتبكي. وعلمت فيما بعد أن ذلك حدث عندما قتلوا جارتنا روحية⁷⁴. كنت خائفاً، ولكن شيئاً آخر لم يحدث. لم يحدث إطلاق نار مرة أخرى. وفيما بعد، وقبل مغادرتهم المنزل، طلبوا مني البقاء فيه لفترة، وعندما أسمع صوت طلاقة يمكنني المغادرة. فعلت ما قالوه لي؛ انتظرت برهة، ثم أزلت العصا عن عيني وغادرت المنزل."⁷⁵

وفقاً للمادة 28 من اتفاقية جنيف الرابعة، فإنه "لا يجوز استغلال أي شخص محمي بحيث يجعل وجوده بعض النقاط أو المناطق بمنأى عن العمليات الحربية". كما أن حظر استخدام "الدروع البشرية" منصوص عليه بوضوح في المادة 51(7) من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الإضافي الأول)، حيث تنص على أنه "لا يجوز أن يوجه أطراف النزاع تحركات السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين بقصد محاولة درء الهجمات عن الأهداف العسكرية أو تغطية العمليات العسكرية".

2.2 تحذيرات غير فعالة

خلال عملية "الرصاص المسكوب" أجرى الجيش الإسرائيلي مكالمات هاتفية عشوائية على الخطوط الأرضية والأجهزة الخليوية تحمل رسائل تحذير أو تهديد مسجلة إلى "أهالي غزة" تطلب منهم مغادرة منازلهم أو المناطق التي يعمل فيها مقاتلو حماس.⁷⁶ وكانت هذه الممارسة، الجديدة في غزة، قد استخدمت من قبل الجيش الإسرائيلي أثناء الحرب على لبنان في يوليو/تموز - أغسطس/آب 2006.⁷⁷ وقد تلقى أهالي غزة تلك المكالمات العشوائية، التي أثارت الذعر في صفوفهم، لأنهم لم يكونوا قادرين على مغادرة غزة - بسبب إغلاق الحدود - ولا العثور على مكان في غزة يكفل لهم الأمان.

وفي مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية، قال وزير الداخلية الإسرائيلي مئير شتريت: "إن الجيش أجرى 250,000 مكالمات هاتفية مع السكان طلب منهم مغادرة منازلهم"⁷⁸. ولكن عدد الأسر في غزة بالكاد يصل إلى 250 ألفاً. وإذا كان الجيش الإسرائيلي قد اتصل فعلاً بتلك الأسر ليطلب منها مغادرة منازلها، فإنه يكون بذلك قد طلب من

كل أسرة تقريباً أن تفعل ذلك.

وتضمنت منشورات أسقطها الجيش الإسرائيلي في صبيحة يوم 3 يناير/ كانون الثاني في مناطق متعددة من غزة، وموجهة إلى "سكان المنطقة" التحذير التالي: "نظراً للأعمال الإرهابية التي ينفذها بعض الأشخاص الإرهابيين انطلاقاً من منطقة السكن ضد دولة إسرائيل، فقد اضطر الجيش الإسرائيلي إلى الرد عليها فوراً، والعمل من داخل منطقتكم السكنية. ولضمان سلامتكم يُطلب منكم مغادرة المنطقة فوراً".⁷⁹

وقالت البيانات الإذاعية، التي تقول السلطات الإسرائيلية إنها بثت عبر محطات إذاعة فلسطينية قرصنها الجيش الإسرائيلي في 3 يناير/ كانون الثاني: "لضمان سلامتكم، يُطلب منكم مغادرة منازلكم فوراً والانتقال إلى وسط المدن"، وكانت البيانات موجهة إلى "جميع سكان المنطقة".⁸⁰ ووصلت المنشورات التي أسقطت من الطائرات إلى معظم مناطق غزة. كما أن البيانات الإذاعية لم تكن محصورة في مناطق محددة.

إن مثل تلك المكالمات الهاتفية العشوائية والمنشورات والبيانات الإذاعية لا تشكل إنذاراً مبكراً؛ فقد كانت تتسم بالعمومية ووصلت إلى السكان في جميع أنحاء غزة.

3.2 الحرمان من المساعدات الإنسانية

قبل شن عملية "الرصاص المسكوب" بفترة طويلة، ما انفك أهالي قطاع غزة يكابدون الآثار المدمرة للحصار الذي فرضته إسرائيل على القطاع منذ أن أطاحت حماس بحركة فتح وسيطرت على غزة في يونيو/ حزيران 2007. ومنذ ذلك الوقت، ما فتئت إسرائيل تتعامل مع قطاع غزة على أنه "كيان معاد".

وقد شمل ذلك الحصار، الذي كان يهدف ظاهرياً إلى منع حماس من تهريب الأسلحة إلى غزة ووقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، طائفة واسعة من السلع والمنتجات، التي ليس لها استخدامات عسكرية محتملة. إن نطاق الحصار المضروب على غزة والبيانات التي صدرت عن المسؤولين الإسرائيليين بشأن أغراض الحصار قاد منظمة العفو الدولية إلى الاستنتاج بأنه مفروض كشكل من أشكال العقاب الجماعي لسكان غزة بأسرهم، وهو ما يعتبر انتهاكاً فاضحاً للالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. فبالإضافة إلى أنه شكل انتهاكاً للحق في حرية التنقل، فقد أدى الحصار الإسرائيلي إلى الحرمان من الحق في الحصول على مستوى معيشة كاف، بما في ذلك الحصول على الغذاء الكافي والسكن والحق في العمل وفي الرعاية الصحية (أنظر الفصل 5).

إن سكان غزة أجمعين، مع استثناءات قليلة للغاية، والبالغ عددهم 1.5 مليون نسمة، قد علقوا في غزة. فالطلبة غير قادرين على الالتحاق بالجامعات والوظائف في الخارج. ويمنع المرضى ذوي الحالات الحرجة والذين يحتاجون إلى رعاية طبية غير متوفرة في المستشفيات المحلية، من مغادرة غزة للعلاج. ومنذ فرض الحصار، لقي عشرات المرضى حتفهم بسبب عدم الحصول على المعالجة.⁸¹ ومنذ أكثر من عام (من 18 يناير/ كانون الثاني 2008)، منعت إسرائيل جميع الصادرات من غزة. وقد أدت مثل تلك القيود المشددة إلى تدمير الاقتصاد، وجعلت نحو 80 بالمائة من مجموع السكان يعتمدون على المساعدات الغذائية. وعلى الرغم من ذلك، فقد عملت إسرائيل، بشكل متزايد، على خنق دخول المساعدات الإنسانية، بما فيها الغذاء. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، بلغ معدل الشاحنات المحملة بالمواد والتي يُسمح لها بدخول غزة 23 شاحنة، أي أقل من 1 إلى 20 من المعدل اليومي في مايو/ أيار 2007.⁸²



بانتظار المساعدات الغذائية بعد انتهاء العملية "الرصاص المسكوب"، © AI

إن ذلك كله يعني أن القصف الكثيف الذي دام 22 يوماً قد حشر آلاف العائلات في منازلها من دون فائض من الغذاء والماء والوقود. وأجبر معظم هؤلاء على الفرار من منازلهم، إما بسبب تحذيرات القوات الإسرائيلية أو بسبب تدمير منازلهم، واحتشدوا في منازل العائلة أو الأصدقاء، بينما وجد آخرون طريقهم إلى ملاجئ الطوارئ، من قبيل مدارس وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. بيد أنهم لم يكونوا آمنين حيثما ذهبوا، لأن المنازل والمدارس والمستشفيات ومرافق وكالة الغوث تعرضت لهجوم أيضاً. إن آثار الحصار، مصحوبة بالقصف، كانت تعني أن كل شخص عانى من نقص في الضرورات الأساسية.

وقد ازدادت كمية المساعدات التي سُمح بإدخالها إلى غزة خلال فترة القتال في يناير/كانون الثاني (إلى معدل 122 حمولة شاحنة) ولكن هذه الكمية ظلت غير كافية بتاتاً، إذا أخذنا بعين الاعتبار تزايد الأعباء الهائلة على النظام الصحي التي سببتها الخسائر اليومية من قتلى وجرحى وتدمير للبنية التحتية. إن عمليات تسليم وتوزيع المساعدات المحدودة التي أمكن إدخالها إلى غزة، قد أعيقت جراء الهجمات الإسرائيلية على قوافل المساعدات ومجمعات الأمم المتحدة، والتي أسفر بعضها عن مقتل وجرح موظفين تابعين للأمم المتحدة وتخريب المرافق والمباني وتدمير الإمدادات الإنسانية.⁸³

وفي هذا الصدد، شكلت أفعال إسرائيل انتهاكاً واضحاً لالتزاماتها القانونية كدولة احتلال. إذ أن إسرائيل يجب أن تكفل حصول سكان غزة على الأغذية الكافية والمؤن الأساسية والأدوية والرعاية الطبية (أنظر الفصل 6).

لكن إسرائيل لم تمتنع عن تزويد سكان غزة بالمؤن الكافية فحسب، بل ضربت حصاراً متعمداً على غزة ومنعت دخول مواد الإغاثة الطارئة والمساعدات الإنسانية، حيث شنت عدة هجمات على المركبات التي كانت تحمل مساعدات إنسانية، الأمر الذي شكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. ففي 8 يناير/كانون الثاني 2009، مثلاً،

تعرضت قافلة إغاثة تابعة للأمم المتحدة في شمال غزة للهجوم، مما أسفر عن مقتل موظف متعاقد مع الأمم المتحدة وجرح اثنين آخرين. وقالت الأمم المتحدة إنها قامت بتنسيق حركة القافلة مسبقاً مع المسؤولين الإسرائيليين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات على قوافل الإغاثة ومراكز توزيعها وعلى المسعفين الطبيين وسيارات الإسعاف أدى إلى قيام وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين واللجنة الدولية للصليب الأحمر بتحديد عمليتهما في غزة خلال فترة القتال.

ولا يزال الحصار يمنع عملية التعافي وإعادة البناء. فقد ظلت كمية المساعدات التي سُمح بإدخالها إلى غزة في فبراير/ شباط على نفس المستوى الذي كانت عليه في يناير/ كانون الثاني (127 شاحنة يومياً)، أي ما يعادل ربع كمية المساعدات التي أُدخلت إلى غزة قبل فرض الحصار الإسرائيلي عليها.⁸⁴ ولا يزال تسليم المواد الغذائية والسلع الإنسانية خاضعاً للقيود التعسفية. ففي مارس/ آذار 2009، منعت السلطات الإسرائيلية مواد من قبيل سمك التونا المملح والبسكويت ومعجون البندورة، وقالت إن هذه المواد لا تندرج تحت فئة المواد الإنسانية.⁸⁵ ولا تزال إسرائيل تمنع إدخال المواد الضرورية لإعادة البناء، بما فيها مواد الإنشاءات والأثاث وقطع الغيار اللازمة لأشغال المياه وغيرها من البنية التحتية الأساسية.

كما أن تدمير الممتلكات الصناعية والتجارية والأراضي الزراعية خلال عملية "الرصاص المسكوب" أدى إلى تدمير الكثير مما تبقى في اقتصاد غزة (أنظر الفصل 3). ففي فبراير/ شباط 2009، كانت هناك 258 مؤسسة خاصة، تشغل 1,878 عاملاً وتعمل بشكل جزئي فقط، وذلك بحسب إحصاءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وهذا الرقم هو أقل بنحو 90 بالمئة.⁸⁶ من عدد الشركات الفاعلة التي سُجلت في عام 2006 وبلغت 2,400 مؤسسة تشغل أكثر من 65,000 عامل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حدث تدمير كبير لقطاعي الزراعة وصيد الأسماك، اللذين يواجهان قيوداً متزايدة. وتحرم إسرائيل المزارعين من الوصول إلى أراضيهم إذا كانت تقع ضمن 500 متر من حدود غزة مع إسرائيل، وتحظر صيد الأسماك على بُعد أكثر من ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ. إن هذا التدمير واستمرار القيود وضع وسائل العيش لنحو 24,000 مزارع وراعٍ وصياد على شفا الانهيار.⁸⁷

3. التدمير الفاحش في غزة

"إن مستوى الكرب الإنساني والدمار الذي شاهدته اليوم، ومن أي زاوية نظرت إليه، يفطر القلوب، وإن معاناة المدنيين غير المتناسبة في هذه العملية العسكرية تثير الصدمة"

مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة جون هولز، 22 يناير/كانون الثاني 2009.

خلال عملية "الرصاص المسكوب"، تم تدمير ما يربو على 3,000 منزل ومئات الممتلكات الأخرى، من بينها مصانع وورش ومزارع حيوانات وبساتين، فضلاً عن المباني الحكومية ومراكز الشرطة والسجون، كما تم تخریب أكثر من 20,000 منشأة أخرى.⁸⁸ وكان تفسير السلطات الإسرائيلية لمثل هذا الدمار الهائل هو: "الضرورة العسكرية/الأمنية".



مشردون بعد الدمار © AI

أصرت الحكومة الإسرائيلية والناطقون الرسميون باسم الجيش على أن القوات الإسرائيلية لم تستهدف سوى مراكز قيادة حماس ومخازن الأسلحة والمراكز القتالية والمنازل التي كانت تحتوي على أنفاق أو المفخخة، وأن تخريب البنية التحتية كان عرضياً أو أنه نتيجة لاستخدام حماس السكان المدنيين "دروعاً بشرية".

ربما كان بعض الممتلكات التي استهدفها القصف الجوي الإسرائيلي أو الهجمات الأخرى التي شنتها القوات الإسرائيلية، قد استُخدم لتخزين أو تصنيع الصواريخ التي لا يشكل تدميرها انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. وفي حالات أخرى كان تدمير أو تخريب بعض المنازل والممتلكات المدنية الأخرى ناتجاً عن صدامات مسلحة بين القوات الإسرائيلية والمقاتلين الفلسطينيين بعد دخول الجيش الإسرائيلي غزة في 3 يناير/كانون الثاني، واحتلال مواقع في القرى الفلسطينية وحولها وفي الضواحي والمدن. وفي هذه المناطق استخدمت القوات الإسرائيلية والمقاتلون الفلسطينيون المنازل الفلسطينية وغيرها من الممتلكات المدنية كمواقع قتالية.⁸⁹

بيد أن استهداف الأهداف العسكرية والأضرار الجانبية الناجمة عن مثل تلك الهجمات أو من جراء المواجهات المسلحة لا يفسر، في الحقيقة، سوى جزء من هذا الدمار الشامل.

إن قدراً كبيراً من التدمير كان فاحشاً ونتج عن هدم الممتلكات بشكل متعمد وغير ضروري، وعن الهجمات المباشرة ضد الأهداف المدنية والهجمات غير المتناسبة التي لم تميز بين الأهداف العسكرية المشروعة وبين الأهداف المدنية. وقد شكلت مثل هذه الهجمات انتهاكاً لأحكام القانون الدولي، ولاسيما مبدأ حظر الهجمات المباشرة ضد الأهداف المدنية، وحظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، وحظر تدمير الممتلكات الذي لا تقتضيه الضرورات العسكرية الإلزامية، وحظر العقاب الجماعي.

ولا يمكن اعتبار التدمير الواسع النطاق لمنازل المدنيين وممتلكاتهم نوعاً من "الأضرار الجانبية". إذ أن أنماط الهجمات وحجمها، وبيانات المسؤولين الإسرائيليين قبل الهجوم العسكري الذي دام ثلاثة أسابيع وأثناءه، والكتابات المشينة التي تركها الجنود الإسرائيليون على جدران المنازل الفلسطينية التي استولوا عليها أثناء توغلهم في غزة، إنما تبين جميعاً أن التدمير بالجملة كان إلى حد كبير متعمداً وجزءاً أصيلاً من استراتيجية وُضعت على مختلف مستويات الهرم القيادي، من كبار المسؤولين ذوي الرتب العليا، إلى الجنود في الميدان.⁹⁰

ففي 1 فبراير/ شباط، أي بعد مرور 12 يوماً على إعلان إسرائيل وحماس عن وقف إطلاق النار، هدد رئيس الوزراء حينذاك إيهود أولمرت بمزيد من الرد "غير المتناسب" على الهجمات الصاروخية الفلسطينية من غزة.⁹¹

1.3 تدمير المنازل بلا مبررات

قال أمير مامور، وهو مقاتل إسرائيلي في طاقم دبابة من كتيبة احتياط مدرعة كانت تعمل في جبالا إنه "تم تسويق العملية لنا وللأمة بأسرها على أنها رد محسوب على هجمات حماس، ولكنها كانت بالنسبة لي بمثابة تمرين عقابي. هذا ما بدا لي من حجم الدمار الهائل. كنا هناك لمدة أسبوع، وعلى الرغم من أن أحداً لم يطلق النار علينا، فإن عمليات إطلاق النار والهدم استمرت بلا توقف. إنني أشك كثيراً في ما إذا كان يمكن تبرير العديد من عمليات الهدم. قيل لنا أن نتوقع إطلاق النار علينا من جميع الجهات. وكان أول رد فعل لنا هو تفجير أو تجريف المنازل في اتجاه معين كي نحصل على خطوط نار أفضل. ولكن لم تُطلق علينا النار من ذلك الاتجاه ولا من غيره. وفي حالة أخرى، أُبلغنا بهجوم متوقع، وأُطلق وابل من قذائف المدفعية، ولكننا لم نر شيئاً يتحرك هناك.⁹²

وبالنسبة للأغلبية العظمى من المنازل المدمرة، التي يزيد عددها على 3,000، والتي لحقت بها أضرار، وتصل إلى 20,000، خلال عملية "الرصاص المسكوب"، فإن الجيش الإسرائيلي لم يقدم أي أدلة تثبت مزاعمه بأن المنازل كانت تُستخدم كمواقع قتالية أو مراكز قيادة عسكرية أو لتصنيع أو تخزين الأسلحة - أو لأي غرض آخر يمكن أن يجعل استهدافها أمراً قانونياً في ظل ظروف معينة.

وقد وقع التدمير الساحق الأشد لأحياء بأكملها في شمال وشرق غزة في المناطق الأقرب لإسرائيل، والتي غالباً ما كانت تغزوها القوات الإسرائيلية كلما دخلت غزة. وبالفعل، فإن العديد من المنازل التي دُمرت خلال عملية "الرصاص المسكوب" كانت القوات الإسرائيلية قد أغارت عليها أو سيطرت عليها مؤقتاً خلال عمليات التوغل التي وقعت في السنوات الأخيرة. ومن المرجح ألا تكون حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية قد أقامت مراكزها القيادية أو ورش تصنيع الصواريخ أو مخازن الأسلحة في المناطق الأكثر عرضة للوصول إليها أو السيطرة عليها من قبل القوات الإسرائيلية.

لقد تمكّن مندوبو منظمة العفو الدولية ومئات غيرهم من المرسلين الأجانب الذين تدفقوا على غزة في أعقاب وقف إطلاق النار من التجوال بحرية في الأحياء التي تضررت، وتفتيش الممتلكات المدمرة. وكانت بعض المباني مدمرة للغاية، إلى درجة لا تسمح بإجراء أي تفتيش ذي مغزى. ولم يحاول باحثو منظمة العفو الدولية تفتيش جميع المنازل المدمرة، ولا حتى معظمها. بيد أنهم لم يجدوا في المنازل التي قاموا بتفتيشها بقايا أسلحة أو أدلة على تخزين أسلحة أو متفجرات، ولم يلاحظوا أية حرائق ناجمة عن ضرب مخابئ متفجرات. وفي حالات عدة، كان نمط التدمير يثني بأن الهدف كان إحداث أضرار كافية لتخريب الممتلكات وجعلها غير ذات نفع، وليس تدمير مخابئ أسلحة، لأن نوع الأضرار التي لحقت بها لا تدمر أسلحة أو صواريخ - إن كانت موجودة - ولا تمنع إمكانية استعادتها. وعلاوة على ذلك، فإن الجثث التي انتُشلت من تحت أنقاض تلك المنازل كانت جثث مدنيين - لا مقاتلين مسلحين.

"لقد تحولت معظم المنازل في المناطق التي دخلناها إلى أكوام من الإسمنت المهْدَم. ولم يبق شيء من قواعد حماس، فقد دمرنا جميع مواقع التدريب تقريباً. توقعنا مقاومة قوية فعلاً، وأعدنا قادتنا لمواجهة الأسوأ. كنا متوترين جداً قبل الدخول - ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. ولم توجّه إلينا حتى أسلحة خفيفة. فنحن لم نرهم كثيراً، فقد كانوا مختبئين معظم الوقت."⁹³

لقد تم تدمير العديد من المنازل والمصانع والمزارع بالجرافات، وتدمير العديد من المنازل باستخدام الألغام الإسرائيلية المضادة للدبابات، كما تبين من بقايا الألغام التي ملأت الأحياء المدمرة، ومن نمط التدمير الناجم عن مثل هذا الأسلوب. ومع أن هذه الألغام مصممة للاستخدام ضد الدبابات، فإنه يمكن تفجيرها عن بعد. وكثيراً ما استخدمتها القوات الإسرائيلية لتدمير المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية وفي غزة أحياناً.

إن كون الجنود قد استخدموا هذا الأسلوب - الذي اقتضى منهم مغادرة دباباتهم والسير على الأقدام بين المباني ودخول البيوت لوضع المتفجرات فيها على طول الجدران الاستنادية - إنما يشير إلى أنهم كانوا يشعرون بثقة تامة بأنه لا يوجد مسلحون فلسطينيون في تلك المنازل أو حولها. كما يشير إلى ثقتهم في عدم وجود أنفاق تحت المنازل، كان يمكن للمسلحين استخدامها لأسر الجنود، وأن المنازل لم تكن مفخخة. ولو أن الجنود كانوا يعتقدون بأنهم عرضة لخطر إطلاق النار أو التفجير أو الأسر، لما غامروا بمغادرة دباباتهم لزرع الألغام داخل المنازل.

ففي المنزل المدمر لعائلة مرضي في العطاطرة بشمال غرب غزة، وجد مندوبو منظمة العفو الدولية أحد الألغام

المضادة للدبابات التي استخدمها الجنود الإسرائيليون لتفجير المنزل في 5 يناير/كانون الثاني. وكان اللغم، الذي يحمل علامات وأرقام متسلسلة باللغة العبرية، تالفاً ولكنه لم ينفجر. وقالت العائلة إنها وجدت لغماً آخر غير منفجر وقامت الشرطة المحلية بنزعه. وقال نعيم مرضي، البالغ من العمر 63 عاماً، وهو يجلس على أنقاض منزله، لمنظمة العفو الدولية:

"عاش في هذا المنزل اثنان وعشرون شخصاً: أنا وزوجتي وأصغر ولدي في شقة، وكل من أولادي الأربعة المتزوجين وعائلاتهم في شقته الخاصة. وعندما غزت القوات البرية الإسرائيلية قطاع غزة في 3 يناير/كانون الثاني، أصبحت الأوضاع خطيرة للغاية في المنطقة، وفرّ معظم الناس. فذهب جميع أولادي للإقامة مع أقربائنا، ولكنني رفضت مغادرة بيتي. فقد وضعت كل شقاء عمري في هذا البيت، ولن أتركه.

"وفي اليوم التالي (أي في 4 يناير/كانون الثاني)، عاد إبني وزوجته وأطفاله الثلاثة إلى المنزل. فلم يكونوا يريدون أن أبقى في البيت لوحدي، بينما الجيش الإسرائيلي منتشر في جميع أنحاء المنطقة. في ذلك المساء، طلب منا الجنود الخروج، وقالوا لنا إن المنزل سيكون في أمان، فذهبنا للإقامة مع جيراننا.

في صبيحة اليوم التالي، وعند الساعة التاسعة تقريباً، بدأوا بتفجير منزلنا. ولم يكن بوسعنا أن نفعل أي شيء، ثم طلب الجنود منا ومن جميع سكان الحي مغادرة المنطقة. وبدأ المئات منا رحلتهم سيراً على الأقدام صوب الجنوب الشرقي، وكان الجنود يطلقون الرصاص حولنا، فأصابني إحدى الرصاصات حفيدتي ندى، البالغة من العمر خمس سنوات، في رأسها، وأردتها قتيلة."

وفي حي الجرو في الضواحي الشرقية لمدينة غزة، أرغم معظم السكان على الفرار من منازلهم عندما احتلت الدبابات الإسرائيلية مواقعها في الحي وما حوله. أما الذين مكثوا هناك، فكانوا عرضة لخطر القصف الإسرائيلي. وكانت آخر عائلة تغادر الحي هي عائلة الدكتور عوني، الذي قُتل زوجته وطفله في 8 يناير/كانون الثاني عندما قُصف المنزل بقذائف الدبابات (أنظر تفاصيل الحالة في الملحق 1). وعندما عاد السكان إلى منازلهم بعد وقف إطلاق النار، وجدوا أن 45 منزلاً، كانت تؤوي 250 شخصاً من أفراد عائلة الجرو الممتدة، قد تحولت إلى ركام. وكان العديد من المنازل المدمرة في ضواحي غزة الشرقية والشمالية البعيدة عن الأسواق ومراكز المدن ومخيمات اللاجئين المكتظة بالسكان، في أحياء مكونة من منازل منفردة وواسعة مع حدائق وبساتين، تعود ملكيتها لأفراد عائلات ممتدة، سُميت تلك الأحياء بأسمائها. أما السكان فمعظمهم مزارعون أو حرفيون أو موظفون في حكومة السلطة الفلسطينية المتمركزة في رام الله. والعديد منهم من أنصار حركة فتح، المنافس الرئيس لحركة حماس. وقد أنشأ العديد من تلك المنازل في النصف الأول من التسعينيات في القرن المنصرم، خلال سنوات "العملية السلمية" الإسرائيلية-الفلسطينية، إثر توقيع اتفاقيات أوسلو. إن العائلات التي وضعت كل مدخرات عمرها في بناء بيوتها خسرت كل شيء.



يوسف أبو عيدة ينقذ بعض المقتنيات من منزله المدمر. © AI

عمل يوسف أبو عيدة وزوجته ليلى في التعليم في الإمارات العربية المتحدة لمدة 28 عاماً، ثم عادا إلى غزة في أواسط التسعينيات من القرن المنصرم، حيث استثمرا مدخراتهما في بناء منزل كبير مؤلف من خمسة طوابق في حي السلام الواقع إلى الشرق من جباليا، حيث عاشا مع بناتهما الخمس وأولادهما الأربعة، الذين تتراوح أعمارهم بين أربع سنوات واثنين وعشرين سنة. وخلال عملية "الرصاص المسكوب"، سيطر الجنود الإسرائيليون على المنزل واحتجزوا أفراد العائلة "كدرع بشري" لمدة يومين، استخدموا خلالها المنزل كموقع عسكري. ثم أرغموا العائلة على الخروج من المنزل وهدموه في وقت لاحق (أنظر شهادته في الفصل 1.2). فقد قال يوسف أبو عيدة لمنظمة العفو الدولية:

"في 4 يناير/كانون الثاني، وهو اليوم التالي لبدء الغزو الإسرائيلي البري، كنا جميعاً في المنزل، العائلة بأكملها: أنا وزوجتي والأطفال. كنا نسمع أصوات قصف جوي وبري في المنطقة، لم أعرف مدى قربها منا... في الصباح التالي جاءت جرافة تابعة للجيش واقتلعت حديقتنا وبستاننا المحيط بالمنزل، حيث كنا نزرع البندورة وأشجار الحمضيات. تحدثت مع الجنود باللغة الإنجليزية، وقلت لهم إننا عائلة متحضرة. وفي حوالي الساعة 10:30 صباحاً، دخلت مجموعة من الجنود منزلنا واحتجزونا جميعاً في التسوية، وصعدوا إلى الطوابق العليا... وبعد يومين، في صبيحة يوم 7 يناير/كانون الثاني، قذفنا الجنود خارج المنزل... ذهبنا للإقامة مع أقربائنا في جباليا، وبقينا قلقين بشأن الخراب الذي قد يلحقه الجنود بمنزلنا، لكن لم يخطر ببالنا أنهم سيدمرونا... وعندما أعلن وقف إطلاق النار وتمكنا من العودة، وجدنا كومة من الأنقاض بدلاً من بيتنا. لقد كان بيتاً جميلاً، وقد وضعنا كل شقاء عمرنا في بناء بيتنا الجميل. كان لكل طفل غرفته الخاصة مع حمام خاص، ولكل منهم جهاز حاسوب وجهاز تلفزيون خاص به. كان لدينا أثاث جميل. لقد كان قصرنا الخاص، أجمل بيت في غزة. والآن لم يتبق لنا شيء، فقد فقدنا كل شيء، وها نحن نلتقط بعض ملابسنا من بين الأنقاض. كل شيء تحطم، الصور الفوتوغرافية والعديد من الأشياء التي لا تُعوّض. لدينا ثلاثة كلاب، وجدناها بالقرب من الأنقاض لتحيتنا عند عودتنا. كل شيء ضاع. كنا قد عدنا إلى غزة بعد اتفاقيات أوسلو، وأنشأنا منزلاً جميلاً لأننا نؤمن بالسلام. فكيف استطاعوا أن يفعلوا هذا بنا؟ إننا لم نؤذ أحداً".

كما تم تدمير عدة منازل أخرى تعود ملكيتها إلى أفراد من عائلة أبو عيدة، بالإضافة إلى مصنع إسمنت ومزرعة دواجن وغيرها من مباني الشركات، مما ترك عشرات الأشخاص بلا مأوى وفي حالة من البؤس والكره. ومن بين هؤلاء شقيقة يوسف أبو عيدة **سعاد** وزوجها وأطفالها الستة الذين عاشوا بجواره وطُردوا من منزلهم في الوقت نفسه، في 7 يناير/ كانون الثاني. كما استولى جنود لواء غولاني على منزل آخر يعود إلى أفراد عائلة أخرى، ويقع في حي **عبد ربه** المجاور، واستخدموه كنقطة عسكرية. ولم يُهدم هذا المنزل فحسب، بل دُمر وحُرب. ومن الكتابات المشينة التي تركها الجنود خلفهم على الجدران: "الموت للعرب" و "سنعود".

وفي **خزاعة** بجنوب شرق غزة، كان ثمة مجموعة متقاربة من البيوت الكبيرة تضم نحو 20 بيتاً، بُني معظمها في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم. وفي 13 يناير/ كانون الثاني، تم هدمها بالجرافات. وفي اليومين السابقين لهذا التاريخ، وقعت بالقرب من المكان مصادمات مسلحة بين القوات الإسرائيلية ومسلحين فلسطينيين، وهجمات إسرائيلية عشوائية، استُخدم فيها الفسفور الأبيض وغيرها الهجمات بالمدفعية. وكانت عائلات عديدة قد غادرت منازلها للإقامة مع أقربائهم أو جيرانها. أما الذين لم يغادروا فقد أُرغموا على الخروج. وقد قال بعض السكان لمنظمة العفو الدولية إنه في صبيحة يوم 13 يناير/ كانون الثاني اقترب جنود إسرائيليون من منازلهم بالجرافات المدرعة، وطلبوا منهم المغادرة، وبدأوا يهدم المنازل على رؤوس ساكنيها. ومن بين الذين فقدوا منازلهم **نبيل النجار** وزوجته وأطفاله الخمسة. وقال لمنظمة العفو الدولية:

"في 11-12 يناير/ كانون الثاني، كان هناك قصف على المنطقة، وقد طال بعضه المنازل. وكانت بعض القنابل التي سقطت محملة بالفسفور الأبيض. وكانت تشعل الحرائق عند سقوطها، فنهيل الرمل عليها. وبحلول 13 يناير/ كانون الثاني، كانت معظم العائلات قد غادرت. وفي ذلك اليوم وصلت ثمانى جرافات قبل الفجر، وعملت بشكل منهجي على تدمير المنازل. وقد استغرقت مهمتها سبع ساعات جرفت خلالها المنازل والبساتين. وكانت بعض العائلات لا تزال في بيوتها. لقد بنى الناس بيوتهم هنا قبل نحو 10 سنوات، عندما ظننا أن السلام سيحل. فشجرة الزيتون تلك زرعتها في عام 1998، في نفس اليوم الذي زار فيه الرئيس كلنتون غزة. وغرست أشجاراً بقرب المنزل - 120 شجرة - أشجار فاكهة من شتى الأنواع: كمثرى، برقوق، لوز، دراق، زعرور، حمضيات. تلك الشجرة تسمى باميلو [نوع من الجريب فروت] وتلك سانتاروزا متنوعة. لقد كانت صغيرة، فلماذا جرفوها؟"

وبالإضافة إلى الأضرار الجانبية للقتال،⁹⁴ فقد قام الجنود الإسرائيليون أحياناً - ولأسباب غير واضحة - بتدمير المنازل التي استولوا عليها وتخريب محتوياتها. وشوّهوا الجدران بعبارات عنصرية وتهديدية مشينة، وحطموا الأثاث والممتلكات ولطخواها بشكل متعمد، وغالباً ما تركوا بُرازهم في جميع أنحاء المنازل.

وفي المنازل نفسها وجد باحثو منظمة العفو الدولية أدلة على وجود الجنود فيها، من قبيل الذخيرة الفارغة وحصص الطعام والحقائب الطبية العسكرية وغيرها من المؤون، ومجلة الجيش "بماتشانه" ومنشورات دينية عبرية. ومن بين العبارات المشينة التي تركها الجنود: "الموت للعرب"; "جئنا للقضاء عليكم"; "موتوا جميعاً"; "العرب يجب أن يموتوا"; "999.999 مقابل 1"; "المرّة القادمة ستكون أشد إيداء"، "غزة كلها ملعب يهودي"; "كهانا على حق"; "إذا كنا قد نسينا زاوية من البيت، فإننا عائدون إليكم في العملية القادمة" (في منزل تم تخريبه).⁹⁵

"نات يوم تلقينا أمراً بتنظيف المنزل بأكمله، جميع التجهيزات والأثاث. ولذا قمنا بإلقاء كل شيء من النافذة لجعل المكان خالياً ومرتباً. لقد طار البيت بأكمله من النافذة - الثلجة، الأطباق... صدر الأمر بأن نتخلص من جميع محتويات البيت' (أفيف)... لماذا؟ لعدد من الأسباب مجتمعة باعقادي. فمن وجهة نظر عملياتية، يصبح الأمر

أكثر راحة في داخل البيت لأنه أصبح مكتظاً، ليس في البداية عندما دخلناه، وإنما بعد بضعة أيام، من الناحية الصحية، وبعيداً عن أي شيء آخر. كان البيت في حالة فوضى وقذارة وكأننا نعيش في مكب نفايات' (زفي)⁹⁶

2.3 تدمير المباني العامة بلا مبررات

في الأيام الأولى لعملية "الرصاص المسكوب"، قصفت القوات الإسرائيلية عدداً من المباني العامة، من بينها المجلس التشريعي الفلسطيني (البرلمان) ووزارات الخارجية والعمل والإسكان والإنشاءات والمالية والعدل وسجن غزة المركزي، وجميع مراكز الشرطة في شتى أنحاء قطاع غزة ومحطات التلفزة والصحف التابعة لحركة حماس (لا توجد أدلة على أن وسائل الإعلام التابعة لحماس استخدمت لبث أو نشر أوامر تتعلق بشن أعمال حربية).



المدرسة الأمريكية الدولية في غزة © AI

أما مبرر استهداف تلك المباني فقد ورد على لسان الرائد أفيتال لييوفيتش، الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، الذي قال: "إن كل ما هو تابع لحماس هدف مشروع"⁹⁷ وصرح ضابط استخبارات كبير لجريدة "نيويورك تايمز" بأن الجيش هاجم جناحي حماس - المقاومة أو الجناح العسكري، والجناح الاجتماعي - مبرراً ذلك بالقول إن حماس كتلة واحدة ونحن في حالة حرب معها، وإن أدوات سيطرتها السياسية والاجتماعية كانت هدفاً مشروعاً، شأنها شأن مخابيء الصواريخ"⁹⁸.

إن هذه العقيدة ليست جديدة، فمنذ عام 2000، ما انفكت القوات الإسرائيلية تقصف البنية التحتية العامة والمباني الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية، في غزة وفي الضفة الغربية على السواء، بما فيها المجمع الرئاسي والوزارات والسجون ومراكز الشرطة، ومطار غزة ومحطة توليد الطاقة. وحتى عام 2006 كان المستهدف من تلك الهجمات رموز السلطة لحركة فتح، التي كانت حتى تلك الفترة تسيطر على السلطة الفلسطينية. ومنذ عام 2006 صُربت نفس الأهداف التي تعتبر رموزاً لسلطة حماس على الأرض.

بيد أن العديد من المباني العامة التي ضربتها القوات الإسرائيلية لم تكن تؤوي مقاتلين أو أسلحة، ولم تُستخدم كمراكز قيادة وسيطرة. ولا يوجد دليل على أنها كانت تخدم غرضاً عسكرياً، ومن هنا لا يمكن اعتبارها أهدافاً عسكرية. لقد شكلت عمليات القصف هجمات مباشرة على أهداف مدنية، وهو ما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي وجريمة حرب. وتم إخلاء العديد من المباني لأنه كان من المتوقع أن تتعرض للقصف، وذلك بناء على التجارب السابقة.

3.3 تدمير اقتصاد هاش

من المؤشرات على حجم التدمير الهائل الذي أصاب الصناعة والتجارة في غزة، وتداعياته المالية، حجم المساعدة المالية التي تعهد بها المانحون الدوليون لتمويل خطة التعافي وإعادة الإعمار في غزة - والبالغة 4,481 مليون دولار أمريكي - في المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني، من أجل إعادة إعمار غزة، الذي عقد في مارس/آذار 2009.⁹⁹

ووفقاً لإحصاءات اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية واتحاد الغرف الصناعية الفلسطينية، فقد تم تدمير ما بين 600 و 700 مصنع وورشة وشركة، أو لحقت بها أضرار. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الوضع المزري أصلاً في غزة، فإن تأثيرها على السكان قاس للغاية، وسوف يحدد مصير العديد من الشركات، التي لن يظل العديد منها على قيد الحياة.

وعلاوة على ذلك، فإن النقص في معظم السلع والمواد يحول دون إعادة الإعمار والإصلاح، وهو نقص ضرب غزة لمدة سنتين تقريباً. وبعد مرور خمسة أشهر على انتهاء النزاع، لا تزال آلاف العائلات بانتظار وصول الزجاج لإصلاح النوافذ التي تحطمت نتيجة لعمليات القصف. ولكن إسرائيل لا تسمح بدخول ألواح الزجاج إلى غزة، مثلما هي الحال بالنسبة لمعظم مواد البناء وغيرها.

ومن بين المصانع التي دُمرت، شركة أبو عيدة للإسمنت ومواد البناء، التي نفذت أشغال البناء في محطة غزة لتوليد الطاقة، وهي مشروع أمريكي-فلسطيني مشترك. كما أنها كانت توفر الإسمنت اللازم للأعمال الكبرى في مشروع مصنع معالجة المجاري في شمال غزة، وهو مشروع البنية التحتية الرئيسي في غزة الذي يدعمه مندوب¹⁰⁰ اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بليز.¹⁰¹ وقد وفرت الشركة 35-40 بالمائة من مجموع الاسمنت المستخدم في غزة حتى عام 2007، عندما توقفت إسرائيل عن السماح بدخول الاسمنت وغيره من مواد البناء إلى غزة. وقد عمل أفراد العائلات ذات العلاقة بالشركة في شراكة مع عدة شركات إسرائيلية، وحصلت على تصاريح بدخول إسرائيل. وقد تم تدمير مصنع الإسمنت، الواقع في المنطقة الصناعية في عزبة عبدربه (شرق جباليا)، كما تم تدمير جميع آلات المصنع ومركباته خلال عملية "الرصاص المسكوب"، بالإضافة إلى شركات عائلية أخرى. كما دُمرت عشرات المصانع والورش ومشغل التعليب في المنطقة الصناعية، ومن بينها أقدم وأكبر مصنع للمواد الغذائية في غزة، الذي أنشأ في عام 1962، وتعود ملكيته لعائلة الوادية.¹⁰² وكان يعمل في المصنع 270 شخصاً، وينتج البوظة والبسكويت والحلوى. وهو المصنع الكبير الوحيد الذي تمكّن من الاستمرار في الإنتاج على الرغم من الحصار المضروب على غزة، وكان الموزع الوحيد لشركة المواد الغذائية الإسرائيلية العملاقة "تنوفا" في غزة.

بعد مغادرة القوات الإسرائيلية غزة في 18 يناير/كانون الثاني، بدت المنطقة وكأن زلزالاً ضربها، ما عدا أنها كانت مزروعة بالألغام الإسرائيلية المضادة للدبابات (التي لم ينفجر بعضها، وقامت الشرطة بنزعها)، وقذائف الدبابات

الإسرائيلية عيار 120 ملم.

وفي هجوم وقع في 10 يناير/كانون الثاني على مطحنة بدر في شمال غرب غزة، التي أنشأت عام 1920، تم تدمير الآلات بشكل لا يمكن إصلاحه. وكانت المطحنة قد استمرت في العمل حتى يوم الهجوم، ويصر أصحابها أن الموقع لم يكن منصة لاطلاق الصواريخ، ولا مخبأ للأسلحة، ولم يقدم الجيش الإسرائيلي دليلاً على عكس ذلك.



مركبات ومعدات مخزّبة في مصنع الاسمنت في حي الزيتون، © AI.

كما استُهدف مصنع آخر للإسمنت في حي الزيتون بشمال شرق غزة. فقد بقي المبنى واقفاً إلى حد كبير، ولكن الصووعة والمضخات وغيرها من المعدات دُمرت. وقُلبت جميع المركبات، ومنها المضخات المتحركة وسبع خلاطات وجرافة وسيارة خاصة، أو سُحقت جزئياً. والمركبة الوحيدة التي سلمت هي شاحنة معطلة. وعندما زار وفد منظمة العفو الدولية المكان في 29 يناير/كانون الثاني، كانت آثار المركبات المدرعة التي سببت كل ذلك الخراب لا تزال ظاهرة للعيان. وقال الحارس المسن إنه بقي عالماً في المصنع بعد دخول القوات الإسرائيلية حتى مساء 9 يناير/كانون الثاني، عندما اصطحبه الهلال الأحمر الفلسطيني. ولكنه لم يتمكن من أخذ سيارته، وعندما عاد إلى المصنع بعد وقف إطلاق النار وجدها مسحوقة.

وتم تحويل مصنع الخزندار للأدوات الكهربائية المجاور، الذي كان ينتج اللوحات الكهربائية والوصلات وغيرها من المواد الكهربائية، ويعمل فيه نحو 50 عاملاً، إلى خراب، وفقد الحارس الذي كان يعيش في الموقع مع زوجته وأطفاله الأربعة منزله.

وبالإضافة إلى المنازل والمصانع، فقد سُحقت حظائر الماشية والبيوت البلاستيكية، وجُرّفت البساتين المزروعة بالجرافات. ولم يتم تدمير المزارع فحسب، وإنما قتل البهائم كذلك. ففي عزبة عبدربه وأماكن أخرى في شرق غزة، زُرعت الحقول المحيطة بحظائر الماشية بالأبقار والماعز والأغنام النافقة، وسحقت بعضها الدبابات، بينما قُتل بعضها الآخر أثناء فرارها.

وفي منطقة السموني من حي الزيتون، تمت تسوية مزرعة دواجن بالأرض، وسُحقت 65,000 دجاجة حتى الموت أو دُفنت وهي حية. وكانت آثار الدبابات والجرافات المدرعة واضحة تماماً للعيان، حيث سارت المركبات فوق الأقفاص والأقنان، وسحقت آلاف الدجاجات. وكانت المزرعة تزود مؤسسة "أوكسفام"، وهي منظمة غير حكومية بنحو 30,000 بيضة أسبوعياً من أجل برنامج توزيع الغذاء الذي تشرف عليه هذه المنظمة.

كما تم تدمير أكبر مزرعة أسماك خاصة في قطاع غزة، تقع في غرب غزة، بعيداً عن الجدار الإسرائيلي في الشرق. وقد سُحقت الأحواض الاصطناعية الست، حيث قُتلت نحو 20,000 سمكة. ولم تظهر في الموقع أية علامة على وجود آثار لتخزين أسلحة أو أنفاقه، ولا علامات على أن معارك قد دارت في تلك المنطقة المفتوحة الواسعة، التي لا توفر أي غطاء للمسلحين. كل ما كان مرئياً هو آثار المركبات المدرعة التي زرعت المزرعة طولاً وعرضاً.

4.3 الأرض الزراعية اليباب

لقد وجّه مسار التدمير الذي أحدثته القوات الإسرائيلية خلال عملية "الرصاص المسكوب" ضربة أخرى إلى القطاع الزراعي الفلسطيني. ومع ازدياد الأوضاع الاقتصادية سوءاً وازدياد الفقر ونقص المون، ازداد عدد الأشخاص الذين أخذوا يعتمدون على الزراعة من أجل البقاء. ولذا فإن تدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية (بحسب معايير غزة)، من قبيل المزارع والبساتين، كان سبباً في خسارة جزء كبير من محصول هذا العام، وترك مزيداً من الناس محرومين من الأمن الغذائي. ووفقاً لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن إجمالي خسائر القطاع الزراعي التي سببتها عملية "الرصاص المسكوب" بلغت 268 مليون دولار أمريكي.¹⁰³ ووفقاً لإحصاءات برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، فقد تم تدمير ما بين 35 و 60 بالمئة من القطاع الزراعي، ولذلك فإن جميع العائلات التي تعتمد على الزراعة والرعي وتربية الأسماك قد عانت من تخريب كبير لوسائل معيشتها.¹⁰⁴

وقد وقع معظم التدمير بالجملة في شمال وشرق غزة، في المناطق القريبة من الخط الفاصل بين غزة وإسرائيل. وكانت هذه المناطق مسرحاً للتوغلات الإسرائيلية المتكررة على مدى السنوات الثماني الماضية. وقامت القوات الإسرائيلية بتوسيع رقعة المناطق المحظورة على الفلسطينيين فيها، في المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية من غزة.

إن مساحات كبيرة من أخصب أراضي غزة، التي كانت حتى بضع سنوات خلت تنتج الغذاء الذي يحتاجه العدد المتنامي للسكان في منطقة صغيرة، قد تحولت إلى أرض يباب. وقد أدى ذلك، إلى جانب التقليل الهائل في واردات الغذاء المسموح بدخولها غزة بسبب الحصار الإسرائيلي، إلى ازدياد انعدام الأمن الغذائي للسكان.



حيوانات نافقة بجانب مزرعة مدمرة في شمال غزة، © AI

لقد شهد المزارعون في شمال وشرق غزة بساينهم وهي تتقلص تدريجياً نتيجة لتوسيع المناطق المحظورة التي فرضها الجيش الإسرائيلي على طول الجدار الفاصل بين إسرائيل وغزة. ففي 25 مايو/أيار 2009 أسقطت طائرة إسرائيلية على مناطق شمال وشرق غزة صناديق تحتوي على آلاف المنشورات التحذيرية، أمرت فيها أهالي غزة بالابتعاد عن الحدود على مسافة 300 متر، وحذرت من أن الأشخاص الذين يقربون من المنطقة سيتعرضون لخطر إطلاق النار عليهم.¹⁰⁵ واحتوت المنشورات على خريطة لغزة تُظهر الشريط المنوع على طول الحدود. بيد أنه لا يوجد خط واضح داخل غزة يُظهر بوضوح أين تقع حدود المنطقة المحظورة بالضبط.

ومنذ انسحاب الجنود الإسرائيليين، أُطلقت النار على العديد من المزارعين الفلسطينيين، الذين عادةً ما كانوا مصحوبين بنشطاء سلام دوليين، وأصيبوا بجروح على أيدي القوات الإسرائيلية عندما كانوا يذهبون لفلحة أراضيهم في شرق غزة. وتدعي القوات الإسرائيلية أنها لا تستهدف سوى المقاتلين الفلسطينيين الذين يحاولون التسلل عبر السياج إلى إسرائيل، وحفر الأنفاق أو زرع متفجرات تستهدف القوات الإسرائيلية العاملة في المنطقة. بيد أن العديد من المدنيين الفلسطينيين العزل قد أُطلقت عليهم النار وقُتل بعضهم لمجرد تواجدهم هناك ليس إلا، وكان من بينهم أطفال ومصابين بأمراض عقلية، ممن كانوا يتجولون في تلك المناطق من دون وعي بالخطر الذي يتهددهم. وفي بعض المناطق، لم يتمكن المزارعون من الوصول إلى أراضيهم بسلام على بعد كيلومتر واحد من السياج.

5.3 أسباب التدمير بالجملة كما تسوقها إسرائيل

لقد ظل التفسير الفصفاض للجيش الإسرائيلي لماهية التدمير المبرر والمتناسب في إطار "الضرورة العسكرية/الأمنية" في صلب عقيدة الجيش منذ زمن بعيد.¹⁰⁶ وتشمل استهداف أية ممتلكات تدعي أن هجمات انطلقت منها أو من منطقة قريبة لها، أو يمكن أن تنطلق منها، بالإضافة إلى تلك الممتلكات التي استُخدمت

للتغطية خلال الهجمات. كما تشمل تدمير الممتلكات بهدف توضيح خطوط الرؤية في المناطق التي تعتبر حساسة وإقامة مناطق عازلة بالقرب من الأهداف المحتملة.¹⁰⁷ ووفقاً للسلطات الإسرائيلية، فإن جميع هذه الأنشطة تندرج تحت فئة "الضرورة العسكرية / الأمنية"، لأنها تعتبر ضرورية لمنع الهجمات من قبل الفلسطينيين.¹⁰⁸

بيد أن تعريفات الجيش الإسرائيلي للأهداف المشروعة والتناسب لا تتسق مع مقتضيات القانون الإنساني الدولي. ويعتبر الجيش الإسرائيلي أن الهدف العسكري (الهدف الذي يجوز قانونياً مهاجمته وتدميره) هو كل منزل أو ملكية تُستخدم من قبل الجماعات المسلحة الفلسطينية بأية طريقة – حتى عندما لا يكون ذلك ممكناً إلا بإرغام القوات الإسرائيلية للسكان بالمغادرة. فعلى سبيل المثال، عندما دخلت القوات الإسرائيلية غزة في 3 يناير/ كانون الثاني، احتلت مواقع لها في المنازل والممتلكات الفلسطينية أو حولها، وأرغمت العديد من سكانها على المغادرة. ثم استخدم المقاتلون الفلسطينيون بعض الممتلكات الخالية من السكان، الأمر الذي ما كان ممكناً لو أن القوات الإسرائيلية لم ترغب سكانها على المغادرة. (وكثيراً ما استخدم المقاتلون الفلسطينيون منازل خالية، ولكنهم لم يستولوا على منازل مأهولة بالقوة بحدود علم منظمة العفو الدولية. وبالمقابل فإن الجنود الإسرائيليين استخدموا المنازل الخالية والمنازل التي كان أصحابها يسكنونها واحتجزوهم فيها رغماً عن إرادتهم).

وبالمثل، فإن الجيش الإسرائيلي غالباً ما عمد إلى تدمير الممتلكات التي زُعم أن المسلحين المزعومين أطلقوا صواريخ بالقرب منها، وادعى أنه يمكن تدمير هذه المنازل في أي وقت – حتى عندما لا يكون سكانها أو أصحابها على علم بإطلاق صواريخ من منطقة قريبة من منازلهم، ولم يكونوا في موقع يمكّنهم من وقف الهجوم. ولذا فإن تدمير ممتلكاتهم يصل إلى حد العقاب الجماعي على أفعال لم يشاركوا فيها ولا يملكون منعها.

وفي كثير من الأحيان لا ينفي الفلسطينيون أن الهجمات أو المواجهات المسلحة ربما تكون قد وقعت في أماكن قريبة من ممتلكاتهم في وقت معين قبل التدمير، ولكنهم ينفون أن تكون ممتلكاتهم استُخدمت لتنفيذ هجمات من داخلها. وباستثناء عدد قليل من الاستثناءات، لم يقدم الجيش الإسرائيلي أية أدلة على أن الممتلكات المدمرة قد استُخدمت لشن مثل تلك الهجمات، ولم يتهم على وجه التحديد أصحاب المنازل أو الممتلكات المدمرة بأنهم شاركوا في الهجمات بأنفسهم. بل يزعم الجيش أن المقاتلين الفلسطينيين يستخدمون السكان المدنيين "كدروع بشرية" يشنون من خلفهم هجمات على القوات الإسرائيلية.

وقد وجد الفلسطينيون الذين تقع منازلهم وممتلكاتهم في المناطق التي غزتها القوات الإسرائيلية أنفسهم في وضع مستحيل. فقد أُرغموا على المغادرة أو فُرضت قيود شديدة على حركتهم من قبل الجيش الإسرائيلي، ثم دُمرت ممتلكاتهم لأن مقاتلين و/ أو جنوداً استخدموها عندما كانت خالية من سكانها بحسب ما زُعم.

وفي الواقع، فإن عمليات التدمير الواسع النطاق للممتلكات في تلك الظروف غالباً ما تُنفذت كعقاب جماعي رداً على الهجمات الفلسطينية، أو لردع المزيد من الهجمات. إن العقاب الجماعي غير مشروع بطبيعته، وإن استخدام القوات الإسرائيلية أسلوب التدمير الشامل للمنازل والممتلكات كأداة ردع إنما يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي لأنه غير متناسب ومفرط وغير مبرر بالضرورة العسكرية التي لا غنى عنها.

فأولاً، لم يؤد التدمير الواسع النطاق للمباني والمحاصيل في جميع أنحاء غزة على مدى السنوات الثماني والنصف الماضية إلى منع الفلسطينيين من شن هجمات من تلك المناطق. فالصواريخ يمكن إطلاقها من أي كومة أنقاض أو من حقل خالٍ أو بالقرب من مبنى أو بستان مزروع. ولذا فمن غير الواضح كيف يمكن اعتبار مثل هذا التدمير ضرورياً من الناحية العسكرية.

وثانياً، أن الأسباب التي تقول إن تدمير أي مبنى أو بستان انطلق منه، أو بالقرب منه، هجوم في الماضي، أو قد ينطلق في المستقبل، معناه وضع كل مبنى وكل مكان مفتوح في غزة على قائمة الأهداف التي يمكن تدميرها - لأن الصواريخ يمكن أن تُطلق من أي مكان في غزة وأن تصل إلى الأراضي الإسرائيلية. إن مثل هذا التعريف الفضفاض "للضرورة العسكرية/الأمنية" لا يقوض مبدأ الحظر الذي تفرضه اتفاقية جنيف الرابعة على تدمير الممتلكات من قبل الدولة المحتلة فحسب، وإنما ينفي فعلياً مبدأ التمييز، وهو حجر الأساس في قوانين الحرب. إنه يطمس التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، الأمر الذي يمكن أن يجعل الحماية الممنوحة للأهداف المدنية في القانون الدولي غير ذات معنى (أنظر الفصل 5).

إن التفسيرات الفضفاضة بشكل مفرط لما يشكل هدفاً عسكرياً أو فائدة عسكرية غالباً ما تُستخدم لتبرير الهجمات التي تستهدف إلحاق الضرر باقتصاد دولة أو إضعاف الروح المعنوية للسكان المدنيين. ومن شأن مثل هذه التفسيرات أن تقوض الحصانة المدنية. والفائدة العسكرية المشروعة لا يجوز أن تكون "فائدة محتملة أو غير حتمية". فإذا اعتبر إضعاف عزم سكان الدولة العدو على القتال هدفاً مشروعاً للقوات المسلحة، فإنه لن تكون هناك حدود للحرب.

وبموجب المادة 47 لاتفاقية جنيف الرابعة، فإن "التدمير الواسع النطاق ونزع الملكية، إذا تم من دون مبرر يتعلق بالضرورة العسكرية وُنفذ بصورة غير مشروعة وفاحشة"، فإنه يعتبر انتهاكاً خطيراً للاتفاقية، وبالتالي جريمة حرب. كما أن الهجمات المباشرة ضد الأهداف المدنية تعتبر جريمة حرب.

4. سلوك الجماعات الفلسطينية المسلحة

"إبني البالغ من العمر خمس سنوات دائماً يسأل عن أقرب ملجأ من القنابل. لا يجوز أن تكون لدى الأطفال الصغار مثل هذه المخاوف؛ ينبغي أن يفكروا دائماً في اللعبة التالية التي سيلعبونها".

غيوت أراغون، التي أصيب بيتها في سديروت بصاروخ فلسطيني، يناير/كانون الثاني 2009.

1.4 الهجمات بالصواريخ

ما بين 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 و18 يناير/كانون الثاني 2009، أطلق الجناح العسكري لحماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة الصواريخ وقذائف المورتر¹⁰⁹ بشكل يومي على المدن والقرى في جنوب إسرائيل، وكذلك على المواقع والدوريات العسكرية الإسرائيلية داخل غزة وعلى طول خطوط التماس مع غزة. وطالت الصواريخ التي أطلقت من غزة مدينتي أشدود وبئر السبع، البعديتين نحو 40 كيلومتراً إلى الشمال والشرق من غزة.¹¹⁰

وطبقاً للسلطات الإسرائيلية، سقط 571 صاروخاً و205 قذيفة مورتر داخل إسرائيل خلال الأيام الاثنتين والعشرين من عملية "الرصاص المسكوب"، ما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة أربعة آخرين بجروح بليغة، بينما أصيب 11 غيرهم بجروح متوسطة، و167 آخرون بجروح طفيفة. وعانى 584 شخصاً آخر من صدمات عصبية وحالات انهيار نفسي¹¹¹. ولحقت أضرار بعدة منازل مدنية ومرافق للبنية التحتية، بينما لحق دمار شبه كامل بواحد منها.

وبصورة إجمالية، قتل 18 مدنياً إسرائيلياً، بينهم أربعة أطفال، جراء إصابات لحقت بهم بسبب الصواريخ وقذائف المورتر التي أطلقت من غزة منذ يونيو/حزيران 2004، عندما وقعت أولى الإصابات القاتلة جراء هذه الهجمات.¹¹² وقد أصيب مئات المدنيين الآخرين، كانت إصابات عدة أشخاص منهم خطيرة للغاية. ومع أن الأغلبية العظمى من هذه الصواريخ سقطت في مناطق خالية، أصاب العشرات منها منازل ومحال تجارية ومدارس ومبان عامة أخرى وسيارات داخل مدن وقرى في جنوب إسرائيل وفي محيطها. وكان عدم تسبب هذه الهجمات بإصابات مميتة أو بجرح أشخاص في معظم الحالات ناجماً عن الصدفة المحضة، ولا ينبغي التقليل من الأخطار المميتة التي يمكن أن تتسبب بها هذه المقذوفات. وفوق كل شيء، تسبب التهديد الدائم الذي تتمثله الهجمات بالصواريخ في انتشار حالة من الذعر وعدم القدرة على المضي في الحياة بصورة طبيعية لعدد متنام من الإسرائيليين ممن يعيشون ضمن

مرمى هذه الهجمات، والذين وصل عددهم إلى نحو مليون شخص.

وشملت الصواريخ التي أطلقتها الجماعات الفلسطينية المسلحة صواريخ من نوع "غراد" أو "كاتيوشا" (الإسمين الروسيين النوعين لهما)، ويصل مداهما إلى نحو 35 كيلومتراً، إضافة إلى صواريخ "قسام" (الاسم النوعي) القصيرة المدى والمصنعة محلياً، وقذائف المورتر المصنعة محلياً أيضاً. وجميع هذه المقذوفات غير موجهة ولا يمكن إطلاقها نحو أهداف محددة. وبعبارة أخرى، لا يمكن تصويب هذه الأسلحة على نحو يميز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، وفق ما يقتضيه القانون الدولي الإنساني. ومن هنا، فإن الهجمات التي استخدمت فيها هذه الأسلحة بقصد إصابة أهداف عسكرية في إسرائيل ولكنها كانت تصيب أهدافاً مدنية، عوضاً عن ذلك، قد شكلت هجمات عشوائية. وعندما قُصد بالهجمات الصاروخية ضرب منازل أو مرافق للبنية التحتية أو مدنيين، فقد شكلت هجمات مباشرة على مدنيين وعلى أهداف مدنية. وفي كلتا الحالتين، شكَّلت هذه الهجمات انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، وهي بدأ جرائم حرب (أنظر الفصل 5).

1.1.4 المدنيين الإسرائيليون مرمى النيران

كان المدنيون الإسرائيليون الثلاثة الذين قتلوا جراء الهجمات الصاروخية خلال عملية "الرصاص المسكوب" ضحايا لصواريخ طويلة المدى من نوع "غراد". إذ قتل **بيير فاكنين**، وهو عامل تعدين من **نيتيفوت** يبلغ من العمر 58 عاماً، في منزله في 27 ديسمبر/كانون الأول 2008. وكان آنذاك واقفاً بالقرب من مدخل المبنى الذي يسكنه عندما أصيب بشظية قاتلة من صاروخ ضرب الطابق الثالث من مبنى مقابل على الجانب الآخر من الشارع.

وبعد يومين، قتل مدنيان آخران في هجومي منفصلين بالصواريخ أعلنت "حماس" مسؤوليتها عنهما. حيث لقي **هاني المهدي**، وهو عامل بناء يبلغ من العمر 27 عاماً وينتمي إلى الأقلية البدوية، مصرعه بينما أصيب معه 16 عاملاً آخر بجروح عندما انفجر صاروخ قبل الساعة 9.30 صباحاً بقليل في موقع للبناء في **عسقلان**. ولقيت **إريت شيتريت**، وهي أم لأربعة أطفال تبلغ من العمر 39 عاماً وتعمل سكرتيرة لمدرسة في أشدود، حتفها عندما انفجر صاروخ بالقرب من سيارتها في وسط **أشدود** بعد الساعة 9 مساءً بقليل. وأصيبت شقيقتها، التي كانت معها، بجروح شفيت منها.

وأدى صاروخ انفجر في **بئر السبع** في 15 يناير/كانون الثاني إلى جرح ستة مدنيين، اثنان منهم جراحهما خطيرة، بينهما **أورييل إزاروف**، البالغ من العمر سبع سنوات. وكان الطفل داخل السيارة مع أمه عندما أطلقت صفارات الإنذار حوالي الساعة 5 من بعد الظهر. فأوقفت السيارة وخرجت منها وألقت بنفسها على الأرض متبعة في ذلك تعليمات "قيادة الجبهة الداخلية الإسرائيلية". وحاولت حماية ابنها بجسدها، ولكنه أصيب في رأسه بشظية من الصاروخ، الذي كان محشواً، حسبما ذُكر، بالكرات المعدنية. وسقط صاروخ آخر في منطقة خالية في المدينة في الوقت نفسه تقريباً.

ونجا العديد من المدنيين الإسرائيليين من الموت الوشيك عندما انفجرت الصواريخ التي أطلقتها الجماعات الفلسطينية في المباني أو بقربها أثناء الأيام الاثنتين والعشرين لعملية "الرصاص المسكوب".

ففي 2 يناير/كانون الثاني 2009، على سبيل المثال، انفجر صاروخ في الساعة 7.50 صباحاً في الطابق الثالث من مبنى من ثلاث طبقات في **عسقلان** يملك **فيكتور وإيسثر بيرديتشيف**، وكلاهما في الخامسة والخمسين، شقة فيه. إذ عبر الصاروخ من نافذة غرفة النوم وانفجر حيث كان ينام فيكتور قبل أقل من دقيقة من ذلك. وأبلغت **إيسثر** منظمة العفو الدولية ما يلي: "عمّ الظلام كل شيء. وكنت أختنق بسبب الغبار، وأصبت بجرح طفيف جراء

تطايير الركاب. دُمرت غرفتان تدميراً كاملاً، بينما غطى الغبار وشظايا الزجاج المتطاير من النوافذ المحطمة والركام المتبعثر أرض الغرف. لا أستطيع النوم في الليل، وأشعر بالتوتر عندما أسمع أي ضجيج عال.

وقال الزوجان إنهما كانا يرغبان في الانتقال إلى وسط البلاد، غير أن إيستر كانت قلقة بشأن خسارة وظيفتها: "لم نفكر في يوم ما بأننا سوف نواجه وضعاً مثل هذا، حيث لا مكان لنا نريح فيه رؤوسنا... لقد جئنا إلى إسرائيل من مولدوفا في 1992. وعملنا جاهدين من أجل بناء حياتنا في هذا البيت. والآن فقدنا كل شيء. على الأقل كانت لدينا ملابسنا في 1992."



عائلة بيرديتشيف في سكنها المؤقت بعد أن ضرب صاروخ فلسطيني شقتها © منظمة العفو الدولية

وبعد انفجار الصاروخ في منزل عائلة بيرديتشيف واصل مساره عبر أرضية الغرفة ليصيب شقة عائلة بوسوبوف، التي كانت تشغل الطابق الثاني من المبنى، حيث كان ستانيسلاف يوسوبوف وابنتاه، زويا وإيلونا، نيام قبل ذلك بقليل عندما دوت صفارات الإنذار. وسقط الصاروخ في غرفة المكتب، ثم استقر في صالة المنزل، حيث أشعل حريقاً فيها. وأدى سقوطه إلى تحطيم النوافذ. ولحسن الحظ، لم يصب أحد بأذى.

وفي 10 يناير/ كانون الثاني، أدى تساقط زخة من 21 صاروخاً إلى عدة إصابات في صفوف المدنيين الإسرائيليين. وذكر مستشفى بارزيلي في عسقلان أنه عالج 13 شخصاً لحقت بهم إصابات طفيفة، وشخصاً واحداً كانت إصابته متوسطة. وكان بين من أصيبوا التوأمان البالغان من العمر سبع سنوات، ميكا وداني غورليك، ورجلان أصابهما الحطام المتناثر عندما ضرب صاروخان مبنين لشقق سكنية في وسط عسقلان.

وقد تعرض مستشفى بارزيلي نفسه، الذي قام بمعالجة معظم المصابين جراء سقوط الصواريخ التي أطلقت من غزة، للقصف أيضاً. ففي 27 فبراير/ شباط 2008، سقط صاروخ في محيط المستشفى قريباً من مهبط المروحيات، إلا أنه لم يتسبب، لحسن الحظ، بأية أضرار. وفي أواخر ديسمبر/ كانون الأول 2008، ومع ازدياد تساقط الصواريخ من غزة إبان عملية "الرصاص المسكوب"، ارتأى المستشفى أنه ليس هناك بديل عن نقل المرضى الذين يمكن نقلهم على الأقل ومعهم الأقسام الرئيسية إلى طوابق تحت سطح الأرض.

وفي الأسبوع الثاني من يناير/كانون الثاني 2009، أبلغ الدكتور رون لوبيل، نائب المسؤول التنفيذي عن المستشفى، منظمة العفو أن المستشفى وبعد مضي أسبوعين من بدء عملية "الرصاص المسكوب" قد عالج نحو 250 شخصاً لحقت بحوالي نصفهم إصابات طفيفة، بينما عانى آخرون من حالات إجهاد وتوتر حادة، بما في ذلك نوبات قلبية وولادات قبل الموعد الطبيعي من جانب نساء حوامل، وغير ذلك من العوارض الجسمانية للاضطرابات الانفعالية. كما عالج المستشفى أشخاصاً لحقت بهم إصابات أثناء جريهم نحو الملاجئ إثر سماع صفارات الإنذار. وفي الفترة نفسها، عالج المستشفى نحو 50 جندياً من إصابات لحقت بهم أثناء الحملة العسكرية على غزة.¹¹³

وأمرت قيادة الجبهة الداخلية في 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 بإغلاق جميع المدارس في عسقلان بسبب توقع الجيش ازدياد كثافة تساقط الصواريخ أثناء الهجوم العسكري على غزة. وبينما لم تصدر قيادة الجبهة الداخلية أوامر بإخلاء المدنيين، غادر عديدون المنطقة بمبادرة منهم. ويسرت بلدية عسقلان عملية إخلاء من أرادوا الانتقال إلى ضيافة عائلات في مناطق أخرى من إسرائيل. وجرى نقل أي شخص معاق طلب الإجماع إلى مركز لرعاية المعوقين في هرتسليا (بالقرب من تل أبيب). وبحسب مسؤولين في البلدية، غادر ما نسبته 40 بالمئة من السكان خلال النصف الأول من يناير/كانون الثاني 2009. وكان خيار المغادرة متاحاً بصورة أكبر أمام السكان الأكثر ثراء، بينما بقي الفقراء في منازلهم ودأبوا على استخدام الملاجئ العامة من القصف. وطبقاً لمدير الخدمات الاجتماعية في البلدية، ظل 52 من الملاجئ المعدة للاستخدام في الأحياء الأقل حظاً والبالغ عددها 125 (ومعظمها موجود في الجزء الجنوبي من المدينة) في حالة إشغال دائم لمدة 24 ساعة في اليوم وعلى مدار سبعة أيام في الأسبوع إبان فترة الحرب. ولم يتوافر الماء والتيار الكهربائي على نحو كاف في هذه الملاجئ جميعاً رغم قيام قاعة المدينة فعلاً بتوزيع الفرشات والأغطية والمدافئ وأجهزة الراديو عليها.

وخلافاً لما كان يحدث في الفترات السابقة من القصف، حيث لم تفرض قيادة الجبهة الداخلية أية تقييدات على السكان، أمرت هذه المناطق الإسرائيلية المحاذية لمحيط قطاع غزة، التي شملت منطقتي شعار هانيغيف ونيغيف سديروت، بالبقاء في منازلهم داخل الملاجئ المحصنة خلال فترة عملية "الرصاص المسكوب". ومع أنه لم تصدر أية أوامر بإخلاء المنطقة، أقدم 80 بالمئة من سكان قرى مثل كفار أزا، حيث قتل أحد السكان في مايو/أيار 2008، على مغادرة هذه القرى، بينما عادت عشرات العائلات هذه القرى بصورة نهائية. وتمكنت الكيبوتسات (القرى التعاونية) من توظيف شبكة القرى التعاونية (الكيبوتسات) لترتيب عمليات إعادة توطين مؤقتة لبعض أعضائها. وعلى هذا النحو، تمكن كيبوتس ناحال عوز من إرسال بعض العائلات التي لديها أطفال، أو ما يقارب 60 بالمئة من سكانه البالغ عددهم 320، إلى كيبوتسات شريكة في شمالي إسرائيل. وفي قرىتي غافيم وميفالسيم المجاورتين، غادر ما يقدر بنحو 50 بالمئة من السكان للإقامة مع أصدقاء وأقارب لهم في أماكن أخرى. وفي سعد، غادر 30 بالمئة من السكان القرية أثناء نزاع غزة، بينما أجرت إدارة الكيبوتس ترتيبات لإجماع جميع الأطفال من دار الأطفال الخاضعة لإدارة مجلس القرية. وسقطت معظم الصواريخ في الحقول الخالية، أو على بيوت زجاجية زراعية (دفيئات) أو في الكروم، رغم أن بعضها تسبب بأضرار في المباني السكنية.

وفي إحدى الحالات، على الأقل، سقط أحد الصواريخ داخل غزة مسبباً أضراراً لأحد مستودعات "برنامج الأغذية العالمي" بالقرب من معبر "كارني" التجاري بين إسرائيل وغزة (المغلق منذ 2007). وتتولى قوات إسرائيلية في العادة حراسة المستودع، بينما لم يتواجد أي من موظفي الأمم المتحدة في منطقة المستودع منذ بدء عملية "الرصاص المسكوب". ولم يتسبب الصاروخ بأية إصابات، إلا أنه ألحق أضراراً بالمستودع، الذي كان يحتوي في حينه 400 طن من الأغذية والمواد غير الغذائية. ووجدت هيئة التقصي التابعة للأمم المتحدة أن الأضرار التي لحقت بالمستودع كانت نتيجة سقوط صاروخ من نوع "قسام" المحلي الصنع في غزة.¹¹⁴

2.1.4 اتساع دائرة الخوف

بدأ إطلاق قذائف المورتر من غزة على سديروت، وهي مدينة تضم نحو 20,000 من السكان وتبعد قرابة 1.5 كيلومتراً عن غزة، وعلى محيطها، كما على القرى القريبة منها، في 2001. وتبع ذلك إطلاق صواريخ "قسام" البدائية المحلية الصنع، ابتداءً ضمن مدى لا يزيد على 3 - 4 كيلومترات، ليتم تطويرها تدريجياً بحيث أصبح مداها 12 - 15 كيلومتراً بحلول 2005.¹¹⁵

وفي السنوات الأخيرة، أخذت صواريخ "قسام" الأبعد مدى التي تطلق من غزة في الوصول إلى مناطق أبعد داخل إسرائيل، وعلى وجه الخصوص إلى عسقلان، وهي مدينة رئيسية تبعد نحو 20 كيلومتراً إلى الشمال من غزة، ويصل عدد سكانها إلى 120,000 نسمة. وبينما ظلت صواريخ "قسام" تسقط، في معظمها، على جنوب المدينة، بعيداً عن المناطق المأهولة، في بداية الأمر، إلا أن صواريخ من طراز "غراد" تم تهريبها، على ما يبدو، من خارج غزة، أخذت تصل منذ أوائل 2008 إلى وسط وشمال عسقلان، وكذلك إلى نيتيفوت، وعلى بعد نحو 20 كيلومتراً إلى الشرق من غزة.



الشكل III منزل بن ديان في عسقلان بعد إصابته بصاروخ فلسطيني في 12 يناير/كانون الثاني 2009 © منظمة العفو الدولية

وفي السنوات الأخيرة، ارتحل ما بين 10 و12 بالمئة من سكان سديروت، البالغ عددهم نحو 20,000، إلى أجزاء أخرى من البلاد، بعيداً عن مرمى الهجمات الصاروخية. وقد عانى الوضع الاقتصادي في المدينة جراء ذلك، بينما أجبر العديد من المصالح التجارية على إغلاق أبوابه. وكان من الممكن أن يغادر العديد من سكان المدينة أيضاً لو سمحت ظروفهم بذلك، إذ غدا من غير الممكن بالنسبة إليهم بيع أو تأجير بيوتهم.

وتشير تقارير العاملين في مجال الطوارئ والإنعاش والعاملين الاجتماعيين إلى معدلات عالية من الشعور بالقلق

والاضطرابات العصبية المترتبة على الصدمة بين الأطفال والكبار على السواء. وأبلغت داليا يوسف من مركز هوسن، الذي يوفر الدعم النفسي وإعادة التأهيل للمجتمع المحلي، منظمة العفو الدولية بأن تكرار الهجمات في السنوات الأخيرة قد أثر بصورة كبيرة على الصحة العقلية للأطفال والكبار على حد سواء داخل سديروت وفي محيطها، وتقول: "الأطفال يخافون من النوم وحدهم، ومن أن يبقوا وحدهم، وحتى من أن يذهبوا إلى المرحاض وحدهم. ويشعرون بأن والديهم غير قادرين على حمايتهم. وقد أصبح من المظاهر المعتادة أن يبيلوا أنفسهم أثناء النوم جراء القلق وعدم الشعور بالأمان. ويشعر أبائهم وأمهاتهم بالمثل بالقلق والإحباط. وقد غدا من الصعب حتى الحديث عن الاضطرابات العصبية المترتبة على الصدمة نظراً لتجدد الصدمة يومياً طالما تواصل سقوط الصواريخ، فنحن لسنا حتى في مرحلة ما بعد الصدمة".

وقد تحدث موفدو منظمة العفو الدولية إلى عدة مدنيين إسرائيليين ممن يعانون من عواقب الهجمات الصاروخية الفلسطينية.

غيوت أراغون، على سبيل المثال، ممرضة في مستشفى بارزيلي في عسقلان أصيبت بجروح جراء انفجار صاروخ في غرفة نوم ابنها، نير، البالغ من العمر أربع سنوات، في 15 يناير/كانون الثاني 2008. ونجا بجلده دون إصابة، إلا أن ابنة الحيران، **ليور بن شيميل**، البالغة من العمر خمس سنوات، أصيبت بجروح. وفي يناير/كانون الثاني 2009، أبلغت غيوت أراغون منظمة العفو الدولية ما يلي:

"لم تكن هناك صفارة إنذار تخبرنا بقدوم صاروخ. وعم الظلام كل ما حولي وغطاني الغبار وللحظة اعتقدت أن الحاسوب قد انفجر. ثم سمعت نير يصرخ "أمي" ولكنني لم أسمع صوت ليور ولم أستطع الوقوف؛ وكان الأمر وكأن دماغه قد فصل عن جسدي. فزحفت لأبحث عن ليور. فوجدت يدها وأمسكت بها وسحبته من بين الأنقاض والقطع المعدنية المشظاة التي هبطت من السقف. وكان نير ما زال واقفاً في الصالة وقد تمكن من دفع باب غرفة النوم بحيث انفتح قليلاً. تبعته مصدر الضوء نحو الصالة ووجدته هناك. لم أكن قد أدركت أن وجهي مغطى بالدماء التي نزلت من جروح رأسي إلى أن رأيت رد فعل نير. إذ انقطعت أنفاسه من الخوف. فحملته وحملت ليور إلى الطابق السفلي. وبدا ذلك وكأنه الأبدية مع أنه جرى كله في ثوان قليلة.

"بقيت معتلة الصحة طيلة فترة ما تبقى من السنة. وفي نهاية المطاف تمكنت من العودة إلى العمل بدوام جزئي في نهاية ديسمبر/كانون الأول، ولكن العملية العسكرية في غزة بدأت في اليوم التالي، ولم أتمكن من مواجهة ذلك. أخذت إجازة وذهبت إلى أختي، في الشمال، مع الأطفال.

"إبني إسحق، البالغ من العمر 10 سنوات، يخاف الآن من البقاء في غرفة النوم وحده، بينما لا يزال نير يبول في فراشه منذ الهجوم. وقد تأثرت قدرته على السمع وما زلنا نذهب إلى المستشفى لإجراء الفحوصات كما نزور طبيبة نفسية متخصصة بالأطفال. ولكن من الصعب المضي في الحياة قُدماً، فكل صفارة إنذار تجلب معها المخاوف والتوتر من جديد".



غيوت أراغون تكشف عن الجروح التي تسببت بها الشظايا © private

3.1.4 أسباب الهجمات الصاروخية كما تسوقها الجماعات المسلحة
تشن جميع الجماعات الفلسطينية المسلحة هجمات بقذائف المورتر والصواريخ، بوتائر متباينة. والجماعات
الرئيسية هي: كتائب عز الدين القسام، الجناح المسلح لحماس؛ وسرايا القدس، الجناح المسلح لمنظمة الجهاد
الإسلامي؛ وكتائب أبو علي مصطفى، الجناح المسلح للجهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ وألوية الناصر صلاح الدين،
الجناح المسلح للجان المقاومة الشعبية؛ وكتائب شهداء الأقصى، الجناح المسلح لفتح؛ والجهة الديمقراطية لتحرير
فلسطين.¹¹⁶

وتعلن الجماعات المسلحة في العادة مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ وغيرها من الهجمات، مع أنه من الصعب في
كثير من الأحيان التحقق من ادعاءاتها، حيث تعلن جماعات مختلفة مسؤوليتها المنفصلة عن الهجمات نفسها، على
ما يبدو، وتبالغ في بعض الأحيان في حديثها عن عدد الهجمات وطبيعتها ونتائجها.

وأثناء عملية "الرصاص المسكوب"، أعلنت كتائب القسام على موقعها الإلكتروني مسؤوليتها عن معظم الصواريخ
التي أطلقت على إسرائيل، وبالتفصيل: 345 صاروخاً من نوع "قسام"، و213 صاروخاً من نوع "غراد"، و402
قذيفة مورتر؛¹¹⁷ بينما قالت كتائب أبو علي مصطفى إنها أطلقت 177 صاروخاً و115 قذيفة مورتر؛¹¹⁸
وذكرت كتائب الأقصى أنها أطلقت 170 صاروخاً والعشرات من قذائف المورتر؛¹¹⁹ وسرايا القدس 158 صاروخاً
و77 قذيفة مورتر.

وتزيد الأرقام الفلسطينية المعلنة والبالغة 1,063 صاروخاً بشكل ملحوظ عن الرقم الذي أعلنته إسرائيل رسمياً،
حيث قالت إن 776 صاروخاً سقطت ضمن الأراضي الإسرائيلية أثناء الأيام الاثنتين والعشرين لعملية "الرصاص

المسكوب".¹²⁰

وعادة ما يقول قادة حماس والمنظمات السياسية والأجنحة المسلحة التابعة لها، والناطقون باسمها، في بياناتهم إن الهجمات الصاروخية التي تستهدف المدن والقرى الإسرائيلية القريبة تتم للرد على أعمال قتل الفلسطينيين وغير ذلك من الهجمات التي تشنها القوات الإسرائيلية على غزة أو في الضفة الغربية، أو رداً على الحصار الإسرائيلي لغزة. وفي بعض الأحيان، تأتي هذه البيانات على ذكر هجمات إسرائيلية بعينها أو عمليات اغتيال لقادتها أو لمقاتليها، أو تشير إلى الهجمات أو الانتهاكات الإسرائيلية الأخرى بصورة عامة.

ففي رسالة مفتوحة لخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس الذي يتخذ من دمشق مقراً له، قال في 6 يناير/كانون الثاني 2009 إن "منطق أولئك الذين يطالبوننا بوقف المقاومة عبثي. فهم يعفون من المسؤولية المعتدي والمحتل - المدجج بأشد الأسلحة فتكاً وتدميراً - بينما يوجهون اللوم إلى الضحية وإلى السجن والمحتل. وصواريخنا المتواضعة المحلية الصنع هي صرخة احتجاج ضد العالم".¹²¹

وفي 17 يناير/كانون الثاني 2009، صرح ناطق بلسان "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" بأن "الصواريخ تحسيد عملي ورمزي لمقاومتنا للمحتل. وهي تذكير دائم بأن المحتل ليس في حقيقة الأمر سوى محتل، وبأنه مهما مارس علينا من أشكال الحصار والمذابح وأحاطنا بالجدران وأنكر علينا حاجتنا الأساسية لحياتنا، سنواصل المقاومة وسنواصل التمسك بثبات بحقوقنا الأساسية، ولن نسمح بتدميرها. وما دام هناك صاروخ واحد يطلق في اتجاه المحتل، فإن شعبنا ومقاومتنا وقضيتنا تظل حية ... وقد قامت [كتائب أبو علي مصطفى] بثبات بإطلاق الصواريخ بصورة يومية ...".¹²²

وأعلنت "كتائب الأقصى" في بيان لها بتاريخ 19 يناير/كانون الثاني 2009 أنها قد أطلقت ما يربو على 170 صاروخاً وعشرات قذائف المورتر "للدفاع عن شعبنا في قطاع غزة".¹²³

وقد دأبت منظمة العفو الدولية بصورة متكررة على إدانة الهجمات الصاروخية الفلسطينية ضد المراكز السكانية المدنية الإسرائيلية، كما أثارَت بواعث قلقها بشأن هذه الهجمات مع قادة وأعضاء الأجنحة السياسية والمسلحة لمختلف الفصائل والجماعات الفلسطينية. وحاجت الجماعات في ردودها على ذلك بأنه ليس لديها سلاح آخر، ولا أية طريقة أخرى للحصول على أسلحة دقيقة التهديد مثل تلك التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي. وتقول أيضاً إنها بذلك إنما ترد على الهجمات الإسرائيلية التي قتلت ما يربو على 1,000 فلسطيني مقابل كل إسرائيلي قتلتها الصواريخ.



صواريخ فلسطينية جرى تجميعها في مركز شرطة عسقلان، إسرائيل © منظمة العفو الدولية

كما حاجج البعض بأن الهجمات موجهة نحو القواعد أو المواقع العسكرية الإسرائيلية في المدن والقرى أو في المناطق المحيطة بها في جنوب إسرائيل، وبأن القرى الإسرائيلية المحيطة بغزة هي في معظمها قواعد عسكرية. وبينما يحتمل أن تصيب بعض الصواريخ أهدافاً عسكرية، الأمر الذي تعتبره الجماعات شأناً أكثر قيمة من الناحية الاستراتيجية، إلا أن هذه المحاجة تظل تفتقر إلى البرهان سواء بسبب الطبيعة العشوائية الواضحة للهجمات أو بسبب حقيقة أن هذه الصواريخ لا تصيب، عندما تصيب أحداً، سوى المدنيين. وحاجج ناطقون آخرون باسم المنظمات الفلسطينية بأن الصواريخ نادراً ما تكون مميتة، وبأن الهدف الرئيسي منها هو "تعكير صفو" الحياة في إسرائيل ما دامت إسرائيل لا تسمح للفلسطينيين بأن يعيشوا حياة طبيعية.

إن هذه المحاججات جميعاً غير مقبولة بموجب القانون الإنساني الدولي. وسواء أدت الهجمات فعلياً إلى إصابات في صفوف المدنيين أم لا فإنها تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، الذي يحظر أيضاً الهجمات الهادفة إلى ترويع السكان المدنيين. كما إن أنماط الهجمات وتصريحات أعضاء الجماعات الفلسطينية وقادتها تشير أيضاً إلى أنهم لا يشعرون بأي وخز ضمير بشأن الهجمات ضد المدنيين، وإلى أنهم يشنون هذه الهجمات في واقع الأمر بقصد قتل المدنيين الإسرائيليين وإلحاق الإصابات بهم. ومثل هذه الهجمات تمثل جرائم حرب.

2.4 أنماط السلوك التي تعرّض المدنيين الفلسطينيين للخطر

عرضت "حماس" والجماعات المسلحة الأخرى المدنيين الفلسطينيين للخطر كذلك بعدم اتخاذها جميع الاحتياطات الممكنة أثناء قيامها بأنشطتها العسكرية، ولا سيما بإطلاقها الصواريخ من مناطق سكنية وتخزين الأسلحة والمتفجرات والذخائر في هذه المناطق. كما انتشرت وسط السكان المدنيين، مع أن تحاشي ذلك أمر صعب نتيجة صغر مساحة قطاع غزة واكتظاظه بالسكان، وليس ثمة أدلة على أنه قد فعلت ذلك بقصد اتخاذ المدنيين دروعاً

بشرية لها. فالكثافة السكانية العالية للغاية لغزة، وهي المنطقة الضيقة التي تشكل إحدى أكثر مناطق العالم اكتظاظاً بالسكان، تستتبع تحديات إضافية لجميع الأطراف المشاركة في نزاع ما أو في مواجهات مسلحة.

وبغض النظر عن هذه الصعوبات، فإن على "حماس" وعلى غيرها من الجماعات المسلحة واجباً في أن تتحاشى السلوك الذي يعرض السكان المدنيين للخطر، سواء عن قصد أو نتيجة التهور، كما إن عليها واجباً في أن لا تستخدم السكان المدنيين غطاءً لأنشطتها العسكرية. فاستخدام المدنيين لحماية هدف عسكري – الأمر الذي كثيراً ما يشار إليه بعبارة استخدام "الدروع البشرية" – جريمة حرب طبقاً للقانون الدولي (أنظر الفصل 5).

1.2.4 إطلاق الصواريخ والقتال من المناطق السكنية وتخزين الأسلحة فيها
عُرِضت "حماس" وغيرها من الجماعات الفلسطينية المدنيين للخطر بإطلاقها الصواريخ من أحياء سكنية مأهولة. وفي واحدة من هذه الحالات، أبلغ السكان منظمة العفو الدولية أن مقاتلي "حماس" قد أطلقوا صاروخاً أثناء الليل من باحة مدرسة حكومية في وسط مدينة غزة إبان عملية "الرصاص المسكوب"، عندما كانت المدرسة مغلقة الأبواب، وأن المقاتلين لقوا مصرعهم جراء ضربة جوية إسرائيلية في الشارع أثناء مغادرتهم ساحة المدرسة. وفي حالة أخرى، رأى أحد المقيمين مقاتلين تابعين لحماس ينصبون منصة لإطلاق الصواريخ وسط الطريق في مدينة غزة أثناء الليل.

وفي منطقة أخرى من مدينة غزة، دلّ أحد السكان مندوبي منظمة العفو على مكان أطلق منه أحد الصواريخ: وهو فسحة صغيرة من الأرض تبعد نحو 50 متراً عن منازل مأهولة. وأظهر شريط تلفزيوني بثته فضائية "العربية" أثناء عملية "الرصاص المسكوب" مراسلته، التي أخذت على حين غرة على ما يبدو، وهي تقول إنهما سمعت صوت صاروخ يطلق من الشارع القريب من المبنى الذي يضم مكتب المحطة التلفزيونية في وسط مدينة غزة.¹²⁴

بيد أن منظمة العفو الدولية لم ترَ أية شواهد على أن صواريخ قد أطلقت من منازل أو مبان سكنية أثناء وجود مدنيين في هذه المباني.

وفي غزة، دخل المقاتلون الفلسطينيون، مثلهم مثل الجنود الإسرائيليين، في مواجهات مسلحة في محيط مبان سكنية كان سكانها ما زالوا يقيمون فيها، مما عرضهم للخطر. وقد حدد مواقع هذه المواجهات في معظم الأحيان سلوك القوات الإسرائيلية، التي دخلت غزة بدباباتها وحاملات جنودها المصفحة، واتخذت مواقع لها في عمق الأحياء السكنية.

وأبلغ أحد المقيمين في حي من أحياء وسط مدينة غزة منظمة العفو الدولية أنه ومع دخول القوات الإسرائيلية غزة، ومع انتشار إشاعات بأنها سوف تتوغل نحو وسط المدينة، نصب مقاتلو "حماس" مدفعاً ألياً من عيار 50 مم في الشارع قرب زاوية المبنى الذي يسكنه. فأخذ أطفاله وذهب إلى مكتبه للنوم فيه لأنه لم يكن أمامه سوى ذلك، نظراً لأن أقاربه يعيشون في مناطق أكثر انكشافاً في الضواحي، وأجبروا هم أنفسهم على مغادرة منزلهم. وفي اليوم التالي، لم يعد المدفع الرشاش موجوداً في المنطقة. ولم يعرف السبب.

وكما أكدت شهادات وصور الجنود الإسرائيليين التي نشرت في مجلة الجيش الإسرائيلي *باماتشانه* وظهرت في شريط تلفزيوني متوافر على الموقع الإلكتروني للجيش الإسرائيلي، دارت مواجهات قتالية استخدمت فيها القوات الإسرائيلية والمقاتلون الفلسطينيون، على السواء، تكتيكات متشابهة، بما في ذلك القتال من بيت إلى بيت في مناطق سكنية هجرها سكانها المدنيون إلى حد كبير، ولكن أيضاً في مناطق بقي سكانها فيها محاصرين في منازلهم.

وقامت منظمة العفو الدولية كذلك بجمع شهادات من السكان المقيمين ووجدت أدلة على وجود قوات إسرائيلية في منازل فلسطينية على طول الجناح الشرقي من غزة، وبخاصة في محيط مدينة غزة وفي شمالي المدينة.

وفي أحسن الأحوال، تعرضت البيوت الخالية التي استخدمها أي من الجانبين لأضرار نتيجة القتال، بينما تعرضت للتدمير في الحالات الأسوأ. وأبلغ أحد المقيمين في عزبة عبد ربه منظمة العفو أن مسلحين فلسطينيين اتخذوا من أحد البيوت الخالية موقعاً لهم وقاموا بالاشتباك مع جنود إسرائيليين في دباباتهم وآخرين من المشاة حول البيت وداخل البيوت المجاورة. وقال إن الجنود الإسرائيليين كانوا يحتجزون سكان بعض البيوت "كدروع بشرية".

وكانت "حماس" والجماعات الأخرى قد دأبت بصورة عامة على تخزين الأسلحة في مناطق مدنية، وليس ثمة سبب يدعو إلى الاعتقاد أن الأمر كان مختلفاً أثناء عملية "الرصاص المسكوب". وبفعلها ذلك، عرضت هذه الأماكن لأن تصبح أهدافاً محتملة للهجمات، ولذا فهي قد عرضت المدنيين الذين كانوا هناك للخطر. بيد أن القتال في المناطق الحضرية بحد ذاته لا يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، ولكن على الأطراف المشاركة في العمليات العدائية في منطقة مأهولة بالسكان واجباً في أن تميز بين الأهداف، وفي أن تتأكد بحسب أفضل ما لديها من قدرات من توجيه هجماتها نحو أهداف عسكرية فقط. وتملك القوات الإسرائيلية طيفاً متنوعاً من الأسلحة عالية الدقة والقادرة على تحديد الهدف بدقة تصل حتى مسافة متر واحد فقط، ما يجعل من مهاجمتها المدنيين والأهداف المدنية يتهور لأنهم وببساطة موجودون في المحيط الذي يتواجد فيه المقاتلون أو الأهداف العسكرية أمراً لا يمكن تبريره.

2.2.4 المزاغم الإسرائيلية بشأن استخدام "الدروع البشرية"

كررت الحكومة الإسرائيلية ومسؤولون وناطقون باسم الجيش الإسرائيلي مزاعم بأن "حماس" قد استخدمت "دروعاً بشرية". وفي ردهم على أية أسئلة بشأن الهجمات التي قامت بها قواتها ضد مدنيين فلسطينيين أو أهداف مدنية، أو بشأن الآثار التي رتبها عمليات قواتها على السكان المدنيين في غزة، ظل المسؤولون الإسرائيليون على الدوام يردون بأنه ينبغي تحميل المسؤولية لحماس عن أية أضرار الحقتها الهجمات الإسرائيلية بالمدنيين. وعلى وجه التحديد، اتهموا "حماس" باستخدام السكان المدنيين في أنشطتها العسكرية "كدروع بشرية" عن قصد بسبب تواجد مقاتليها في المدن والقرى؛ وتخزين الصواريخ وغيرها من الأسلحة في مناطق مأهولة؛ وإطلاق الصواريخ من مواقع قريبة من المباني المدنية؛ واتخاذها المباني السكنية غطاء لها بعد إطلاق الذيران. وطلبت منظمة العفو الدولية في عدة مناسبات من السلطات الإسرائيلية تزويدها بمعلومات تثبت مزاعمها بشأن استخدام "حماس" المدنيين في غزة دروعاً لها، إلا أنها لم تتلق حتى الآن أي رد على ذلك.

وتحاجج "حماس"، على الجانب الآخر، بأن من الطبيعي لها بصفتها حزباً سياسياً ومنظمة اجتماعية وجماعة مسلحة أن تتواجد بين السكان في مختلف أنحاء قطاع غزة. ولا يجادل المقاتلون المنتمون إلى جماعات مسلحة أخرى بشأن صحة هذا الموقف، وإنما يطرحون الادعاءات نفسها في حقيقة الأمر. إذ يشيرون إلى أن أي قتال وقع في غزة كان جراء غزو القوات الإسرائيلية لغزة، التي استخدمت في دخولها إلى المناطق السكنية الدبابات والقوات البرية، واحتلت بيوت المدنيين لتتخذ منها مواقع عسكرية تشن منها هجماتها. ويؤكدون أن المواجهات المسلحة التي كانت تدور في المناطق السكنية أو بالقرب منها كانت تهدف إلى مقاومة الهجمة البرية الإسرائيلية وينكرون وجود أي سياسة تعرّض المدنيين للخطر أو لاتخاذ المدنيين غطاء لهم.

وتعترف الجماعات صراحة بأن مقاتليها ومرافقها العسكرية موجودة داخل المدن والقرى في غزة، ولكنها تحاجج بأن دورها هو الدفاع عن مجتمعاتها ضد الهجمات والغزوات الإسرائيلية. وتقول إنه لا خيار أمامها بالنسبة لمسرح عملياتها، كما تشير إلى الهجمات الإسرائيلية المتكررة ضد منازل المدنيين والأهداف المدنية التي لم يكن للمقاتلين أو

للأسلحة أي وجود فيها كدليل على أن القوات الإسرائيلية لا تميز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية.

وتنفي بعض الجماعات المسلحة أنها قد أطلقت صواريخ من مناطق مأهولة أو قامت بتخزينها فيها، بينما تحتاج أخرى بأنها تقوم بمجرد الدفاع عن مجتمعاتها، وبأن القوات الإسرائيلية قد دأبت على استهداف المدنيين من غير المنخرطين في أنشطة عسكرية وأماكن لم يحدث أن استخدمت لشن الهجمات.

ولم تعثر منظمة العفو الدولية، من جانبها، على أية أدلة بأن "حماس" أو سواها من الجماعات الفلسطينية قد قامت بخرق قوانين الحرب إلى المدى الذي دأبت إسرائيل ترداده على نحو متكرر. وعلى وجه الخصوص، لم تعثر على أية شواهد على أن "حماس" أو مقاتلي جماعة أخرى قد وجهوا تحركات المدنيين نحو تشكيل درع بشري لأهداف عسكرية ضد الهجمات. وعلى العكس من ذلك، عثرت منظمة العفو الدولية على شواهد مؤكدة تشير إلى أن القوات الإسرائيلية قد عمدت في عدة مناسبات أثناء عملية "الرصاص المسكوب" إلى إجبار المدنيين الفلسطينيين على القيام بدور "الدروع البشرية". وفي كل الأحوال، لا يني القانون الإنساني الدولي يوضح بأن استخدام أي طرف "للدروع البشرية" لا يعفي الطرف المهاجم من واجباته القانونية فيما يتعلق بالمدنيين.

وقد أجرى موفدو منظمة العفو الدولية مقابلات مع العديد من الفلسطينيين الذين اشتكوا من سلوك "حماس"، ولا سيما بشأن قمع حماس وهجماتها ضد معارضيه، بما في ذلك أعمال قتل وتعذيب واعتقال تعسفي،¹²⁵ بيد أنهم لم يسمعوها أي رواية من هؤلاء بأن "حماس" قد استخدمتهم "دروعاً بشرية".

وبالنسبة للحالات التي تقصتها منظمة العفو الدولية بشأن مقتل مدنيين في الهجمات الإسرائيلية، لم يكن بالإمكان تفسير هذه الوفيات على أنها كانت نتيجة وجود مقاتلين يتخذون من هؤلاء المدنيين "دروعاً" لهم، كما يدعي الجيش الإسرائيلي عموماً. ففي جميع الحالات التي تقصت منظمة العفو بشأنها والمتعلقة بمقتل عائلات جراء تعرض بيوتها للقصف الجوي الإسرائيلي، على سبيل المثال، لم يكن أي من هذه البيوت التي قصفت قد استخدمت من قبل جماعة مسلحة للقيام بأنشطة عسكرية. وبالمثل، لم يكن هناك أي تواجد لمقاتلين في البيوت التي قصفت بصواريخ أو بقذائف دبابات عالية الدقة وقتل فيها مدنيون وهم داخل بيوتهم، إذ تبين لمندوبي منظمة العفو أنه ليس ثمة مؤشرات على أن أية مواجهات مسلحة أو أية أنشطة عسكرية قد وقعت في المحيط المباشر لهذه البيوت وقت الهجوم.

وبينما لا يجادل أحد بشأن وجود مقاتلي "حماس" وغيرهم من المقاتلين، وبشأن وجود الأسلحة، ضمن المناطق المدنية، إلا أن هذا لا يشكل دليلاً قاطعاً على أنه ثمة نية في استخدام المدنيين "دروعاً بشرية". فوجود الأسلحة في المناطق السكنية أمر يرجح، على سبيل المثال، أن يكون حصيلة ثقافة حمل السلاح المتنامية في غزة وتزايد التوترات بين الفصائل الفلسطينية، التي أدت إلى تكديس "حماس" و"فتح"، وكذلك بعض الجماعات الأخرى، الأسلحة في أماكن في متناول اليد بغرض استخدامها إذا ما تجددت اشتباكات السنوات الأخيرة فيما بينها.¹²⁶

على الجانب الآخر، ليست مسألة القرب الشديد للقوات العسكرية والأسلحة من المناطق المدنية بالأمر غير العادي في إسرائيل. فمقر قيادة الجيش الإسرائيلي يقع في وسط منطقة مكتظة بالسكان في وسط تل أبيب. بينما تنتشر القواعد والمنشآت العسكرية في عسقلان وسدروت وبيت السبع وغيرها من مدن جنوب إسرائيل، وكذلك في مناطق أخرى من البلاد، داخل المناطق السكنية وحولها، بما في ذلك في الكيبوتسات والقرى. وأثناء عملية "الرصاص المسكوب"، كانت هناك مواقع وأنشطة عسكرية إسرائيلية أكثر من المعتاد بالقرب من المناطق المدنية في جنوب إسرائيل، بينما شنت القوات الإسرائيلية هجمات يومية بالمدفعية وبغيرها من الأسلحة على غزة انطلاقاً من هذه

المناطق على طول محيط قطاع غزة.

وبينما لا تشكل موضعة "حماس" وإسرائيل مقاتلين ومجموعة متنوعة من الأسلحة داخل المدن والقرى دليلاً بحد ذاته على استخدام "الدروع البشرية"، فإنها لا ترقى إلى مستوى الانتهاك لواجب اتخاذ الاحتياطات الضرورية لحماية المدنيين الخاضعين لسيطرتها من أخطار العمليات العسكرية "إلى الحد الأقصى الممكن"، وعلى وجه الخصوص "بتجنب موضعة الأهداف العسكرية داخل مناطق مكتظة بالسكان أو في محيطها". ومع ذلك، كان من الواجب على القوات الإسرائيلية والمقاتلين الفلسطينيين، في جميع الأوقات، تطبيق مبدأ التمييز والتناسب، واتخاذ التدابير الاحترازية التي يقتضيها القانون الإنساني الدولي عند شن الهجمات.

3.2.4 المسؤولية عن سلامة السكان المدنيين في غزة

"حماس" وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة ليست أطرافاً في المعاهدات الدولية. غير أن عليها واجباً بمقتضى القانون الدولي الإنساني، مثلها مثل الدول الأطراف في نزاع مسلح، باتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان عدم تعرض المدنيين الخاضعين لسيطرتها للأذى بسبب مخاطر العمليات العسكرية.¹²⁷

وتظل مسألة أي الأطراف يمارس السيطرة الفعلية على السكان المدنيين في غزة أمراً أشد تعقيداً منه في أي مكان آخر بسبب مجموعة الظروف التالية:

(1) فإسرائيل، كسلطة احتلال، تمارس السيطرة الفعلية على حدود قطاع غزة البرية ومجالها الجوي ومياهها الإقليمية. وهذا أمر ذو أهمية قصوى فيما يخص المسائل المتعلقة بالإجلاء، نظراً لأن المقيمين في القطاع لا يستطيعون مغادرته ما لم تسمح لهم إسرائيل بذلك.¹²⁸ وإبان النزاع، سمحت إسرائيل للمواطنين الأجانب وأفراد الطائفة المسيحية الصغيرة في غزة بمغادرة القطاع، غير أن هذا التدبير الاستثنائي لم ينسحب على بقية سكان غزة.¹²⁹ وتأثرت القدرة على الحركة داخل القطاع سلباً بصورة إضافية عندما قامت القوات الإسرائيلية باتخاذ مواقع لها داخل القطاع في 3 يناير/كانون الثاني، ما شطر القطاع إلى قسمين وجعل من التنقل داخله أمراً في غاية الخطورة.¹³⁰

(2) وإسرائيل والمجتمع الدولي يعترفان بالسلطة الفلسطينية، وليس بإدارة الأمر الواقع التابعة لحماس، باعتبارها الكيان الإداري المسؤول عن الشؤون الداخلية لقطاع غزة، رغم أن السلطة الفلسطينية لا تكاد تمارس أي دور من هذا القبيل في غزة، إن كان لها دور.

(3) وإسرائيل تعتبر إدارة الأمر الواقع التي تمارسها "حماس" في غزة بمجملها، وليس فحسب جناحها العسكري، هدفاً مشروعاً، بما في ذلك مؤسساتها المدنية بطبيعتها، وإن كانت تحت سيطرة "حماس"، ولا تشارك مباشرة في الأعمال العدائية، وهي مسؤولة بحكم الأمر الواقع عن تقديم الخدمات للسكان (من قبيل الشرطة المدنية، والدفاع المدني، وخدمات الطوارئ، والقضاء).

(4) وفضلاً عن "كتائب القسام"، الجناح العسكري لحماس، ثمة جماعات مسلحة أخرى تابعة لفصائل سياسية فلسطينية أخرى لا تخضع لسيطرة حماس – وكثيراً ما تكون مناهضة لها – ولا تشارك في النزاع (أنظر الفصل 3.1.4 للاطلاع على التفاصيل). والعلاقات بين هذه الجماعات المختلفة تتباين إلى حد كبير. ففي بعض الأحيان، تتعاون بعضها (بدرجات متفاوتة) مع "حماس"، ويصل ذلك أحياناً إلى القيام بهجمات مشتركة معها، بينما

تتصرف في أحيان أخرى على نحو مستقل، وتشتبك فيما بينها في بعض الأحيان. ولا تعتمد درجة التعاون أو الاقتتال الداخلي بين الجماعات المختلفة بالضرورة على قرار القيادة المركزية لكل جماعة، ويمكن أن يكون ذلك رهناً بالعلاقات فيما بينها على المستوى المحلي. ومع أن العلاقة التي سادت بين الجماعات التابعة "لفتح" و"لحماس" غالباً ما كانت علاقة صراع فيما بينها في السنوات الأخيرة، إلا أن الغلبة كثيراً ما كانت للعلاقات الشخصية المحلية على الاعتبارات التنظيمية. ويمكن للتعاون أو الاقتتال أن يخضعاً كذلك للاعتبارات المؤقتة. فعلى سبيل المثال، اصطدمت القوات والمليشيات التابعة لحماس أحياناً، عندما قامت هذه بإعلان وقف لإطلاق النار مع إسرائيل ووقوف إطلاق الصواريخ وغيرها من الهجمات ضدها، مع الجماعات الأخرى التي لم تحترم وقف إطلاق النار. وكثيراً ما يؤدي اشتداد الهجمات والتوغلات الإسرائيلية داخل قطاع غزة إلى تراجع مستوى الاقتتال الداخلي بين الجماعات المختلفة، غير أنه يزداد حدة في بعض الأحيان. فخلال عملية "الرصاص المسكوب"، اتهم بعض مقاتلي "فتح" "حماس" بمنعهم من مقاتلة القوات الإسرائيلية، بينما اتهمت "حماس" بعض مؤيدي "فتح" بأنهم "متعاونون" مع القوات الإسرائيلية وقامت باضطهادهم.¹³¹

وعلى الرغم من التعقيد الناجم عن هذه العوامل، فإن "حماس"، بصفتها سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، تتقاسم المسؤولية عن سلامة المدنيين الذين يخضعون فعلياً لسيطرتها وعن رفاههم.

5. القانون الدولي والنزاع في غزة وجنوب إسرائيل

تنطبق عدة منظومات للقانون الدولي على النزاع في غزة وجنوب إسرائيل إبان فترة عملية "الرصاص المسكوب".

■ فيتضمن القانون الدولي الإنساني، المعروف أيضاً بقوانين المنازعات المسلحة، قواعد لحماية المدنيين وغيرهم من الأفراد غير المشاركين في العمليات القتالية، وكذلك قواعد لتنظيم وسائل وأساليب الأعمال الحربية. كما يتضمن قواعد تفرض واجبات على القوة التي تحتل أراضي دولة أخرى. والقانون الدولي الإنساني ملزم لجميع أطراف النزاع المسلح، بما فيها الجماعات المسلحة غير التابعة لدولة ما.

■ وينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في وقت السلم وإبان النزاع المسلح، على السواء، وهو ملزم من الناحية القانونية للدول ولقواتها المسلحة ولغيرها من وكلاء الدولة. وينشئ القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في الانتصاف لضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقهم في المقاضاة والحقيقة والتعويضات.

■ ويُنشئ القانون الجنائي الدولي المسؤولية الجنائية الدولية عن انتهاكات وخروقات يعينها للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، من قبيل جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجريمة الإبادة الجماعية، وكذلك التعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والاختفاء القسري.

1.5 القانون الإنساني الدولي

القانون الدولي الإنساني مجموعة من القواعد والمبادئ غرضها الرئيسي هو الحد، إلى أقصى مدى ممكن، من المعاناة الإنسانية في أوقات النزاع المسلح. وهو ينشئ معايير للسلوك الإنساني وحدوداً للوسائل والأساليب التي تسلكها العمليات العسكرية. ويسعى بالدرجة الأولى إلى حماية من لا يشاركون في الأعمال العدائية، ولا سيما المدنيين، وكذلك المقاتلين من المرضى والجرحى والأسرى.

وتشمل الصكوك الرئيسية للقانون الدولي الإنساني اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها لعام 1977. وإسرائيل طرف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، بيد أنها ليست طرفاً في البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الإضافي الأول)، والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة التي ليس لها طابع دولي (البروتوكول الإضافي الثاني).

غير أن إسرائيل ملزمة بقواعد البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني، اللذين يشكلان جزءاً من القانون الدولي العرفي، ولذا فهما ملزمان لجميع أطراف النزاع. أما "حماس" فليست طرفاً في المعاهدات الدولية، ولكنها ملزمة بالقواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني، التي تنطبق على جميع الأطراف في نزاع مسلح. وتعتبر الأحكام الأساسية للبروتوكول الإضافي الأول، بما فيها القواعد المدرجة فيما يلي في الفصل 3.1.5، جزءاً من القانون الدولي الإنساني

العرفي، وبذا فهي ملزمة لجميع الأطراف في النزاعات، الدولية منها والتي ليس لها طابع دولي.

1.1.5 النزاع المسلح الدولي أو غير الدولي

احتلال قطاع غزة هو نتيجة لنزاع مسلح دولي يحكمه القانون الدولي الإنساني المنطبق على الاحتلال الناجم عن الحرب (أنظر فيما يلي الفصل 2.1.5).

وفي الظروف العادية، تكون القوة المحتلة ملزمة بمعايير تنفيذ القوانين المنبثقة عن قانون حقوق الإنسان أثناء حفاظها على النظام في المنطقة المحتلة. وعلى سبيل المثال، تتطلب هذه من سلطة الاحتلال السعي إلى القبض على أعضاء الجماعات المسلحة ممن يشتبه في أنهم يقومون بهجمات، لا إلى أن تقتلهم، وكذلك إلى استخدام الحد الأدنى من القوة الضروري لمواجهة أي تهديد أمني.

بيد أنه إذا ما نشأ وضع يحدث فيه القتال داخل الأراضي المحتلة إلى حد موصوف من حيث نطاقه وشدته، فإن قواعد القانون الدولي الإنساني تغدو هي المعايير التي تحكم المسار الإنساني للحرب، إلى جانب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة. وعندما يندلع القتال إبان فترة احتلال طويل الأجل بين سلطة الاحتلال (دولة) وجماعات مسلحة لا تتبع دولة، فإن هذا الوضع يكتسب عموماً صفة نزاع مسلح ذي طابع غير دولي، وتحكم مثل هذا القتال القواعد التي تحكم سير العمليات العدائية (أنظر فيما يلي الفصل 3.1.5). بيد أنه وحتى عندما يندلع نزاع ما، تظل مسألة أي المعايير هي التي تنطبق عليه تعتمد على الظروف المحيطة بحالة بعينها. فعلى سبيل المثال، في حالة خروج مظاهرة إبان النزاع، تنطبق معايير تنفيذ القانون وقانون حقوق الإنسان على سلوك القوات التي تقوم بالعمل الشرطي المتعلق بهذه المظاهرة.

ويتصل توصيف نزاع مسلح ما بأنه دولي أو ذي طابع غير دولي على نحو خاص بالفارق الذي يفصل بين المدنيين والمقاتلين (أنظر ما يلي)، ولكن القواعد التي تحكم سير العمليات العدائية تظل في الأساس هي نفسها.

2.1.5 قانون الاحتلال

إسرائيل هي قوة الاحتلال في قطاع غزة. وفي 2005، وكجزء مما أطلق عليه "فك الاشتباك" مع غزة، قامت إسرائيل بإزالة مستوطناتها وبترحيل مستوطناتها من القطاع. إلا أن الجيش الإسرائيلي، وعلى الرغم من إعادته نشر قواته في 2005، احتفظ بسيطرة فعالة على قطاع غزة. وتبقى إسرائيل على سيطرتها المنفردة على المجال الجوي والمياه الإقليمية لغزة، ولا تسمح بأي حركة للأشخاص أو البضائع لدخول غزة أو الخروج منها عبر الجو أو البحر. كما تواصل إسرائيل ممارسة درجة من السيطرة على حدود قطاع غزة مع مصر، وقد أوضح مسؤولون إسرائيليون على نحو متكرر بأنه من الممكن إعادة فتح هذه الحدود فقط ضمن إطار الاتفاق المشترك مع السلطة الفلسطينية ومصر.¹³² وتواصل إسرائيل أيضاً السيطرة على تزويد غزة بالكهرباء والماء والاتصالات. وقد قامت على نحو منتظم بشن غارات على غزة، وكثيراً ما قامت بالقبض على رجال "مطلوبين"؛ وبتنفيذ ما أسمته "عمليات قتل موجّهة"، من خلال ضربات جوية أزهقت أرواح الكثير من المدنيين.

إن على إسرائيل، بصفتها سلطة احتلال في غزة، واجبات محددة بمقتضى القانون الدولي الإنساني. ويتعين عليها التقيد بأحكام القانون الدولي الإنساني المنطبقة على الاحتلال عن طريق الحرب، بما في ذلك:

- الأحكام المحددة في اتفاقية لاهاي (الرابعة) المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، والأنظمة الملحق بها المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، المؤرخة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 1907 (أنظمة لاهاي)؛

■ اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 (اتفاقية جنيف الرابعة)¹³³؛

■ القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني المنطبقة على الاحتلال عن طريق الحرب، بما فيها قاعدة حماية الأشخاص الخاضعين لسلطة أحد الأطراف في النزاع، والمفصلة في المادة 75 من البروتوكول الإضافي الأول.

وتعرّف المادة 42 من أنظمة لاهاي الاحتلال على النحو التالي: "تعتبر أراض ما محتلة عندما تُخضع فعلياً لسلطة جيش معاد. ويشمل الاحتلال فقط الأراضي التي أقيمت فوقها هذه السلطة مع توافر القدرة لديها على ممارسة هذه السلطة فيها." وفي مثل هذه الحالات، ينبغي على السلطة المحتلة "اتخاذ جميع التدابير التي في قدرتها لاستعادة وضمان النظام العام والسلامة العامة، قدر الإمكان، محترمة في ذلك، ما لم يُحل دون ذلك بصورة مطلقة، القوانين النافذة في البلاد." (أنظمة لاهاي، المادة 43).

وتفرض اتفاقية جنيف الرابعة على سلطة الاحتلال واجبات محددة بالعلاقة مع سكان الأراضي المحتلة، الذين تكفل لهم الاتفاقية الحماية الخاصة والمعاملة الإنسانية. وبين جملة أمور، تحظر قواعد الاتفاقية على سلطة الاحتلال القتل المفتعل للأشخاص المحميين أو إساءة معاملتهم أو إبعادهم. وسلطة الاحتلال مسؤولة عن سلامة السكان الخاضعين لسيطرتها. وهذا يعني أنه يتوجب عليها ضمان الحفاظ على القانون والنظام وتوفير الضروريات الأساسية لمن هم تحت سيطرتها.

تدابير المراقبة أو الأمن

يتعين لتدابير المراقبة أو الأمن التي تتخذها أطراف النزاع أن تكون "ضرورية بسبب الحرب". بيد أن "الأنظمة المتعلقة بالاحتلال ... ينبغي أن تقوم عموماً على فكرة عدم الانتقاص من الحرية الشخصية للمدنيين ... وفي الأساس، ينبغي لتدابير التقييد التي تتبناها سلطة الاحتلال أن لا تلحق الضرر بالحقوق الأساسية للأشخاص المعنيين ... ويتعين احترام هذه الحقوق حتى عندما تكون لتدابير التقييد مبرراتها." (تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر على المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة).

تدمير البيوت والممتلكات

بصفقتها سلطة احتلال، يحظر على إسرائيل تدمير ممتلكات الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما لم يكن ذلك لضرورة عسكرية.

فالمادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أنه: "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو بالسلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير."

وقد تسبب القصف الجوي الذي قامت به إسرائيل، وكذلك ما قامت به من قصف مدفعي واعتداء بري، إلى دمار واسع النطاق للممتلكات المدنية في قطاع غزة. كما تسببت القوات الإسرائيلية بحجم كبير من الدمار بعد القتال، ولا سيما في مناطق شمال وشرقي قطاع غزة، التي كانت قد عانت فيما سبق من التدمير غير القانوني للبيوت على نطاق هائل على أيدي القوات الإسرائيلية، قبل تنفيذها خططها "لفك الاشتباك" في 2005.¹³⁴

عملية "الرصاص المسكوب": 22 يوماً من الموت والدمار

وطبقاً للمادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة، فإن "تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية" يشكلان خرقاً فاضحاً للاتفاقية، وبذا فهما جريمة حرب.

المؤن الغذائية والإمدادات الطبية والإغاثة

على إسرائيل، بصفتها سلطة احتلال، واجب ضمان حصول سكان غزة على المؤن الغذائية والأساسية، وعلى العقاقير والرعاية الطبية على نحو كاف.

فطبقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة، "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية؛ ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية".

وتنص المادة 56 على أنه: "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، وبمعاونة السلطات الوطنية والمحلية، على صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الأراضي المحتلة... ويسمح لجميع أفراد الخدمات الطبية بكل فئاتهم بأداء مهامهم."

وتتصل المادة 59 على نحو خاص بالقتال الذي دار أثناء عملية "الرصاص المسكوب". وتقتضي ما يلي: "إنما كان كل سكان الأراضي المحتلة أو قسم منهم ناقصهم المؤن الكافية، وجب على دولة الاحتلال أن تسمح بعمليات الإغاثة لمصلحة هؤلاء السكان وتوفر لها التسهيلات بقدر ما تسمح به وسائلها."

العقوبة الجماعية

يرقى الحصار المطول لقطاع غزة، الذي ظل مفروضاً لنحو 18 شهراً قبل بدء عملية "الرصاص المسكوب"، إلى مرتبة العقوبة الجماعية لجميع سكانه.

وتحظر اتفاقية جنيف الرابعة تحديداً العقوبة الجماعية. إذ تنص المادة 33 على أنه: "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب."

وكما جرى التوضيح في التعليق الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن: "هذه الفقرة تفرض، إذن، حظراً على العقوبات الجماعية... أي نوع من العقوبات التي تفرض على أشخاص أو مجموعة كاملة من الأشخاص، بما يخرق أكثر المبادئ الإنسانية الأساسية، على أفعال لم يرتكبها هؤلاء الأشخاص."¹³⁵

3.1.5 القواعد التي تحكم سير العمليات العدائية المدنيون وأعضاء الجماعات المسلحة

يعرّف القانون الدولي الإنساني المدني بأنهم الأشخاص غير المحاربين. بيد أن القانون الدولي الإنساني يقدم تعريفاً للمحارب بالعلاقة فقط مع المنازعات المسلحة الدولية. وليس ثمة قواعد تنظم الوضع القانوني للمحارب، أو أسير الحرب، فيما يخص المنازعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي.

وفيما يتعلق بسياق النزاع في غزة وجنوب إسرائيل إبان فترة عملية "الرصاص المسكوب"، تستخدم منظمة العفو

عملية "الرصاص المسكوب": 22 يوماً من الموت والدمار

الدولية عبارة المدنيين لوصف الأشخاص الذين لم يشاركوا بصورة مباشرة في الأعمال العدائية¹³⁶. وطبقاً للبروتوكول الإضافي الأول، "إننا نثار الشك حول ما إذا كان شخص ما مدنياً أم غير مدني فإن ذلك الشخص يعد مدنياً". (المادة 50(1))

ويمكن أن يفقد القادة السياسيون المنخرطون في الاستراتيجية والتخطيط العسكريين حصانتهم من الهجوم للفترة التي يشاركون فيها في العمليات العدائية. بيد أن الأفراد الذين لا يشاركون على نحو مباشر في الأعمال العدائية، وحتى إذا كانوا أعضاء أو أنصاراً لمجموعات سياسية لها أجنحتها العسكرية المشاركة في القتال، هم من المدنيين الذين ينبغي عدم استهدافهم بالهجمات.

الحظر المفروض على الهجمات المباشرة على المدنيين والأهداف المدنية – مبدأ التمييز

تحدد المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول "القاعدة الأساسية" المتعلقة بحماية المدنيين – أي مبدأ التمييز. وهذا المبدأ هو أحد ركائز القانون الدولي الإنساني: "تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية".

وطبقاً لقانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن توجيه الهجمات قصداً ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد مدنيين أفراد لا يشاركون في العمليات العدائية على نحو مباشر هو جريمة حرب.¹³⁷

وبموجب المادة 51(3) من البروتوكول الإضافي الأول، يظل المدنيون يتمتعون بالحماية "ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور".

وتنص المادة 52(1) من البروتوكول الإضافي الأول على أن "الأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية". وتعرف المادة 52(2) الأهداف العسكرية على أنها "تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة". ولا يجوز تأويل عبارة ميزة عسكرية على نحو فضفاض بحيث تغدو القاعدة عديمة الفعالية. ومن شأن التذرع بهذه المادة لتبرير الهجمات الرامية إلى إلحاق الضرر بالصحة الاقتصادية لدولة ما أو إلى ضرب الروح المعنوية للسكان المدنيين بغرض إضعاف قدرتها على القتال أن يشكل تشويهاً للمعنى القانوني للميزة العسكرية، وأن يقوض المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، ويشكل تهديداً جسيماً للمدنيين.

والأهداف التي لا تلبى هذه المعايير هي أهداف مدنية. وفي الحالات التي لا يكون فيها واضحاً ما إذا كان الهدف يستخدم لأغراض عسكرية، "يفترض أنه لا يستخدم لذلك" (المادة 52(3)).¹³⁸

وفي حقيقة الأمر، لا تعترف أي من الدول، وقلة قليلة فحسب من الجماعات السياسية المسلحة، باستهداف المدنيين عن قصد. وكثيراً ما يجري تبرير الهجمات المباشرة على المدنيين بإنكار أن الضحايا هم حقيقة من المدنيين. كما يتم تقويض الحصانة التي يكفلها القانون للمدنيين من خلال الطريقة التي يتم فيها تأويل تعريفات الأهداف العسكرية والأهداف المدنية من جانب القوات المهاجمة.

إن توجيه الهجمات عن قصد ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه، أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، يمثل جريمة حرب.

حظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة

تحظر المادة 51(4) من البروتوكول الإضافي الأول للهجمات العشوائية، وهي "تلك التي تصيب بطبيعتها الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأهداف المدنية دون تمييز".

أما الهجوم غير المتناسب، وهو نوع من الهجمات العشوائية، فهو أيضاً ذاك الذي "يمكن أن يتوقع منه أن يسبب خسارة في أرواح المدنيين أو إصابة بهم أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خليطاً من هذه الخسائر والأضرار، يفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة". (المادة 51(ب)).

إن شن هجوم غير متناسب عن قصد هو جريمة حرب.¹³⁹ كما إن شن هجوم عشوائي يؤدي إلى خسائر في الأرواح أو إلى أصابات في صفوف المدنيين، أو إلى أضرار في الأهداف المدنية، جريمة حرب أيضاً.¹⁴⁰ وإضافة إلى ذلك، فإن التدمير المفرط واغتصاب الممتلكات اللذين لا تبررهما الضرورة العسكرية واللذين يتمان بطريقة غير مشروعة وتعسفية هما جريمة حرب.¹⁴¹

الاحتياطات أثناء الهجوم

تقتضي المادة 57 بذل رعاية متواصلة "من أجل تفادي السكان المدنيين والأشخاص والأعيان المدنية"، وتنص المادة 57(2) على ما يلي:

"2- تتخذ الاحتياطات التالية فيما يتعلق بالهجوم:

أ) يجب على من يخطط لهجوم أو يتخذ قراراً بشأنه:

أولاً: أن يبذل ما في طاقته عملياً للتحقق من أن الأهداف المقرر مهاجمتها ليست أشخاصاً مدنيين أو أعياناً مدنية وأنها غير مشمولة بحماية خاصة، ولكنها أهداف عسكرية في منطوق الفقرة الثانية من المادة 52، ومن أنه غير محظور مهاجمتها بمقتضى أحكام هذا الملحق "البروتوكول".

ثانياً: أن يتخذ جميع الاحتياطات المستطاعة عند تخير وسائل وأساليب الهجوم من أجل تجنب إحداث خسائر في أرواح المدنيين، أو إلحاق الإصابات بهم أو الأضرار بالأعيان المدنية، وذلك بصفة عرضية، وعلى أي الأحوال حصر ذلك في أضيق نطاق.

ثالثاً: أن يمتنع عن اتخاذ قرار بشن أي هجوم قد يتوقع منه، بصفة عرضية، أن يحدث خسائر في أرواح المدنيين أو إلحاق الإصابات بهم، أو الأضرار بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خليطاً من هذه الخسائر والأضرار، مما يفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة.

ب) يلغى أو يعلق أي هجوم إذا تبين أن الهدف ليس هدفاً عسكرياً أو أنه مشمول بحماية خاصة أو أن الهجوم قد يتوقع منه أن يحدث خسائر في أرواح المدنيين أو إلحاق الإصابات بهم، أو الأضرار بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خليطاً من هذه الخسائر والأضرار، وذلك بصفة عرضية، تفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة،

ج) يوجه إنذار مسبق وبوسائل مجدية في حالة الهجمات التي قد تمس السكان المدنيين، ما لم تحل الظروف دون ذلك."

الاحتياطات أثناء الدفاع و"الدروع البشرية"

على الأطراف المتقاتلة واجبات بأن تتخذ التدابير الاحترازية لحماية المدنيين والأهداف المدنية الخاضعة لسيطرتها في مواجهة آثار الهجمات من قبل الخصم. وكما هو الحال بالنسبة للهجمات، تكتسي هذه القواعد أهمية خاصة عندما يحدث القتال في مناطق تقطنها أعداد كبيرة من المدنيين.

ويقتضي البروتوكول الإضافي الأول من كل طرف أن يتجنب، إلى أقصى حد ممكن، موضعة الأهداف العسكرية ضمن المناطق المكتظة بالسكان أو قريباً منها (المادة 58(ب)). كما يوضح التعليق الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن هذا الحكم أن استخدام عبارة "حد ممكن" إنما يستخدم لتوضيح "حقيقة أنه من غير المطلوب من أي طرف أن يفعل المستحيل. وفي هذه الحالة، من الواضح أنه من غير المنتظر أن تتجاوز الاحتياطات النقطة التي تصبح عندها حياة السكان صعبة وحتى مستحيلة". ويلاحظ التعليق أنه: "زيادة على ذلك، فمن غير الممكن أن يتوقع من طرف ما في النزاع القيام بترتيب قواته المسلحة ومنشأنها على نحو يجعلها عرضة لخدمة مصلحة الخصم".

ويحظر القانون الدولي الإنساني صراحة أيضاً اللجوء إلى تكتيكات من قبيل استخدام "الدروع البشرية" للحيلولة دون هجوم على أهداف عسكرية. فطبقاً للمادة 28 من اتفاقية جنيف الرابعة، "لا يجوز استغلال أي شخص محمي بحيث يجعل وجوده بعض النقاط أو المناطق بمنأى عن العمليات الحربية". وقد صادقت إسرائيل على الاتفاقية، التي يعترف أيضاً بأنها تعكس القانون الدولي العرفي، وبذا فهي ملزمة لإسرائيل و"حماس" والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى. وفي تعليق مصاحب، حددت اللجنة الدولية للصليب الأحمر نطاق هذا الحكم على النحو التالي: "جرى التعبير عن الحظر بصيغة مطلقة وينطبق على أراضي الأطراف المتحاربة نفسها، وكذلك على الأراضي المحتلة، وعلى المواقع الصغيرة كما على المناطق الواسعة". وجرى توضيح الحظر المفروض على استخدام "الدروع البشرية" بصورة إضافية في المادة 51(7) من البروتوكول الإضافي الأول، حيث ينص على أنه: "لا يجوز التوسل بوجود السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين أو تحركاتهم في حماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية ولا سيما في محاولة درء الهجوم عن الأهداف العسكرية أو تغطية أو تحبيذ أو إعاقة العمليات العسكرية". ويعتبر استخدام المدنيين لحماية هدف عسكري جريمة حرب.¹⁴²

بيد أن البروتوكول يوضح أيضاً أنه حتى وإن قام أحد الأطراف بحماية نفسه باستخدام المدنيين، فإن هذا الانتهاك "... لا يعفي ... أطراف النزاع من التزاماتهم القانونية حيال السكان المدنيين والأشخاص المدنيين".

وفضلاً عن ذلك، تنص المادة 50(3) على أنه "لا يجرى السكان المدنيين من صفتهم المدنية وجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين".

وكما يشير تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإنه "من المحتم في ظروف الحرب أن يختلط الأفراد الذين ينتمون إلى فئة المحاربين بالسكان المدنيين، كما هو الأمر عندما يكون الجنود، على سبيل المثال، في إجازة لزيارة عائلاتهم. بيد أن هذا، وما لم يكن ذلك على شكل وحدات نظامية كبيرة العدد بشكل ملموس، لا يغير بأي وجه من الوجوه الطبيعة المدنية للسكان".

حظر الأعمال الانتقامية

لا يبنّي القانون الدولي الإنساني على المعاملة بالمثل. فحقيقة أن أحد الأطراف يمكن أن يكون قد انتهك قوانين النزاع المسلح لا يمكن أن تشكل أساساً لقيام الطرف الخصم بأفعال غير مشروعة، سواء من أجل إجبار الطرف

عملية "الرصاص المسكوب": 22 يوماً من الموت والدمار

المنتهك على الامتثال للقوانين أو كوسيلة للرد أو الانتقام.

فالهجمات ضد السكان أو الأفراد المدنيين، أو ضد أهداف مدنية، بقصد الانتقام يخضع للحظر الصريح من جانب القانون الدولي الإنساني (المادتين 51(6) و52(1) من البروتوكول الإضافي الأول).

بقاء السكان المدنيين والهجمات على الموظفين الطبيين وعبور الاحتياجات الإنسانية

يشمل الحظر مهاجمة الأهداف التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو تدميرها أو نقلها أو تعطيلها (البروتوكول الإضافي الأول، المادة 54(2)). ويتعين على أطراف النزاع السماح بالمرور السريع دون عرقلة لمواد الإغاثة الإنسانية المحايدة وتيسيره (البروتوكول الإضافي الثاني، المادة 18). وعليها احترام وحماية الموظفين الطبيين ووسائل تنقلهم (البروتوكول الإضافي الأول، المادتان 15 و21). ويتناول الفصل 2.1.5 الواجبات المحددة لسلطة الاحتلال في هذا الصدد بالتفصيل.

إن توجيه الهجمات عن قصد ضد الموظفين أو المرافق أو المواد أو الوحدات أو المركبات ذات الصلة ببعثة للمساعدات الإنسانية جريمة حرب طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. وتوجيه الهجمات عن قصد ضد العاملين الطبيين، وضد الوحدات ووسائل التنقل الطبية التي تستخدم الشارة المميزة لاتفاقيات جنيف جريمة حرب. واستخدام تجويع المدنيين عن قصد حتى الموت كأسلوب من أساليب الحرب عن طريق حرمانهم من المواد والمرافق التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك عرقلة مواد الإغاثة قصداً بحسب ما تنص عليه اتفاقيات جنيف، جريمة حرب.¹⁴³

الأسلحة

يحظر القانون الدولي الإنساني استخدام الأسلحة ذات الطبيعة غير المميزة والأسلحة التي من طبيعتها أن تتسبب بأثار مفرطة الضرر أو معاناة غير ضرورية. ويذكر تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر على البروتوكولات "الصواريخ بعيدة المدى التي لا يمكن تصويبها على نحو دقيق نحو الهدف" على أنها مثال للأسلحة العشوائية.

ويحظر البروتوكول الثالث الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال الأسلحة التقليدية المحرقة (بروتوكول بشأن حظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة) استخدام الأسلحة المحرقة ضد المدنيين. وهذه قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي، ولذا فهي ملزمة لإسرائيل رغم عدم كونها دولة طرفاً في البروتوكول الثالث. ومن المؤكد أنه يفترض عدم استعمال أي سلاح ضد المدنيين، غير أن هذا الحظر يشكل اعترافاً بالأخطار والعواقب الخاصة لاستخدام الخصائص المحرقة في محيط مأهول بالمدنيين. وطبقاً لدراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي للقانون الدولي الإنساني (القاعدة 85)، فإن "الاستعمال المضاد للأفراد للأسلحة المحرقة محظور، ما لم يكن من غير الممكن استخدام سلاح أقل أذى لجعل شخص ما عاجزاً عن القتال".

2.5 القانون الدولي لحقوق الإنسان

كما أكدت محكمة العدل الدولية ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فإن قانون حقوق الإنسان يظل ينطبق في أوقات النزاع المسلح ضمن إطار مكمّل للقانون الدولي الإنساني.¹⁴⁴ وتخضع أفعال إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة لواجباتها بمقتضى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها، وكذلك للقواعد العرفية للقانون الدولي لحقوق الإنسان. والمعاهدات التي صدقت عليها إسرائيل تشمل: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والاتفاقية الدولية

لل قضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية حقوق الطفل.

وكما أوضحت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فإن واجبات الدول تجاه حقوق الإنسان بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنطبق عبر الحدود الدولية.¹⁴⁵ ولا ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أي تقييدات صريحة فيما يتصل بولايته الإقليمية. وهذا يعني أن واجبات إسرائيل بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان تنطبق على الأراضي المحتلة الخاضعة لسيطرتها.

ولا يجيز العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعطيل أي من موادها في أوقات الطوارئ، ولا يسمح بالتقييدات "إلا بمقدار توافق ذلك مع طبيعة هذه الحقوق، وشرط أن يكون هدفها الوحيد تعزيز الرفاه العام في مجتمع ديمقراطي". وكما أوضحت اللجنة، يتعين لأية تقييدات أن تكون متناسبة و "يتعين تبني أقل البدائل تقييداً حيث تتوافر عدة أنواع من التقييدات".¹⁴⁶

وكما ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان في أوقات النزاع المسلح إلى جانب القانون الدولي الإنساني، فإن السلوك نفسه يمكن أن يشكل خرقاً لكلا القانونين.

وفيما يتصل بالنزاع في غزة، فإن الواجبات حيال حقوق الإنسان التي تم خرقها تتضمن واجبات احترام وحماية وتعزيز: الحق في الحياة (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)؛¹⁴⁷ والحق في الغذاء والمأوى الكافيين (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 11)؛ والتمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، المادة 12)، الذي يشمل أيضاً الحق في الماء؛ والحق في التعليم (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، المادة 13).¹⁴⁸ وبالتالي فإن الأفعال التي هدفت، أو كان من المحتمل أن تؤدي، إلى تدمير البنية التحتية الضرورية للتمتع بهذه الحقوق، أو إلحاق الضرر بها، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، هي انتهاكات يمكن أن تساءل عنها الدولة الطرف.

1.2.5 الحق في السكن وعمليات الإجلاء القسري

فيما يتعلق بالحق في المأوى، يمكن أن تشكل بعض الأفعال التي مورست أثناء الحرب – وبالإسم التدمير واسع النطاق لمئات المنازل – عمليات إجلاء قسري غير مشروعة، وبذا خرقاً للمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعرّف لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "الإجلاءات القسرية" على أنها "النقل الدائم أو المؤقت للأفراد و/أو العائلات و/أو المجتمعات ضد إرادتهم من منازلهم و/أو أراضيهم التي يشغلونها دون إفساح المجال أمامهم للجوء إلى أشكال مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أشكال الحماية".¹⁴⁹ وتورد اللجنة ضمن عمليات الإجلاء هذه تلك الناجمة عن "المنازعات المسلحة الدولية والاحتلال الداخلي والعنف الطائفي أو الإثني".¹⁵⁰

3.5 القانون الجنائي الدولي

يمكن اعتبار الأفراد، مدنيين كانوا أو عسكريين، مسؤولين مسؤولية جنائية عن انتهاكات بعينها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

عملية "الرصاص المسكوب": 22 يوماً من الموت والدمار

وعلى جميع الدول واجب التحقيق، وحيث يتم جمع أدلة مقبولة كافية، المقاضاة بشأن جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وكذلك بشأن جرائم أخرى بمقتضى القانون الدولي من قبيل التعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والاختفاء القسري.

1.3.5 جرائم الحرب

الخروقات الجسيمة لاتفاقيات جنيف ولبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها، وكذلك معظم الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الدولي الإنساني، هي جرائم حرب. وتعريفات هذه الجرائم متضمنة في قانون روما الأساسي. وتعكس قائمة جرائم الحرب التي توردها المادة 8 من قانون روما الأساسي بصورة أساسية القانون الدولي العرفي في وقت اعتماده، مع أنها ليس كاملة وتخلو من عدد من جرائم الحرب المهمة.

وتقتضي المادة 86(1) من البروتوكول الإضافي الأول أن "تعمل الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع على قمع الانتهاكات الجسيمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع كافة الانتهاكات الأخرى للاتفاقيات [جنيف لعام 1949] ولهذا الملحق "البروتوكول"، التي تنجم عن التقصير في أداء عمل واجب الأداء".

2.3.5 الجرائم ضد الإنسانية

طبقاً لقانون روما الأساسي، ترقى أفعال بعينها، إذا ما وجهت ضد سكان مدنيين كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي، وكجزء من السياسة التنظيمية لدولة ما، إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية. وتشمل مثل هذه الأفعال، بين جملة أمور، القتل العمد، والإبادة، والاسترقاق، وإبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، والسجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي، والتعذيب، والاعتصاب وغيره من الجرائم الجنسية المماثلة، والاختفاء القسري للأشخاص.

ويمكن أن ترتكب الجرائم ضد الإنسانية إما في وقت السلم أو إبان النزاع المسلح. وقد عثرت منظمة العفو الدولية فيما مضى على أدلة على أن "حماس" وإسرائيل، على السواء، كانتا مسؤولتين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وقد أعلنت المنظمة أن حملة التفجيرات الانتحارية وهجمات أخرى ضد المدنيين قامت بها "حماس" وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية. وخلصت منظمة العفو الدولية كذلك إلى أن ممارسات بعينها للقوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من قبيل عمليات الإبعاد والعقوبة الجماعية وقتل المدنيين غير المشروع ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية.

3.3.5 مسؤولية القادة السياسيين والأميرين العسكريين

يمكن إخضاع القادة العسكريين والمسؤولين المدنيين للمساءلة عن أفعال مرؤوسيه. وتعكس المادة 86(2) من البروتوكول الإضافي الأول، التي تفرض معياراً واحداً على القادة العسكريين والمسؤولين المدنيين، القانون الدولي العرفي. حيث تنص على ما يلي:

"لا يعفى قيام أي مرؤوس بانتهاك الاتفاقيات أو هذا الملحق "البروتوكول" رؤساءه من المسؤولية الجنائية أو التأديبية، حسب الأحوال، إذا علموا، أو كانت لديهم معلومات تتيح لهم في تلك الظروف، أن يخلصوا إلى أنه كان يرتكب، أو أنه في سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك، ولم يتخذوا كل ما في وسعهم من إجراءات مستطاعة لمنع أو قمع هذا الانتهاك."

وبناء عليه، فإن من المهم، في تحليل الانتهاكات التي ارتكبت إبان هذا النزاع، تفحص تسلسل القيادة، سواء فيما يتعلق بأعضاء القوات المسلحة الحكومية ورؤسائهم المدنيين، أو فيما يتعلق بجميع مستويات "حماس".

4.3.5 الأوامر الصادرة عن الرؤساء لمرؤوسيهـم

من غير الممكن التذرع بتنفيذ الأوامر الصادرة عن هم أعلى رتبة أو منصباً كدفع لتبرير الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، ولكن يمكن أن تأخذ في الحسبان في تخفيف العقوبة. وقد جرى الاعتراف بهذا المبدأ منذ محاكمات نوريمبرغ بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الآن جزء من القانون الدولي العرفي.

4.5 المساءلة

على الدول واجب احترام وحماية وإنفاذ حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الانتصاف الفعال¹⁵¹ ويتضمن هذا الواجب ثلاثة عناصر:

- العدالة: التحقيق في انتهاكات الماضي ومقاضاة الجناة المشتبه فيهم إذا ما تم جمع أدلة مقبولة كافية لذلك؛
- الحقيقة: تبيان الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت فيما مضى؛
- التعويض: تقديم التعويض الكامل والفعال إلى الضحايا وعائلاتهم، في أشكاله الخمسة: رد الاعتبار، والتعويض المالي، وإعادة التأهيل، و الإرضاء، و ضمان عدم التكرار.

ويوضح المبدأ السابع من المبادئ الأساسية والتوجيهية بشأن حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في الانتصاف والتعويض أن:

*"أوجه الإنصاف عما يرتكب من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني تشمل حق الضحية فيما يلي، وفق ما يقتضيه القانون الدولي: (أ) الفرصة المتساوية والفعالة في التماس العدالة؛ (ب) التعويض الكافي والفعال والسريع عما لحق من أذى؛ (ج) فرصة الاطلاع على المعلومات ذات الصلة بالانتهاكات وبآليات الإنصاف".*¹⁵²

وفيما يتصل بانتهاكات الماضي لحقوق الإنسان، يتعين على الدول ضمان إعلان الحقيقة وتطبيق العدالة وتقديم التعويض إلى جميع الضحايا.

1.4.5 العدالة

ثمة أساليب عدة يمكن اللجوء إليها لجلب الأشخاص المسؤولين عن جرائم بمقتضى القانون الدولي أمام العدالة ضمن إجراءات تفي بمقتضيات المعايير الدولية للعدالة ولا تفضي إلى عقوبة الإعدام.

(أ) من قبل إسرائيل: فعلى كل دولة طرف في نزاع واجب التحقيق في جميع الجرائم بمقتضى القانون الدولي، وحيثما توافرت أدلة مقبولة كافية، مقاضاة الشخص الذي يشتبه في ارتكابه تلك الجرائم. بيد أنه وإن كان من الممكن نظرياً أن يتقدم الفلسطينيون المقيمون في غزة بشكاوى في المحاكم الإسرائيلية ضد القوات الإسرائيلية لارتكابها أعمال قتل غير مشروعة وانتهاكات أخرى، إلا أن الفرص ضئيلة، إن وجدت، في أن يُفتح تحقيق بشأن هذه الشكاوى وأن يقدم الجناة إلى ساحة العدالة.

(ب) من قبل الجانب الفلسطيني: يخضع قطاع غزة للولاية القضائية للسلطة الفلسطينية، طبقاً لاتفاقات أوسلو (التي أنشئت السلطة الفلسطينية بناء عليها). بيد أن "حماس"، وإثر اشتباكات مع قوات السلطة الفلسطينية في يونيو/حزيران 2007، أقامت إدارة أمر واقع في قطاع غزة، وتسيطر منذ ذلك

الوقت على شؤونه الداخلية، بما في ذلك تسيير العدالة.

- (ج) من قبل دول أخرى: ينبغي على الدول الأخرى ممارسة واجباتها في إجراء تحقيقات جنائية سريعة ووافية ومستقلة وغير متحيزة بشأن أي شخص يشتبه في ارتكابه جرائم بمقتضى القانون الدولي إبان النزاع. وإذا ما توافرت أدلة مقبولة كافية، ينبغي على الدول مقاضاة المشتبه فيه أو تسليمه/تسليمها إلى دولة أخرى راغبة في ذلك وقادرة عليه، ضمن إجراءات نزيهة لا تفضي إلى فرض عقوبة الإعدام، أو تسليمه/تسليمها إلى محكمة جنائية دولية تملك الولاية القضائية. فضلاً عن كونها ملزمة بممارسة ولايتها العالمية عن الخروقات الجسيمة لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول، وكذلك عما ارتكب من تعذيب، يسمح للدول أيضاً بممارسة ولايتها العالمية على ما ارتكب من جرائم بمقتضى القانون الدولي. وإذا ما توافرت أدلة مقبولة كافية، ينبغي على الدول أيضاً مقاضاة المشتبه فيهم أو تسليمهم إلى دولة أخرى راغبة في محاكمتهم وقادرة على ذلك، أو تسليمهم إلى محكمة جنائية دولية ذات أهلية.
- (د) من قبل المحكمة الجنائية الدولية: إسرائيل لم تصدق على قانون روما الأساسي. بيد أنه بإمكان إسرائيل الاعتراف بالولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية على أراضيها بواسطة إعلان تنشره على الملأ بمقتضى المادة 12(3) من قانون روما الأساسي، أو عن طريق إحالة مجلس الأمن الدولي الوضع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة تحديداً إلى المحكمة، وفقاً للمادة 13(ب) من قانون روما الأساسي. ويقوم مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية حالياً بتفحص ما إذا كانت السلطة الفلسطينية تتمتع بوضع الدولة لقبول الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

أما آليات التحقيق الأخرى المتاحة التي يمكن اللجوء إليها فتشمل:

- تحقيقاً يباشره مجلس الأمن الدولي. ومن شأن مثل هذا التحقيق أن يتمتع بأعظم الصفات الرسمية، ويمكن أن يسهل أيضاً إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية (كما هو الحال بالنسبة لدارفور)، إذا ما رأى ذلك مناسباً.
- تحقيقاً يباشره الأمين العام للأمم المتحدة بمساندة من مجلس الأمن الدولي. ففي قراره رقم 1405، دعم مجلس الأمن إنشاء الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً لتقصي الحقائق للتحقيق في أعمال قتل المدنيين وتدمير البيوت وغيرها من الممتلكات في مخيم جنين للاجئين في أبريل/نيسان 2002.
- تحقيقاً تجريه "اللجنة الإنسانية الدولية لتقصي الحقائق"، وهي هيئة دائمة من الخبراء المستقلين تنص عليها المادة 90 من البروتوكول الإضافي الأول ومكلفة بالتحقيق في مزاعم الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. بيد أنه ينبغي قبول طرفي النزاع بأهلية اللجنة والطلب منها التحقيق في الانتهاكات المزعومة. إلا أنه لم يحدث أبداً أن قامت هذه اللجنة بأية تحقيقات فعلية.

2.4.5 الدول وسبيل الإنصاف

يتعين على الدول احترام حق الضحايا وعائلاتهم في طلب الانتصاف وفي الحصول على التعويضات الكاملة، وحماية هذا الحق وتعزيزه. وحق الضحايا الأفراد في الانتصاف مكرس تماماً في القانون والمعايير الدوليين لحقوق الإنسان بصفته عنصراً مهماً من عناصر الحق في الانتصاف الذي تتضمنه المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.¹⁵³

وتخلص دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي في قاعدتها رقم 150 إلى أنه: "ينبغي على الدولة المسؤولة عن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أن تقدم تعويضات كاملة عن الخسارة أو الإصابة التي تسببت بها." ¹⁵⁴

وإضافة إلى ذلك، تركز "المبادئ الأساسية والتوجيهية بشأن حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في الانتصاف والتعويض"، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2005 (القرار 60/147 الصادر في 16 ديسمبر/كانون الأول 2005)، واجب الدول في تقديم أشكال الإنصاف الفعالة، بما في ذلك التعويضات، للضحايا. ويحدد هذا الصك الدولي الأشكال المناسبة للإنصاف، في المبادئ 19 – 23، بما فيها رد الاعتبار والتعويض المالي وإعادة التأهيل والإرضاء وضمانات عدم التكرار.

3.4.5 الجماعات المسلحة وأشكال الانتصاف
تلاحظ اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه مطلوب من الجماعات المسلحة نفسها احترام القانون الدولي الإنساني. وبينما لا تزال مسألة ما إذا كان من واجب الجماعات المسلحة تقديم الإنصاف الكامل بالعلاقة مع انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني غير محسومة بعد، ¹⁵⁵ فإن الممارسة العملية تشير إلى أنه يطلب من مثل هذه الجماعات تقديم قسط من التعويض المناسب عن مثل هذه الانتهاكات. ¹⁵⁶

6. محدودية التحقيقات التي أجريت حتى الآن

1.6 تحقيقات الجيش الإسرائيلي

في 22 أبريل/نيسان، وزع الجيش الإسرائيلي تقريراً على الصحفيين يقول إنه "ينبغي استعمال جميع المعطيات كمعلومات مرجعية تعزى إلى المراسل فقط". وطبقاً لبيان نشر على الموقع الإلكتروني للجيش الإسرائيلي، فإن التقرير الإعلامي يتضمن استخلاصات خمسة فرق تحقيق رأسها ضباط برتبة عقيد كلفوا بمهمة التحقيق في حوادث تتعلق بسلك جنود "جيش الدفاع الإسرائيلي" أثناء عملية "الرصاص المسكوب"، فيما يتعلق بالتالي: (1) الادعاءات المتعلقة بحوادث إطلاق النار على مرافق الأمم المتحدة وإلحاق الضرر بها؛ (2) الحوادث التي انطوت على إطلاق نار على مرافق ومبان ومركبات وطواقم طبية؛ (3) الادعاءات المتعلقة بحوادث أصيب خلالها العديد من المدنيين غير المشاركين في القتال بالأذى؛ (4) استخدام أسلحة تحتوي على الفسفور؛ (5) الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وتدمير المباني من قبل القوات البرية.¹⁵⁷

ويدعي الجيش بأن قواته "قد أدت عملها وفقاً للقانون الدولي" وأنه لم تكن هناك "سوى قلة قليلة من الحوادث التي وقعت فيها أخطاء استخبارية أو عملياتية أثناء القتال. ولم يكن بالإمكان لسوء الحظ تجنب مثل هذا الحوادث، وهي تقع في جميع الحالات القتالية، ولا سيما من ذلك النوع الذي فرضته "حماس" على "جيش الدفاع الإسرائيلي" باختيارها القتال من داخل صفوف السكان المدنيين".

ولا تشير المعلومات التي أعلنت على الملأ إلا إلى عدد من الحالات التي لا تزيد على أصابع اليد الواحدة وتفتقر إلى التفاصيل الحاسمة. وتكرر في معظمها الادعاءات التي أطلقها الجيش والسلطات مرات عديدة منذ الأيام الأولى لعملية "الرصاص المسكوب"، ولكنها لا تقدم أية أدلة لإسناد مزاعمها. ولا تحاول حتى توضيح حقيقة أن أغلبية الوفيات وقعت في صفوف المدنيين أو أسباب التدمير الشامل الذي لحق بالمباني المدنية في غزة.

وفي غياب الأدلة اللازمة لإثبات مزاعمه، يبدو أن ادعاءات الجيش ليست أكثر من مجرد محاولة للتوصل من مسؤولياته منها عملية حقيقية للتوصل إلى الحقيقة. ومثل هذه المقاربة تفتقر إلى المصداقية.¹⁵⁸

2.6 التحقيقات الدولية

في فبراير/شباط 2009، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة هيئة تقص تابعة للأمم المتحدة للتحقيق في الهجمات على مرافق وموظفي الأمم المتحدة في غزة إبان عملية "الرصاص المسكوب". ورفعت تقريرها إلى الأمين العام، الذي نشر على الملأ ملخصاً للتقرير في 4 مايو/أيار 2009. وخلصت هيئة التقصي التابعة للأمم المتحدة إلى أن سبعة من تسعة هجمات حقت بشأنها وتسببت بوفيات وإصابات وأضرار قد ارتكبت من قبل الجيش الإسرائيلي، وأن واحدة على الأقل ارتكبت من قبل جماعات فلسطينية مسلحة.

وأشارت إحدى التوصيات المهمة للهيئة إلى ضرورة فتح تحقيق شامل وغير متحيز في جميع مزاعم الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني في غزة وجنوب إسرائيل من قبل الجيش الإسرائيلي والجماعات الفلسطينية المسلحة خلال

الأيام الاثني عشر والعشرين للنزاع (27 ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى 18 يناير/كانون الثاني 2009). بيد أن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن في رسالته بتاريخ 4 مايو/أيار 2009 إلى رئيس مجلس الأمن الدولي التي أرفقها بملخص تقرير هيئة التقصي أنه لا يعتمزم إجراء أي تحقيق إضافي.

وأنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جلسته الخاصة التاسعة التي عقدها بتاريخ 12 يناير/كانون الثاني 2009 بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية في غزة فقط، دون التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات الفلسطينية المسلحة. بيد أن رئيس بعثة تقصي الحقائق الجديد الذي عين في أبريل/نيسان، القاضي ريتشارد جيه غولدستون، ورئيس مجلس حقوق الإنسان أشارا إلى أن بعثة تقصي الحقائق سوف تحقق في انتهاكات القانون الدولي التي ارتكبتها جميع الأطراف، بما في ذلك الجماعات الفلسطينية المسلحة. وأعلن مسؤولون إسرائيليون أن إسرائيل لن تتعاون مع بعثة تقصي الحقائق، وبذا فلم تسمح لها بدخول إسرائيل أو غزة. وفي يونيو/حزيران سافرت البعثة إلى غزة عبر مصر.

إن المجتمع الدولي، وعلى نحو ملحوظ الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، قد تقاعست حتى اليوم عن اتخاذ خطوات ملموسة لضمان تعاون السلطات الإسرائيلية مع بعثة غولدستون لتقصي الحقائق، أو مباشرة أي تحقيق مستقل آخر.

بينما يقوم مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية بتفحص ما إذا كانت السلطة الفلسطينية تتمتع بالوضع الذي يتطلبه قانون روما الأساسي للاعتراف بالولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية على الأفعال التي ارتكبت على أراضي فلسطين منذ 1 يوليو/تموز 2002.

توصيات

بالنظر إلى الأدلة على ارتكاب جميع أطراف النزاع انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق للقانون الدولي أثناء عملية "الرصاص المسكوب"، وغياب أي تدابير ذات مغزى من أجل المساءلة لدى السلطات الإسرائيلية أو الفلسطينية، على السواء، لا تزال هناك حاجة إلى إجراء تحقيق واف ومستقل وغير متحيز، وإلى اتخاذ تدابير مناسبة لتقديم الجناة إلى ساحة العدالة وتقديم التعويضات إلى الضحايا.

وتدعو منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير التالية:

■ عليه تقديم الدعم الكامل للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق، التي أنشأها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، وأخذت على عاتقها صلاحية التحقيق في انتهاكات القانون الدولي من جانب جميع الأطراف، ومن المقرر أن ترفع تقريرها في الأشهر المقبلة. وينبغي أن يتضمن تقرير معطيات البعثة توصيات تهدف إلى وضع حد للانتهاكات ومنع وقوع المزيد منها وضمان العدالة والحقيقة والتعويض الكامل للضحايا، بما في ذلك رد الاعتبار وإعادة التأهيل والتعويض المالي والإرضاء وضمانات عدم التكرار.

وبغرض إفساح المجال أمام البعثة للقيام بمهامها على نحو فعال، يجب تزويدها بالموارد الكافية لإنجاز جميع مهامها بفعالية وعلى وجه السرعة؛ وتيسير حصولها على جميع الوثائق ذات الصلة، وغيرها من الأدلة، وتمكينها من الالتقاء بالأشخاص؛ وأن تكون في وضع يتيح لها حماية جميع الأشخاص الذين يقدمون المعلومات إليها من الأعمال الانتقامية.

■ عليه فرض حظر فوري وشامل من جانب مجلس الأمن الدولي على توريد السلاح إلى إسرائيل و"حماس" وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة إلى حين وضع آليات فعالة لضمان أن لا تستخدم الأسلحة والذخائر وغيرها من المعدات العسكرية في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

■ عليه التصرف فوراً على مستوى الدول منفردة لوقف جميع عمليات نقل المعدات والمساعدات والذخائر العسكرية، وكذلك تلك التي يمكن أن تحوّل وجهتها إلى إسرائيل و"حماس" وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة إلى حين تلاشي أي مخاطرة جوهرية بأن تستخدم مثل هذه المعدات لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينبغي لوقف التزويد هذا أن يشمل جميع الصادرات غير المباشرة عبر دول أخرى، ونقل المكونات (قطع الغيار) والتقانات العسكرية، وأي أعمال سمسرة أو أنشطة مالية أو لوجستية من شأنها تيسر عمليات النقل هذه.

■ وعليه أيضاً، على مستوى الدول منفردة، مباشرة تحقيقات جنائية في المحاكم الوطنية، بممارسة الولاية العالمية، حيثما توافرت أدلة كافية بأن جرائم حرب أو غيرها من الجرائم التي يطالها القانون الدولي قد ارتكبت، والسعي إلى القبض على الجناة المزعومين وتقديمهم إلى ساحة العدالة ضمن إجراءات تحترم بالكامل المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات الإسرائيلية إلى:

■ ضمان إجراء تحقيقات غير متحيزة ووافية على المستوى الوطني، وطبقاً للمعايير الدولية، في الأدلة التي تشير إلى أن قواتها قد ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني إبان النزاع، بما في ذلك جرائم حرب، وحيثما توافرت أدلة كافية مقبولة مقاضاة أي جانٍ مزعوم ضمن إجراءات تحترم بالكامل المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛

■ إعادة النظر في تأويلها للقواعد والمبادئ المتعلقة بمفاهيم الهدف العسكري والميزة العسكرية والتناسب لضمان اتساق تأويلها لهذه المفاهيم مع القانون الدولي الإنساني؛

■ ضمان تقييد القوات العسكرية الإسرائيلية تقييداً تاماً بواجب اتخاذ التدابير الاحترازية أثناء قيامها بالهجمات، وكذلك في حالات الدفاع، وعدم قيامها بأي هجمات تتخذ شكل العقوبة الجماعية؛

■ إعلان التزامها بعدم استخدام المدفعية وأسلحة الفسفور الأبيض في الأماكن المكتظة بالسكان؛

■ تقديم التعويضات الكاملة عن تبعات أفعالها غير المشروعة وأوجه تقصيرها؛

■ وضع حد فوري لحصارها المفروض على قطاع غزة، الذي يمثل عقاباً جماعياً لكافة سكان غزة ويشكل خرقاً لواجبات إسرائيل بمقتضى القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان؛

■ التعاون تعاوناً كاملاً مع "البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق"، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، برئاسة ريتشارد غولدستون؛ وغيرها من التحقيقات الدولية في انتهاكات القانون الدولي من جانب جميع أطراف النزاع؛

■ التصديق على البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف دون إبداء تحفظات، والإعلان بمقتضى المادة 90 عن قبولها بأهلية "اللجنة الدولية الإنسانية لتقصي الحقائق"؛

■ التصديق على قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية دون إعلان بموجب المادة 124 – التي تستثني الدولة المعلنه من المقاضاة على جرائم الحرب لسبع سنوات من الولاية القضائية للمحكمة – وأن يكون إعلانها، عوضاً عن ذلك، بناء على المادة 12(3) لتشمل الولاية القضائية للمحكمة عملية "الرصاص المسكوب".

وتدعو منظمة العفو الدولية إدارة الأمر الواقع التابعة لحماس إلى ما يلي:

■ إعلان تخليها عن سياسة الهجمات الصاروخية غير المشروعة ضد المراكز السكنية في إسرائيل؛

■ ضمان عدم قيام أي جماعة مسلحة تعمل في المناطق الخاضعة لإدارة الأمر الواقع التابعة لها بهجمات صاروخية ضد المدنيين الإسرائيليين أو بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني؛

■ ضمان أن يتقيد مقاتلو "حماس" تقييداً تاماً بضرورة اتخاذ التدابير الاحترازية عند شن الهجمات وأثناء الدفاع، بما في ذلك ضرورة تمييز أنفسهم عن الأشخاص غير المقاتلين إلى أقصى حد ممكن؛

- • التعهد بمحاسبة المسؤولين عن الهجمات الصاروخية طبقاً للمعايير المعترف بها دولياً للمحاكمة العادلة ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- • التعاون الكامل مع "البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق" التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، برئاسة ريتشارد غولدستون، ومع التحقيقات الدولية الأخرى في الانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع للقانون الدولي.

الملحق 1: مزيد من الحالات المتعلقة بالخسائر في صفوف المدنيين الفلسطينيين

تنطوي جميع الحالات الواردة في هذا الفصل، باستثناء اثنتين، على استخدام الأسلحة البالغة الدقة، من قبيل الصواريخ التي تُطلق من الطائرات بلا طيار (الطنانة)، والقنابل الموجهة التي تُطلق من طائرات F-16 وقذائف الدبابات. وقد وقع هجوم من قبل القوات البرية باستخدام الأسلحة الصغيرة، كما وقع هجوم آخر باستخدام طلقات السهام الخارقة. ولم تقدم السلطات الإسرائيلية أي تفسير لأسباب قيام قواتها بتنفيذ هجمات تبدو أنها استهدفت المدنيين بصورة متعمدة، شأنها في ذلك شأن الحالات العديدة المتعلقة بالخسائر في صفوف المدنيين التي تضمنها هذا التقرير.

فقد تمكن أكثر من 30 شخصاً من أفراد عائلة الكردي من الفرار من منزلهم الواقع في حي اليرموك بمدينة غزة، قبل لحظات من قصفه بطائرة F-16 إسرائيلية وتحويله إلى ركام في الساعة 3:50 من صبيحة يوم 14 يناير/كانون الثاني 2009. بيد أن اثنين من الجيران قُتلا، وهما أحمد مصطفى مقداد، البالغ من العمر 81 عاماً، وأسامة كايد أبو جايب، وعمره 45 عاماً، بينما أُصيب نحو 40 شخصاً من أفراد العائلة والجيران بجروح نتيجة لتلك الضربة. وقال زهير الكردي لمنظمة العفو الدولية:

"كنا أكثر من 30 شخصاً في المنزل، نحن الأربعة والعشرون الذين كنا نعيش فيه، بالإضافة إلى أختي وزوجها وأطفالهما الستة، الذين كانوا يقيمون معنا. لقد خرجنا بمعجزة، فقد استيقظنا على أصوات القصف، فهرعنا إلى الخارج. كنا ننوي المغادرة لأننا لم نكن نريد أن نعلق في المنزل في حالة اقتراب القتال من منطقتنا، ولكننا لم نتوقع أن يتم قصف المنزل. وعندما ضرب الصاروخ الأول منزلنا، علق شقيقي تحت الأنقاض، فعدت مع شقيقي آخر إلى المنزل لمساعدته، وحملناه إلى الخارج. وفي اللحظة التي غادرنا فيها المنزل، ضربته قنبلة هائلة، أتت عليه تماماً. عدت مع شقيقي لإحضار شقيقنا الآخر، الذي كان قد جرح في الضربة الأولى، وبالكاد كنا قد خرجنا من المنزل، عندما قُصف مرة أخرى وتحول إلى الركام الذي ترونه الآن. وكان المنزل قد قُصف أول مرة بصاروخ في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم 2 يناير/كانون الثاني، وذلك عندما قصف الجيش الإسرائيلي منزل عائلة الدبابسة، على بعد منزلين منا على الجانب الآخر من الشارع. وأخبرنا الجيران أنهم في 4 يناير/كانون الثاني سمعوا تقريراً عبر التلفزيون يقول إن الجيش الإسرائيلي اعترف بأن صاروخاً أصاب منزلنا خطأً. إننا لا نفهم لماذا استُهدف منزلنا، ولم نتوقع ذلك على الإطلاق".

لقد سقط الصاروخ على المنزل مباشرة قبل القصف الذي دمره. ويبدو أن ذلك الصاروخ كان "تحذيراً". بيد أنه لو لم تكن العائلة مستيقظة وتستعد لمغادرة المنزل بسبب القصف القريب منها، لما تمكنت من مغادرته بهذه السرعة قبل وقوع الضربة الرئيسية، التي ربما كانت ستودي بحياة العديد من أفراد العائلة.

في اليوم الثاني لعملية "الرصاص المسكوب"، في 28 ديسمبر/ كانون الأول 2008، قُصف منزل عائلة الكشكو. فبعد الساعة السابعة مساءً، أسقطت طائرة إسرائيلية من طراز F-16 قذيفة على المنزل المكون من ثلاثة طوابق في حي الزيتون بمدينة غزة. كانت العائلة بأسرها في المنزل: **عبدالله كشكو** وعمره 49 عاماً، وزوجته **صباح**، وعمرها 49 عاماً، وأطفالهما البنات: **فاطمة**، 18 عاماً، و**لطيفة**، 16 عاماً، و**ابتهال**، سبع سنوات، والأولاد: **محمد**، 11 عاماً، و**طلال**، 24 عاماً، وزوجة **طلال ميساء**، 21 عاماً، وابتهاهما **إسلام**، سنة واحدة، و**آيات**، ثلاث سنوات. وقد قال عبدالله كشكو لمنظمة العفو الدولية: "كان التيار الكهربائي مقطوعاً، وكنا جميعاً نجلس في صحن الدار متعلقين حول النار، وقد تناولنا طعام الإفطار للتو. دخلت ميساء البيت لصنع شاي البابونج، وبعد برهة لحقت بها ابتهال. كانتا في المطبخ في الطابق الثاني عندما قُصف المنزل، فقتلتا. وعلقت زوجتي، التي كانت تجلس معنا في صحن الدار، تحت عمود سقط على صدرها، وأُصيب بجراح داخلية خطيرة في المعدة والصدر وكسر في الفخذ والرجل، ونُقلت إلى مصر لتلقي العلاج. إنني أتحدث معها بالهاتف، لكنها مصابة بصدمة وبحالة إنكار، وهي لا تعرف حتى الآن أن ابنتنا الصغيرة فارقت الحياة."

وعلق أفراد العائلة الآخرون تحت الركام، ولكنهم نجوا بعد إصابتهم بجروح طفيفة. لقد نجوا من الموت لأنهم كانوا خارج المنزل، الذي دُمر عن بكرة أبيه. وكانت العائلة قد اشترت المنزل في وقت سابق من العام، ولم تسكنه إلا قبل ستة أشهر فقط.

وفي مخيم بينة للاجئين في رفح بجنوب غزة، قُصف منزل عائلة العبسي بطائرة F-16 في حوالي الساعة الواحدة من صبيحة 29 ديسمبر/ كانون الأول 2008 بينما كان أفراد العائلة العشرة نياماً. وقد قُتل ثلاثة من الأطفال الأربعة - وهم **صدقي**، وعمره أربع سنوات، و**أحمد**، وعمره 10 سنوات، و**محمد**، وعمره 12 سنة - وأُصيب شقيقاتهم الأربع بجروح، وكذلك والداهم، وكانت جروح بعضهم خطيرة للغاية. وظلت والدة الأطفال **عفاف**، البالغة من العمر 41 عاماً، في غيبوبة في أحد مستشفيات القاهرة (حتى وقت كتابة التقرير). ولا تزال ابنتها **زكية**، البالغة من العمر 15 عاماً، بحاجة إلى جراحة تركيبية لذراعها اليسرى. أما الصغيرة **نعمة**، التي لا يزيد عمرها على سنتين، فقد قذفتها قوة الانفجار على سطح البيت المجاور. ولم يسلم من الإصابات سوى واحد من الأطفال، كان نائماً في غرفة بعيدة عن التأثير الرئيسي للضربة. كما دُمر أحد المنازل المجاورة، وهو منزل عائلة **الكردي**، تدميراً جزئياً. ونجا أفراد العائلة العشرة من أية إصابة لأنهم كانوا في زيارة إلى أقربائهم وقت وقوع الهجوم. ولحقت أضرار بإحدى غرف البيت المجاور وأُصيب زوجان شابان وطفلهما، كانوا نائمين في الغرفة بجروح طفيفة.

في الساعة الحادية عشرة والنصف من صبيحة يوم 4 يناير/ كانون الثاني 2009، كان **محمود خالد المشراوي**، البالغ من العمر 13 عاماً، وابن عمه **أحمد خضر صبيح**، وعمره 17 عاماً، يلعبان على سطح منزل **محمود في حي اليرموك بمدينة غزة**، عندما ضربهم صاروخ من طائرة بدون طيار، حيث قُتل أحمد على الفور، بينما أُصيب محمود بجراح خطيرة، وتوفي متأثراً بها بعد بضعة أيام.

وكان **أنور سلمان أبو عيطة**، وعمره ست سنوات، وابنا عمه **أحمد**، وعمره 16 سنة، و**ملك**، وعمره سنتان، يلعبون في الشارع بالقرب من منزلهم في **جباليا** بشمال غزة، بينما جلست والدة أنور، **زكية أبو عيطة** تراقبهم، عندما ضربهم صاروخ أُطلق من طائرة بلا طيار. وقد قُتل الأطفال الثلاثة والدة أحمد. وقال والد أنور لمنظمة العفو الدولية: "من المستحيل الإبقاء على الأطفال داخل المنزل طوال الوقت. لقد كان ذلك اليوم (16 يناير/كانون الثاني) هادئاً نسبياً، ودار الحديث حول إمكانية وقف إطلاق النار عما قريب (وقد أُعلن فعلاً في المساء التالي). كان أنور يلعب في الشارع مع ابني عمه أحمد وملك، وجلست والدته تراقبهم. كانت الساعة حوالي الثالثة بعد الظهر. وكان الوضع هادئاً والناس يسرون هنا وهناك - لم يتوقع أحد منا شيئاً. وفجأة، قتلهم صاروخ أُطلق من طائرة

بلا طيار". كان أحمد في الصف الحادي عشر، ويريد أن يصبح طبيباً."

قبل ذلك ببضعة أيام، وفي الساعة السادسة والنصف من مساء يوم 14 يناير/كانون الثاني 2009، ضرب صاروخ طفلين كانا يركبان دراجتيهما الهوائيتين في القرارة بالقرب من خان يونس بجنوب غزة، فقتل عز الدين عادل الفراء، البالغ من العمر 13 عاماً، وأصيب ابن عمه عبدالغني محمد الفراء، البالغ من العمر 17 عاماً، بجروح بالغة. وفي منزلهما وجد مندوبو منظمة العفو الدولية إطارات الدراجات مليئة بثقوب مربعة من شظايا الصاروخ، وفي الموقع وجدوا حفرة عميقة في الشارع.

وفي حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف من صبيحة يوم 10 يناير/كانون الثاني 2009، قتل صاروخ سبعة من أفراد عائلة عبد ربه - وهم ردة عبد ربه، 45 عاماً، وابنها سفيان، 25 عاماً وخمسة من أبناء الأشقاء، وأصيب عدد آخر من أقربائهم. وسقط الضحايا على باب محل البقالة الصغير الواقع في الطابق الأرضي لمنزل العائلة في شارع المحكم بمنطقة الزمو في شرق جباليا. وقال أقرباء الجرحى الذين نجوا من الهجوم لمنظمة العفو الدولية إن أفراد العائلة كانوا يتناولون طعام الإفطار في محل البقالة عندما ضربهم الصاروخ. وكانوا قد سمعوا عبر الإذاعة بأن ساعات الامتناع عن إطلاق النار الثلاث اليومية (التي كان الجيش الإسرائيلي يعلنها يومياً) ستكون في ذلك اليوم من الساعة العاشرة صباحاً حتى الواحدة بعد الظهر. وذهب بعضهم لشراء بعض المؤن وعادوا إلى المنزل كي يأكلوا. وفي الموقع شاهد مندوبو منظمة العفو الدولية شظايا معدنية مكعبة الشكل مغروزة في الباب المعدني لمحل البقالة وثقوب مربعة صغيرة من جراء الشظايا التي تبعثت على الجدار المحيط.

في 27 ديسمبر/كانون الأول 2008، وهو اليوم الأول للهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة، قُتل عشرات المدنيين في غضون ساعات من بدء حملة القصف الجوي. وكان من بين الخسائر مجموعة كبيرة من طلبة مركز التدريب المهني التابع لوكالة غوث اللاجئين "أونروا"، الذي يقع في مجمع وكالة الغوث في وسط مدينة غزة. ففي حوالي الساعة 1:20 بعد الظهر، ضرب صاروخ الشارع الذي يقع خارج مركز التدريب، حيث كانت ثلة من الطلبة الذين غادروا المركز للتو بعد أداء الامتحان في الشارع خارج المجمع بانتظار عودة حافلات الأمم المتحدة كي تقلهم إلى منازلهم في مختلف أنحاء قطاع غزة. فقتل ثمانية طلاب، تتراوح أعمارهم بين 17 سنة و 20 سنة، وجرح نحو 20 آخرين. وقد توفي أحدهم بعد ثلاثة أيام متأثراً بجراحه. كما قُتل ثلاثة شبان من عائلة الرئيس، كانوا يعيشون في الجانب المقابل من الشارع. وكان ثلاثتهم، وهم علام، 18 عاماً، وشقيقه هشام، 24 عاماً، وابن عمهما عبدالله، 20 عاماً، يقفون خارج منزلهم، أمام محل البقالة التابع للعائلة. وفي الموقع، أمام محل البقالة التابع لعائلة الرئيس، وجد مندوبو منظمة العفو الدولية حفرة صغيرة عميقة في الشارع وشظايا معدنية صغيرة مكعبة الشكل مغروزة في الباب المعدني للدكان والجدار المحيط به. واخترقت عدة مكعبات أخرى المعدن السميك.

وفي صبيحة يوم 8 يناير/كانون الثاني 2009، قُتل مآثر أبو زنيد، وهي معلمة لغة إنجليزية في مدرسة وكالة غوث اللاجئين وعمرها 23 عاماً، وابنة عمها فاتن عبدالعزيز أبو زنيد، نتيجة لضربة من طائرة بلا طيار في القرارة بالقرب من خان يونس. وقالت والدة مآثر لمنظمة العفو الدولية: "وقع الكثير من عمليات القصف حول منزلنا طوال الليل. وفي الصباح كان الوضع هادئاً وغادرتُ مع بناتي الثلاث منزلنا في الساعة الحادية عشرة والنصف وتوجهنا إلى مدرسة وكالة الغوث. ظننا أننا سنكون أكثر أماناً هناك. وجاءت معنا ابنة أختي فاتنه. ومكث زوجي في البيت كي يحافظ عليه. لم نكن نحمل شيئاً، ماعدا الحقائق النسائية الصغيرة. كنا نسير على الأقدام، وكان الشارع خالياً. سارت مآثر وفاتن في المقدمة، وسارت ابنتاي الأخريان في الخلف، وكنت أنا خلفهن. استدارت مآثر وقالت لي: 'أسرعي يا أمي'. وفي تلك اللحظة ضرب الصاروخ مآثر وفاتن، وقتلتهما أمام عيني. يجب ألا ترى أي أم مثل ذلك المشهد. هرع أشخاص من البيوت المجاورة لتقديم العون، لم أستطع العثور على ابنتي

الثانية؛ ظننت أنها قُتلت في الانفجار كذلك، ولكنها كانت قد دخلت أحد المنازل. لماذا هاجمونا؟ ما هي الجريمة التي ارتكبتها؟ كنا خمس نساء يسرن لوحدهن في الشارع. أريد أن أعرف لماذا. أريد من الأمم المتحدة أن تجري تحقيقاً في أسباب قتل ابنتي."

في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم 6 يناير/كانون الثاني 2009، قُتلت عفاف محمد ضميذة، البالغة من العمر 28 عاماً، وهي أم لخمسة أطفال، بطلقات دبابية بينما كانت تنشر الغسيل على سطح منزلها في جباليا. وقال زوجها وأقرباؤها وجيرانها لمنظمة العفو الدولية إن الضربة قطعت جسد عفاف إلى نصفين وإن النصف العلوي قُذف من السطح وتدرج على مبنى منخفض يقع خلف ساحة، ليحطّ في أرض تُستخدم كموقف للسيارات. وكانت ابنتها البالغة من العمر خمس سنوات قد وصلت للتو إلى أعلى الدرج وشاهدت مقتل أمها. وعندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية المنزل بعد مرور ثلاثة أسابيع على الحادثة، كانت الطفلة لا تزال عاجزة عن الكلام، نتيجةً للصدمة التي سببها مقتل أمها على ما يبدو.

وقُتل علاء مرتجى، وهو صحفي في الإذاعة عمره 26 عاماً، وأُصيب والدته بجروح خطيرة، عندما ضربت قذيفة دبابية منزله في حي الزيتون بمدينة غزة في حوالي الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم 9 يناير/كانون الثاني 2009. وقد ضربت القذيفة أولاً الغرفة التي كان فيها علاء والدته، مما أسفر عن إصابتهما بجروح بليغة. وقد توفي علاء في وقت لاحق من ذلك اليوم متأثراً بجراحه، بينما فقدت والدته رجلها وأُصيب بجراح أخرى من جراء الشظايا. ثم اخترقت القذيفة الممر في الشقة لتصل إلى الشقة المجاورة. وقبيل ضرب منزل علاء مرتجى، ضربت قذيفة أخرى منزل جاره، مما تسبب في إلحاق أضرار كبيرة به، ولكن من دون إصابة أحد لحسن الحظ. وكان علاء مرتجى يعمل مذيعاً في محطة إذاعة "ألوان" ومع شبكة أخبار فلسطين المتحدة، وهي شبكة وسائل إذاعية وتلفزيونية محلية تأسست في العام الماضي بمساعدة منظمة تطوير وسائل الإعلام الدولية (إنترنيوز). وقال عمه لمنظمة العفو الدولية إنه في 9 يناير/كانون الثاني، ومع صعوبة التنقل أو استحالتة في غزة بوجه عام وفي الحي الذي يقيم فيه بوجه خاص، علق في المنزل، وحاول أن يعمل عبر الهاتف.

وفي حادثة أخرى قريبة وقعت في 14 يناير/كانون الثاني 2009، ضربت ثلاث قذائف دبابية منزل حنان شعبان النجار في جباليا، مما أدى إلى مقتلها مع جارتها كفا الندر وجرح أحد أطفال حنان وجيران آخرين. وقالت شقيقة حنان لمنظمة العفو الدولية: "كان طفلاً حنان، عابشة، وعمرها أربع سنوات وأيمن، وعمره ست سنوات، يلعبان في صحن الدار، وكنا داخل المنزل. كانت الساعة حوالي الحادية والرابع صباحاً، وفجأة وقعت ضربة في الخارج، فصرخت حنان وخرجت، وركضت خلفها. التقطت أيمن، الذي قُذف إلى الخلف على بُعد عدة أمتار وناولتني إياه. كان على ما يرام، وكنت أهُمُّ بحمله إلى الداخل. ثم انحنيت لالتقاط عابشة، وفي تلك اللحظة ضربت قذيفة أخرى حنان، فقُتلت على الفور، وقد قُطعت يدها إرباً، وأُصيب عابشة بجراح. وهرعت جارتنا كفا مع جارين آخرين، هما زايد وزهير جنيد. وفي تلك اللحظة، ضربت قذيفة أخرى كفا فقتلتها على الفور كذلك."

وأصيب الجاران الآخران بجراح، وما لبث أحدهما، وهو زايد، أن فارق الحياة في اليوم التالي. وقال زوج كفا لمنظمة العفو الدولية: "لقد سمعتُ صوت الضربة والصرخات، فهرعت لمساعدة جارتها. كانت دائماً تساعد الآخرين. كانت كريمة هكذا، ولكننا الآن فقدناها. لقد تركت خلفها 11 طفلاً بحاجة إلى أم، أكبرهم سنًا لا يزال في الخامسة عشرة، وأصغرهم رضيع لا يتجاوز الستة أشهر."

كما أطلقت الدبابات قذائفها على المنازل الأقرب إلى أماكن تمركزها. ففي حي الجرو بمدينة غزة، وفي المنطقة الواقعة بين جبل الريس وتل السوراني، أطلقت قذيفتان على منزل عائلة الجرو في مساء يوم 8 يناير/كانون

الثاني 2009 من دبابات كانت متمركزة على بعد بضعة مئات من الأمتار. فبينما كان الدكتور **عوني الجرو**، وهو طبيب عمره 37 عاماً، يعمل في مكتبه، كانت زوجته الأوكرانية **ألبينا فلاديمير**، البالغة من العمر 36 عاماً، في المطبخ، وكان ابنهما يوسف، وعمره 17 شهراً، و**ياسمين**، وعمرها 12 عاماً، و**عبدالرحيم**، وعمره 14 عاماً، في غرفتهم. وقال الدكتور الجرو لمنظمة العفو الدولية: "في حوالي الساعة 9:45 مساءً، ضربت القذيفة الأولى منزلي، فخرجت مسرعاً من المكتب، بينما خرجت زوجتي بسرعة من المطبخ باتجاه غرفة الأطفال في الجانب الآخر من المنزل. وعندما عبرت غرفة المعيشة ضربت بقذيفة ثانية، فقطعتها نصفين بينما كانت تحمل الطفل يوسف، وفاضت روحه معها. وخرجت ياسمين وعبدالرحيم من غرفتهما مسرعين فأصبيا بشظية، وكذلك أنا. قبل ذلك، لم يكن هناك قصف حول المنزل. كنا نعرف أن القوات الإسرائيلية كانت في المنطقة، ولكننا لم نشعر بالخطر داخل المنزل. ولم يخطر ببالنا أننا يمكن أن نصاب بأذى في بيتنا."

وبينما كان الدكتور الجرو وأطفاله يتلقون العلاج في المستشفى مع أقربائهم، أرغم الجيش الإسرائيلي جميع سكان الحي على مغادرة المنطقة. وعندما عادوا بعد انتهاء عملية "الرصاص المسكوب"، وجدوا أن منزلهم قد تم تدميره، إلى جانب جميع منازل أقربائهم في المنطقة. لقد تم تدمير 45 منزلاً لعائلة الجرو الممتدة، عاش فيها أكثر من 250 شخصاً، تدميراً منظماً وسُوّيت بالأرض.

في صباح يوم 7 يناير/كانون الثاني 2009، قُتل **عطا حسن عازم**، البالغ من العمر 44 عاماً، واثنان من أطفاله، وهما **محمد**، وعمره 13 سنة، و**حسن**، وعمره سنتان ونصف، وذلك بعد إصابتهم بالسهم الخارقة التي أُطلقت على منزلهم في قرية **المغراقة** بجنوب مدينة غزة. وكان معظم السكان قد فروا من المنطقة بعد أن احتلت القوات الإسرائيلية مواقع لها في الجوار. وقال أفراد **عائلة عازم** أنهم إذا غادروا منزلهم، فإنه سيُهدم، فقرروا البقاء. كان هناك قصف وإطلاق نار في المنطقة، ولذا فقد مكثت العائلة داخل المنزل ولم تخرج إلا لإحضار الماء. وفي الساعة الثامنة من صبيحة يوم 7 يناير/كانون الثاني، خرجوا لإحضار الماء، فاخترقت قذيفة الغرفة التي كان يجلس فيها عطا مع اثنين من أطفاله، فقتلوا ثلاثتهم. وفرّ أفراد العائلة الستة الآخرون إلى أقرب مدرسة، حيث مكثوا فيها حتى انسحاب القوات الإسرائيلية. وعندما فحص مندوبو منظمة العفو الدولية الجدار الملطخ بالدم والذي بقي واقفاً من بين جدران الغرفة التي قُتل فيها الأشخاص الثلاثة، وجدوا أنه كان مليئاً بالسهم الخارقة.

وفي صبيحة يوم 15 يناير/كانون الثاني 2009، وبينما كان **حي تل الهوى** بمدينة غزة يشهد قتالاً ضارباً وقصفاً بالمدفعية بلا تمييز من جانب القوات الإسرائيلية، بما في ذلك باستخدام الفسفور الأبيض، تعرض **عدي سلمان الحداد**، 55 عاماً، وزوجته **إحسان**، 45 عاماً، وطفلتها **آلاء**، 13 عاماً، وابنهم **حاتم**، 23 عاماً، للحرق حتى الموت في سيارتهم، بينما كانوا يحاولون الفرار من منزلهم في تل الهوى طلباً للسلامة. وقال ابن آخر، وهو **محمد**، البالغ من العمر 25 عاماً، والذي أُصيب بجراح خطيرة في الهجوم، لمنظمة العفو الدولية من المستشفى: "في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً قررنا مغادرة المنزل لأنه كان خطيراً للغاية. فكان هناك قصف عنيف، وكانت الدبابات تتقدم من حي الزيتون. وقررنا الذهاب إلى أقربائنا الذين يعيشون في حي **الرمال**، وهو الأقرب إلى وسط المدينة وظننا أنه سيكون أكثر أماناً. ركبنا سيارة والدي، ولم نقطع أكثر من مئة متر عندما ضربت قذيفة إسرائيلية السيارة، وقذفتني خارجها على مسافة عشرة أمتار. أُصبت بجروح، وكنت أحاول فتح باب السيارة، عندما سقطت قذيفة أخرى على السيارة وفجرتها، مما أودى بحياة كل من والدي ووالدتي وشقيقي وشقيقتي. وظلت السيارة تشتعل لمدة ست ساعات لأن وصول خدمات الطوارئ إلى المكان كان محفوفاً بالمخاطر الكبرى."

وقال **عماد الشوا** الذي يعيش في الجوار لمنظمة العفو الدولية إنه شهد الضربة على السيارة من شرفة منزله. وقد فقد محمد إحدى عينيه وأصيب بحروق بليغة ظلت تزداد سوءاً مع مرور الزمن، مما يدل على أن واحدة، على الأقل،

من القذائف التي ضربت السيارة وأشعلت فيها النار كانت تحمل الفسفور الأبيض، الذي أسقط على المنطقة بكثافة في ذلك الصباح (أنظر الهجمات بالفسفور الأبيض على مستشفى القدس في الفصل 3.1).

في حوالي الساعة 5:20 من مساء يوم 16 يناير/كانون الثاني 2009، أودى هجوم صاروخي على منزل عائلة البطران بحياة كل من منال البطران، البالغة من العمر 33 عاماً، وخمسة من أطفالها، الذين تتراوح أعمارهم بين أربع سنوات و 14 سنة، حيث مَرَّق الصاروخ أجسادهم إرباً. وقد نجا من الموت عيسى عبدالهادي البطران، وهو أحد مقاتلي الجناح العسكري لحركة حماس والهدف الظاهر للهجوم، وطفله السادس الرضيع الذي لم يتجاوز الثمانية أشهر، لأنهما كانا في غرفة أخرى. وكانت العائلة تعيش في منزل قريب لأنها كانت تخشى أن يُقصف منزلها (فقد قُصف منزلها السابق ودُمر قبل بضعة أشهر)، وكانوا قد عادوا إلى المنزل لإحضار بعض الملابس.

ويشي توقيت الهجوم بأن العائلة كانت مراقبة ورُصدت وهي تدخل المنزل. وحتى لو كان هدف الهجوم هو عيسى، وهو مقاتل ربما يكون هدفاً مشروعاً، فإن الهجوم غير قانوني، لأنه نُفذ على الرغم من معرفة القوات الإسرائيلية بأن زوجته وأطفاله الستة ربما يُقتلون أو يُصابوا بجروح.

وفي حوالي الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم 5 يناير/كانون الثاني، أُطلقت النار على إبراهيم جحا، البالغ من العمر 14 عاماً، فأصيب في صدره بينما كان يحمل راية بيضاء ويسير مع والديه وإخوته وجيرانه بالقرب من منزله في حي الزيتون بجنوب شرق مدينة غزة. وقد قالت والدته مدللة جحا لمنظمة العفو الدولية: "في ليلة السبت بين 3 و 4 يناير/كانون الثاني، كان الجيش يقصف المنطقة من حولنا. كنا في المنزل - أنا وزوجي معين جحا (وهو مهندس زراعي كان يعمل في وزارة الزراعة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية قبل 15 سنة). وزوجته الثانية وأطفالنا العشرة ووالدة زوجي. كنا خائفين ومنبطحين على الأرض في الغرف الداخلية طلباً للحماية. وعند الفجر وصل الجنود إلى المنزل (في شارع صلاح الدين) فوضعنا أيدينا على رؤوسنا. وقام الجنود بتحطيم الجدران وحفر الأرضية بغية الحصول على رمل الملء الأكياس (لحماية قنصاتهم الذين يطلقون النار من الثقوب في الجدران).

أمرنا الجنود بمغادرة المنزل والسير جنوباً إلى رفح. ولكن ذلك كان مستحيلاً، فقد كان السير جنوباً محفوفاً بالمخاطر الكبرى. ذهبنا إلى منزل جيراننا (عائلة أبو زوهر) فوجدنا عندهم جيران آخرون (عائتي الزوافيري والمغربي). ومكثنا جميعاً هناك حتى الصباح التالي (5 يناير/كانون الثاني). وبعد المزيد من القصف، جاء الجنود وأمرونا بالذهاب إلى رفح، ولم يسمحوا لنا بالسير باتجاه مدينة غزة. وأطلقوا النار باتجاهنا، فاحتمينا بكراج السيارة المجاور. كنا أكثر من 50 شخصاً، معظمنا من الأطفال. ثم قررنا أن نسير باتجاه مدينة غزة مروراً من أمام منزلنا، الذي كان قد استولى عليه الجنود. وضعنا والدة زوجتي في عربة صغيرة لأنها لم تستطع السير على قدميها، ولم نستطع حملها. دفع زوجي العربة، وسار إبني إبراهيم، وعمره 14 عاماً، إلى جانبه حاملاً راية بيضاء، وكنا نسير وأيدينا مرفوعة إلى أعلى. أطلق الجنود النار علينا من منزل عائلة أبو زوهر فأصابوا إبني إبراهيم في صدره، فعدنا به إلى الكراج واتصلنا بإسعاف الصليب الأحمر، ولكن الجيش كان يمنع وصول سيارات الإسعاف. مكثنا طوال النهار والليل، بينما كان إبراهيم يكابد الألم، فوضعتة في حجرتي، وحاولت أن أحافظ على دفئه وأن أوقف نزيهه، ولكنه فارق الحياة في الساعة الثانية صباحاً. وأخيراً تمكنا من المغادرة بعد يومين (في 8 يناير/كانون الثاني، عندما سُمح للصليب الأحمر بالمجيء إلى المنطقة لإخلاء الناس).

وعندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية منزل عائلة جحا في 18 يناير/كانون الثاني، بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة مباشرة، وجدوا ثقوباً في الجدران الخارجية محاطة بأكياس عسكرية محشوة بالرمل،

إسرائيل/غزة 113

عملية "الرصاص المسكوب": 22 يوماً من الموت والدمار

وحقائب عسكرية مليئة بالفضلات، كما وجدوا أثاثاً وممتلكات أخرى محطمة وكتابات مشينة باللغة العبرية على الجدران الداخلية تقول: "جئنا للقضاء عليكم"، وغيرها من عبارات التهديد والشتائم والإهانات.

الملحق 2: مزيد من الحالات المتعلقة بالخسائر في صفوف المدنيين الإسرائيليين

في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم 2 يناير/كانون الثاني 2009، ضرب صاروخ منزل عائلة بن أفراهام في أشكيلون. كان هغاي بن أفراهام في الحمام في الطابق الثاني من منزله، عندما انطلقت صفارة الإنذار. فنادى عليه أطفاله كي يهرع إلى الغرفة المحصنة في الطابق الأرضي. وبينما كان ينزل الدرج، انفجر صاروخ على سطح المنزل، فوق البقعة التي توقف فيها قبل ثوان، وأسفر عن تحطم معظم السطح والطابق العلوي من المنزل.

وفي اليوم التالي، في الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم 3 يناير/كانون الثاني 2009، انفجر صاروخ في مطبخ منزل عائلة فادوفيتشكو في الطابق العلوي من مبنى مكون من أربع طوابق في أشدود. وكانت أولغا فادوفيتشكو في المنزل مع زوجها وطفليتها، أنا، وعمرها 12 سنة، وملينا، وعمرها ثلاث سنوات. وعندما دوت صفارة الإنذار نزلوا إلى الطابق الثاني في بئر السلم، حيث يذهب سكان البيوت في الطوابق المتعددة عادةً طلباً للحماية. وقد اهتز المنزل بأكمله من جراء الانفجار، ولكن أحداً لم يُصب بأذى لحسن الحظ. وعندما عادوا إلى الطابق العلوي مع خدمات الطوارئ وجدوا أن المطبخ قد دُمر. وقالت أولغا لمنظمة العفو الدولية: "كانت التلاجة قد ترققت مثل رغيف البيت، كانت مليئة بالأطعمة التي بقيت لدينا من حفلة رأس السنة، ولست أدري كيف اختفت مكنة". كما دُمر الأثاث وألواح الزجاج في غرفة المعيشة نتيجة للانفجار.

في الشقة المجاورة، كان ديفيد كوهين، البالغ من العمر 58 عاماً، نائماً في غرفة المعيشة، ولم يسمع صفارة الإنذار. وقد ألحق الانفجار أضراراً بالباب الأمامي، ولم يعد بالإمكان فتحه، فعلق ديفيد، الذي يعاني من مشاكل في القلب ومرض السكري، داخل الشقة. وقالت ابنته "إتي" لمنظمة العفو الدولية إنها تلقت رسالة من والدها تتم عن إصابته بالذعر، قال فيها: "ساعديني، إنني عالق". فهرعت إلى منزله، وقد اضطروا إلى إنقاذه عن طريق الشرفة، ونُقل إلى المستشفى لإجراء فحوص طبية له بسبب حالته الصحية. وحطم الانفجار ألواح زجاج النوافذ في المنزل. وعندما قابل مندوب منظمة العفو الدولية العائلتين، بعد مرور حوالي أسبوعين على الهجوم، كان أفرادها قد نُقلوا مؤقتاً إلى فندق في تل أبيب، بانتظار إصلاح المنزلين.

وفي الساعة الثامنة والنصف من صبيحة يوم 4 يناير/كانون الثاني، كانت مسودي ديان، وهي أرملة عمرها 76 عاماً، نائمة عندما ضرب منزلها صاروخ "قسام"، اخترق سطح شرفتها الصغيرة وانفجر، حيث دُمر غرفة المعيشة الصغيرة والمطبخ. ولم يسلم من الأضرار سوى غرفة النوم حيث كانت مسودي نائمة. لم تسمع صفارة الإنذار، إن كانت قد انطلقت. وصفارة الإنذار تتيح لسكان سديروت تحذيراً مدته 15 ثانية. وليس لدى مسودي غرفة محصنة أو أي مكان محمي في منزلها الصغير المكون من طابق واحد. وحتى لو سمعت صفارة الإنذار، فإنه ما كان بمقدورها الاستيقاظ والهرولة إلى أقرب ملجأ - الذي يقع في نهاية ممر على بعد 100 متر - ونزول بعض

الدرجات في 15 ثانية. ولم يكن بإمكانها الوصول إلى أبعد من غرفة المعيشة، وكان يمكن أن تُقتل أو تصاب بجروح في الانفجار.

وقال جارها لمنظمة العفو الدولية إن مسودي كانت مغطاة بالغبار عندما أنقذها عمال الطوارئ من تحت الأنقاض منزلها، ولم تكن قادرة على الكلام أو السير. وعندما قابلها مندوبو منظمة العفو الدولية كانت مسودي ديان تعيش مع ابنتها في ناحية أخرى من سديروت. وقالت إنها مشتاقة لمنزلها ولرفقة الجيران ولروتينها اليومي، الطهي لنفسها والعناية بنفسها. وقد دُمرت جميع مقتنياتها أو لحقت بها أضرار. وقالت إنها ذهبت إلى البيت لإحضار بعض الملابس، لكنها لم تجد حتى تنورة واحدة. وأعربت عن أملها في إعادة بناء بيتها مع غرفة محصنة، لأنها بسنها الحالية لا تستطيع أن تهرول إلى الملجأ عند انطلاق صفارات الإنذار. فذات مرة، في أبريل/نيسان 2008، بينما كانت تركض متجهةً إلى الملجأ، سقطت على الأرض وأذت كتفها. ولا تزال الإصابة تسبب لها ألماً حتى الآن، وهي بحاجة إلى علاج طبيعى.

إن الصاروخ الذي دمر منزل مسودي ديان، ضرب جدران المنزلين المجاورين. وفي أحد هذين المنزلين، انهار الجدار على رجل وابنه بينما كانا نائمين، وقد استيقظا تحت الركام، وأُصيب الأب بارتجاج طفيف. وعندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية المنزل، كان الجيران يقومون بإصلاح الجدار والنوافذ المكسورة.

وفي صبيحة يوم 12 يناير/كانون الثاني 2009، أسعف الحظ عائلة بن ديان، عندما نجت من صاروخ ضرب الطابق العلوي لمنزلها الواقع في منطقة أشكيلون السكنية. فقد كان إسحق، البالغ من العمر 26 عاماً، وشقيقته نوا، البالغة من العمر 12 عاماً، وابنة عمهما نوا، البالغة من العمر 12 عاماً أيضاً، في المنزل في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً عندما أطلقت صفارة الإنذار تحذر من صاروخ قادم.

كان إسحق في الطابق الثاني (العلوي) للمنزل، وبعيداً عن الملجأ الواسع من القنابل في الطابق الأرضي، بينما كان الطفلان في غرفة المعيشة في الأسفل. وقد تمكن ثلاثتهم من الركض إلى الملجأ الواسع من القنابل في الوقت المناسب. سمعوا صوت انفجار، وظنوا أن بإمكانهم مغادرة الملجأ. ثم هز المنزل انفجاراً ثانياً، أعلى صوتاً، في اللحظة التي فتحوا فيها باب الملجأ لمغادرته. وكان سبب الانفجار الأول الصاروخ الذي ضرب المنزل، أما سبب الانفجار الثاني فهو الصاروخ الذي انفجر في غرفة النوم المجاورة للغرفة التي كان إسحق يعمل فيها على إصلاح جهاز حاسوب قبل دقائق فقط.

وقد ضرب الصاروخ جانب السقيفة واخترق سقف غرفة النوم، وعبرها إلى الحمام من خلال الجدار، ومنه عبر الجدار إلى غرفة نوم أخرى. وعندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية المنزل بعد الانفجار بوقت قصير، كان الركام والغبار والأثاث المكسور في كل مكان في الغرف الثلاث. هرعت والدة إسحق ونوا، التي كانت تعمل في مجمع تسوق مجاور عندما وقع الانفجار، عائدة إلى المنزل، فأغمي عليها عندما رأت منزلها المتضرر وأدركت الخطر الذي كان يحيق بالأطفال. واضطرت العائلة إلى الانتقال إلى مكان إقامة مؤقت بانتظار إصلاح منزلها.

في اليوم السابق، أي يوم الأحد الموافق 11 يناير/كانون الثاني 2009، سقط 22 صاروخاً، أطلقتها الجماعات المسلحة الفلسطينية من غزة في مدن وقرى جنوبي إسرائيل وحولها. ومع أن أياً منها لم يُحدث أية أضرار، فإنها أثارت الذعر بين السكان في اليوم نفسه الذي عاد فيه الطلبة إلى المدارس الثانوية في بعض المدن التي كان الجيش الإسرائيلي قد أصدر أوامر بإغلاقها عندما بدأت عملية "الرصاص المسكوب". وكان ثلاثة من تلك الصواريخ من نوع غراد. وقد انفجر أحدها في ملعب مدرسة خالٍ في بلدة أشدود، واثنان آخران في مدينة بئر السبع، أحدهما ضرب سيارة. وقد كانت أشدود وبئر السبع حتى الآونة الأخيرة خارج مرمى مثل تلك الهجمات، ولكن مع تهريب

صواريخ أطول مدى إلى غزة، انضمت هاتان المدينتان إلى قائمة المناطق السكنية الإسرائيلية التي تتعرض لإطلاق النار. وكانت معظم الصواريخ الأخرى من نوع قسام، وهي مصنعة محلياً في غزة وذات مدى أقصر. وسقط صاروخ آخر في منطقة مفتوحة في مدينة أشكيلون، بينما سقطت الأخرى في الحقول المحيطة بعدد من القرى في غرب النقب القريبة من غزة.

هوامش

¹ أنظر مثلاً صفحات سلطة تطوير التسليح، لدولة إسرائيل، رافائيل، على الشبكة الدولية:
http://www.rafael.co.il/marketing/SIP_STORAGE/FILES/1/481.pdf;
http://www.rafael.co.il/marketing/SIP_STORAGE/FILES/2/512.pdf;
http://www.rafael.co.il/marketing/SIP_STORAGE/FILES/9/529.pdf

² تبلغ الكثافة السكانية في غزة نحو 4,200 نسمة لكل كيلومتر مربع. وتعتبر مخيمات اللاجئين من المناطق ذات الكثافة السكانية الأعلى في العالم. فعلى سبيل المثال، يعيش 82,000 لاجئ في مخيم الشاطئ الذي تقل مساحته عن كيلومتر مربع واحد.

³ منذ اندلاع الانتفاضة في 29 سبتمبر/أيلول، ما انفك الجيش الإسرائيلي يستخدم القوة المميتة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولاسيما في غزة، على نحو متزايد.

⁴ في 7 يناير/كانون الثاني حذر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالقول: "إن أعداداً متزايدة من أهالي غزة عالقون في منازلهم... ولا يستطيع الغزيون الفرار إلى مكان آمن أو الحصول على الغذاء بسبب القوات البرية الإسرائيلية المنتشرة في المنطقة. فبالإضافة إلى إسقاط منشورات فوق مناطق مختلفة، ومنها شمال غزة والحدود الشرقية لغزة ورفح بأكملها، فإن الجيش الإسرائيلي يبث رسائل عبر محطات الإذاعة والتلفزة المحلية، ويُجري مكالمات هاتفية مع أناس في شتى أنحاء قطاع غزة، يأمرهم فيها بإخلاء منازلهم والذهاب إلى المناطق الحضرية. ويفرُّ الناس وسط إطلاق النار والقصف وقد استبد بهم الذعر." أنظر الموقع:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_humanitarian_situation_report_2009_01_07_english.pdf

⁵ قُتل أربعة جنود إسرائيليين وجرح عدد آخر "بنيران صديقة".

⁶ طلبت منظمة العفو الدولية إذنًا بدخول قطاع غزة منذ الأيام الأولى لعملية "الرصاص المسكوب"، ولكن الجيش الإسرائيلي رفض الطلب. وتمكن مندوبو المنظمة أخيراً من دخول غزة في 17 يناير/كانون الثاني من الحدود المصرية، بعد الحصول على تصريح خاص من السلطات المصرية (لا يُسمح عادةً بعبور الحدود بين مصر وغزة إلا للفلسطينيين المقيمين في غزة، ولكن السلطات المصرية سمحت في الأيام الأخيرة لعملية "الرصاص المسكوب"، وبشكل استثنائي، للصحفيين الأجانب والعاملين في مجال حقوق الإنسان والإنعاش). ولكن مندوبي منظمة العفو الدولية مكثوا في غزة حتى 3 فبراير/شباط، وخلال هذه الفترة قاموا بإجراء بحث ميداني مباشر في أنحاء مختلفة من غزة.

⁷ من بين الذين مُنعوا من دخول غزة حتى وقت كتابة هذا التقرير مندوبو منظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة "بتسليم"

⁸ أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بعثة مستقلة لتقصي الحقائق في دورته الخاصة المنعقدة في 12 يناير/كانون الثاني 2009. وكانت صلاحيات البعثة محصورة في التحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي على أيدي القوات الإسرائيلية. بيد أنه في أبريل/نيسان 2009، عندما عُين رئيساً لبعثة تقصي الحقائق، أشار القاضي ريتشارد جي غولدستون ورئيس مجلس حقوق الإنسان إلى أن البعثة ستفحص انتهاكات القانون الدولي التي ارتكبتها جميع الأطراف، ومنها الجماعات الفلسطينية المسلحة.

⁹ قال مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة إن القوات الإسرائيلية كانت مسؤولة عن سبع هجمات من أصل تسع، وكان المقاتلون الفلسطينيون مسؤولين عن هجوم واحد على الأقل، بينما لم يكن بالإمكان تأكيد مصدر الهجوم التاسع.

¹⁰ منظمة العفو الدولية، "حملة حماس المميتة في ظل الحرب على غزة" (MDE 21/001/2009) بتاريخ 12

فبراير/شباط 2009: أنظر الموقع:

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE21/001/2009/en/9f210586-f762-11dd-8fd7-f57af21896e1/mde210012009en.html>

¹¹ القناة الإسرائيلية العاشرة، 21 مارس/آذار 2009، أنظر:

<http://www.haaretz.com/hasen/spages/1072811.html>

¹² استناداً لخبرة منظمة العفو الدولية في التحقيق في أنشطة الجماعات المسلحة الفلسطينية على مدى سنوات عديدة، يكون المقاتلون في الأغلبية العظمى من الحالات في سن العشرين أو الثلاثين، وتكون أقلية صغيرة في سن الأربعين، ونادراً ما يكونون في سن الخمسين.

¹³ إن وجود مثل هؤلاء المقاتلين بين المدنيين في مرفق مدني لا يجعل من هذا المرفق ومن يشغلونه هدفاً عسكرياً.

¹⁴ في 26 مارس/آذار، أعلن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أن أجهزة الاستخبارات قد جمعت أسماء 1,166 فلسطينياً قُتلوا خلال عملية "الرصاص المسكوب"، وأن 709 أشخاص كانوا من "نشطة الإرهاب" من حماس والجماعات المسلحة الأخرى، و 162 رجلاً مجهولي الانتماء، و 295 شخصاً كانوا من المدنيين غير المشاركين في القتال، بينهم 89 شخصاً دون سن السادسة عشرة، و 49 امرأة. ولكنها لم تقدم أية أسماء أو تفاصيل أخرى. أنظر:

http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-+Obstacle+to+Peace/Hamas+war+against+Israel/Vast_majority_Palestinians_killed_Operation_Cast_Lead_terror_operatives_26-Mar-2009.htm

¹⁵ بيان صادر عن الجيش الإسرائيلي: أنظر: <http://idfspokesperson.com/2008/12/27/idf-launches-operation-cast-lead>

تقرير إعلامي للجيش الإسرائيلي: أنظر الموقع:

http://dover.idf.il/IDF/English/News/the_Front/09/01/1901.htm

¹⁶ أنظر الموقع: http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/7878711.stm

¹⁷ أنظر الموقع: http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/7878711.stm

¹⁸ "ذي جويش كرونكل، 5 مارس/آذار 2009، أنظر الموقع:

<http://www.thejc.com/articles/gaza-soldiers-speak-out>

¹⁹ أنظر الموقع: <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1058509.html>

²⁰ البروتوكول الخاص بدورة "المقاتلون يتكلمون" لخريجي برنامج رابين الإعدادي لما قبل دخول الجيش بعد عملية "الرصاص المسكوب"، أورانيم، 13 فبراير/شباط 2009 – مؤتمر الشتاء.

²¹ "وزير الدفاع إيهود] باراك: تحقيق غزة يُظهر أن الجيش الإسرائيلي يعتبر أحد أكثر جيوش العالم أخلاقية". أنظر:

<http://www.haaretz.com/hasen/objects/pages/PrintArticleEn.jhtml?itemNo=1080244>

²² لم ينشر الجيش التقرير على موقعه على الشبكة الدولية، ولكنه وزعه بالبريد الإلكتروني. ولدى منظمة العفو الدولية نسخة منه. وثمة ملخص متوفر على الموقع:

<http://idfspokesperson.com/2009/04/22/idf-announcement-findings-from-cast-lead-investigations>

²³ "هناك عدد قليل جداً من الحوادث التي تُرتكب فيها أخطاء استخبارية أو تشغيلية خلال القتال... إذ لا يمكن تجنبها، وتحدث في جميع حالات القتال، ولاسيما النوع الذي فرضته حماس على الجيش الإسرائيلي، أي باختيار القتال من بين السكان المدنيين": أنظر الموقع:

<http://idfspokesperson.com/2009/04/22/idf-announcement-findings-from-cast-lead-investigations>

²⁴ بروتوكول دورة "المقاتلون يتكلمون" لخريجي برنامج رابين الإعدادي لما قبل دخول الجيش، بعد عملية "الرصاص المسكوب"، أورانيم، 13 فبراير/ شباط 2009 – مؤتمر الشتاء.

²⁵ شهادة دلال لقناة الجزيرة، أنظر الموقع: (مقتطفات مع ترجمة على الشريط باللغة الإنجليزية).

²⁶ نُفذت هذه الممارسة في صيف عام 2006. بيد أن مثل عمليات القصف هذه غالباً ما أسفرت عن تدمير أو تخريب المنازل المجاورة، وأحياناً قتل وجرح سكانها، الذين لم يتلقوا أية تحذيرات. وفي ذلك الوقت، كثيراً ما لم يعقب التحذيرات الهاتفية أية عمليات قصف، وبعض الأحيان لأن الجيران والأصدقاء تجمهروا حول المنازل المهتدة بأعداد كبيرة للحؤول دون قصفها. وفي حالات أخرى قُصفت المنازل بعد انصياح سكانها للأوامر بمغادرتها.

²⁷ في إحدى الحالات، وفي 1 يناير/ كانون الثاني 2009، قصف سلاح الجو الإسرائيلي منزل نزار ريان، وهو استاذ جامعي وشخصية بارزة في الجناحين السياسي والعسكري لحركة حماس، وذلك بعد أن تجاهل الدعوات التي تلقاها بمغادرة المنزل بحسب ما ورد. وقد قُتل ريان في الهجوم، إلى جانب زوجته الأربع وأطفاله الأحد عشر، الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و 16 سنة. كما تم تدمير عدد من المنازل المجاورة. وقال الجيش الإسرائيلي إنه ألقي قنبلة وزنها طن واحد على المنزل، وأن الهجوم موجه إلى ريان بالذات. وزعم الجيش أن المنزل كان يُستخدم كمخزن للأسلحة ومركز اتصالات، وثمة نفق تحت الأرض مخصص لهرب المقاتلين.

أنظر الموقع: <http://idfspokesperson.com/2009/01/01/iaf-strike-on-house-of-nizar-rian-1-jan-2009>

وحتى لو كانت مزاعم الجيش الإسرائيلي صحيحة – مع أنها لم تثبت – فإن الهجوم كان غير متناسب ويعتبر انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. ولم يعط الجيش أي معلومات حول الفائدة العسكرية المحددة التي كان سيحققها بتنفيذ هذا الهجوم في هذا الوقت بالذات، إذا عرفنا أن المدارس كانت مغلقة، فإن الأطفال والنساء من غير المقاتلين سيكونون في المنازل. ولم يعط الجيش أي أدلة لإثبات أن ادعاءه بأنه لم يقصف المنزل إلا بعد أن تبين من مراقبته أن مجموعة كبيرة من الناس قد غادرت المنزل.

²⁸ أنظر الموقع: <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/five-sisters-killed-in-gaza-while-they-slept-1216224.html>

²⁹ موقع الجيش الإسرائيلي "شافوز" باللغة العبرية:

<http://www.shavuz.co.il/magazine/article.asp?artid=3365&secid=2027>

³⁰ أنظر الموقع:

<http://idfspokesperson.com/2009/01/14/idf-vlog-israeli-airstrikes-aborted-to-protect-civilians>

³¹ إن الصواريخ التي تحملها الطائرات بلا طيار "الطنانة" هي أصغر وأخف من الصواريخ التي تطلقها الطائرات المروحية. وغالباً ما تفجر هذه الصواريخ الصغيرة والمميته عدداً كبيراً من المكعبات المعدنية الحادة الأطراف، حجم كل منها 2-4 ملم مربع. وتستطيع هذه الشظايا المصنوعة لهذا الغرض أن تخترق المعدن السميك والجدران الأسمنتية بسهولة. وهي في بعض الجوانب تبدو نسخة أكثر تطوراً من عبوات الكرات أو المسامير والبراغي التي تحشوها الجماعات المسلحة في الصواريخ البدائية والمتفجرات الانتحارية. أما الأثر الذي تتركه هذه الصواريخ الجديدة نسبياً، بالإضافة إلى المكعبات المعدنية الصغيرة المميته، فهو حفرة صغيرة وعميقة في الأرض (قطرها حوالي 10 سم أو أقل وعمقها يصل إلى عدة أمتار) مع كمية قليلة من

الشظايا المعدنية الدقيقة من خرطوشة الصاروخ.

³² تستطيع الدبابة الإسرائيلية (ميركافا 3 و 4) أن تحمل نحو 10 جنود مشاة بالإضافة إلى طاقم الدبابة الذي يتألف من أربعة أشخاص (القائد، محمّل الذخيرة، مطلق النار والسائق) أنظر مثلاً:

<http://www.army-technology.com/projects/merkava>
<http://www.army-technology.com/projects/merkava4>

³³ ذي جويش كرونكيل، 5 مارس/ آذار 2009، أنظر:

<http://www.thejc.com/articles/gaza-soldiers-speak-out>

³⁴ أنظر: <http://www.youtube.com/watch?v=JPRMwPH89c8&feature=channel>

³⁵ أنظر: <http://jewishvoiceandopinion.com/a/JVO20090204.html>

³⁶ أنظر: <http://idfspokesperson.com/2009/02/04/idf-investigation-results-dr-abu-el-eish-residence-4-feb-2009-1708-ist/>

³⁷ أنظر: http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/7878711.stm

³⁸ أنظر أيضاً رواية غادة أبو حليلة للحادثة أمام منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسليم"، وقد توفيت في وقت لاحق متأثرة بجراحها:

http://www.btselem.org/English/Testimonies/20090104_Abu_Halima_home_set_on_fire_by_shelling.asp

³⁹ أنظر أيضاً شهادة نهى النجار إلى منظمة "بتسليم" الإسرائيلية حول الحادثة نفسها:

http://www.btselem.org/English/Testimonies/20090112_Soldiers_shot_woman_waving_white_flag_in_Khuzaa.asp

⁴⁰ تم تدمير القوة، شأنها شأن جميع قوات الأمن الأخرى الخاضعة لسيطرة حكومة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، منذ استيلاء حماس على غزة في يونيو/ حزيران 2007.

⁴¹ للاطلاع على توضيح استخدامات وآثار الفسفور الأبيض في الأسلحة أنظر: اتحاد العلماء الأمريكيين "ورقة حقائق حول الفسفور الأبيض"، متاحة في الموقع:

<http://www.fas.org/biosecurity/resource/factsheets/whitephosphorus.htm>

⁴² أنظر: منظمة العفو الدولية، إسرائيل/الأراضي المحتلة: مندوبو المنظمة يزورون مسرح القتل في قطاع غزة (MDE) (2006/087/15، بتاريخ 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، على الموقع:

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/087/2006/en/dom-MDE150872006en.html>

⁴³ عندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية المنطقة في 22 يناير/ كانون الثاني 2009، وجدوا بقايا طعام ولفائف للجيش الإسرائيلي ودفينيات جسدية ومنشورات صلاة باللغة العبرية وأكياس عسكرية مليئة بالفضلات، وعبارات مشينة فيها إهانة وتهديد (بالعبرية) في العديد من المنازل الواقعة في الأحياء التي استولى عليها الجنود الإسرائيليون بعد فرار سكانها في 4 يناير/ كانون الثاني. وقالت إحدى العبارات المكتوبة على جدار منزل أبو حليلة المحروق (باللغة العربية مع أخطاء إملائية): "من قوات الجيش الإسرائيلي، نحن آسفون".

⁴⁴ أنظر الصورة على غلاف هذا التقرير.

⁴⁵ ملخص من الأمين العام لتقرير مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة في حوادث معينة وقعت في قطاع غزة في الفترة من 27 ديسمبر/ كانون الأول 2008 إلى 19 يناير/ كانون الثاني 2009.

46 أنظر:

http://www.un.org/unrwa/news/statements/SecGen/2009/headquarters_15jan09.html

47 من بين قادة الجيش الإسرائيلي الذين تلقوا تحذيرات من موظفي "أونروا": الرائد أفياد زيلبرمان والمقدم يوري زنغر، واللواء باروخ سبيغال.

48 وُجد الرقم التالي (P8-91K018-035) على أحد أجزاء قذائف المدفعية التي تستخدم الفسفور الأبيض. وهذا هو رقم القطعة ويشير إلى أن القذيفة تم تجميعها من قبل باين بلف في عام 1991 في أكتوبر/تشرين الأول.

49 أنظر:

<http://www.haaretz.com/hasen/spages/1055761.html>;
<http://www.israelnationalnews.com/News/Flash.aspx/159354>

50 ملخص من الأمين العام لتقرير مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة في حوادث معينة وقعت في قطاع غزة في الفترة من 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 إلى 19 يناير/كانون الأول 2009.

51 جاء البيان رداً على سؤال من عضو الكنيست زيهافا غالون بشأن المزايم المتعلقة باستخدام الجيش للفسفور الأبيض في غزة.

52 أنظر:

<http://edition.cnn.com/video/#/video/world/2009/01/12/wedeman.gaza.israel.phosphorus.cnn>

53 أنظر:

http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle_east/article5470047.ece

54 أنظر:

http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle_east/article5470047.ece

55 ترجمة وثيقة باللغة العبرية حصلت عليها منظمة العفو الدولية.

56 قال مسؤولون في المدرسة لمنظمة العفو الدولية إن نحو 1,900 شخص كانوا قد لجأوا إلى المدرسة في اليوم الذي وقع فيه الهجوم.

57 أنظر المواقع التالية:

http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2009/Initial_inquiry_school_incident_6-Jan-2009.htm;

http://www.mfa.gov.il/MFA/About+the+Ministry/Behind+the+Headlines/Ttragedy_school_Jebali_ya_6-Jan-2009.htm; and <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1053138.html>

58 أنظر الموقع: http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/7814054.stm

59 العقيد أوليفييه رفاويتز، "لماذا لا تؤكد الأمم المتحدة أن مدرستها كانت تُستخدم كقاعدة لإطلاق الصواريخ؟" (باللغة الفرنسية)، 11 يناير/كانون الثاني 2009. أنظر:

<http://www.cyberpresse.ca/opinions/chroniqueurs/patrick-lagace/200901/11/01-816569-gaza-israel-la-palestine-et-la-guerre.php>

أنظر أيضاً:

<http://video.google.fr/videosearch?q=gaza+france+24&hl=fr&emb=0&aq=3&oq=gaza+FR#q=gaza+france+24&hl=fr&emb=0&aq=3&oq=gaza+FR&start=10>

⁶⁰ أنظر:

<http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1231167272256&pagename=JPost%2FJParticle%2FShowFull>

⁶¹ أنظر: http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/7814054.stm

<http://video.google.fr/videosearch?q=gaza+france+24&hl=fr&emb=0&aq=3&oq=gaza+FR#q=gaza+france+24&hl=fr&emb=0&aq=3&oq=gaza+FR&start=10>

⁶² أنظر: <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1054284.html>

⁶³ ملخص من الأمين العام لتقرير مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة في حوادث معينة وقعت في قطاع غزة في الفترة من 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 و 19 يناير/كانون الثاني 2009.

⁶⁴ ملخص من الأمين العام لتقرير مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة في حوادث معينة وقعت في قطاع غزة في الفترة من 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 و 19 يناير/كانون الثاني 2009.

⁶⁵ "كيف تعمل السهام الخارقة"، جريدة "ذي غارديان". أنظر:

<http://www.guardian.co.uk/graphic/0,,2274464,00.html>

⁶⁶ أنظر:

http://www.janes.com/defence/land_forces/news/jdw/jdw010522_2_n.shtml

⁶⁷ منظمة العفو الدولية، قتل المستقبل: أطفال في خط النار (MDE 02/005/2002) بتاريخ 29 ديسمبر/كانون الأول 2002. أنظر:

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE02/005/2002/en/02775d56-d7f1-11dd-9df8-936c90684588/mde020052002en.html>

وقبل استخدامها في عملية "الرصاص المسكوب"، كان آخر استخدام للسهم الخارقة من قبل الجيش الإسرائيلي في غزة في 16 أبريل/نيسان 2008، عندما أطلقت دبابة إسرائيلية قذيفة سهام خارقة على الصحفي في وكالة رويترز فضل شنا بينما كان يقوم بتصوير الدبابة، فأردته قتيلاً مع ثلاثة مدنيين عزل آخرين، بينهم طفلان. أنظر: منظمة العفو الدولية، فضيحة ما يُسمى بتحقيق الجيش في مقتل المصور في غزة، 15 أغسطس/آب 2008. أنظر الموقع:

<http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/news/armys-so-called-inquiry-cameramans-killing-gaza-scandal-20080815>

⁶⁸ صُنِعَ هذا الصاروخ من طراز هيلفاير AGM 114 من قبل شركة هيلفاير سيستمز أوف أورلاندو، بالولايات المتحدة، وهو مشروع مشترك بين لوكهيدمارتن وبوينغ، بموجب عقد مع قيادة سلاح الجو والصواريخ في الجيش الأمريكي في ترسانة ريدستون، ألباما، التي تستخدم في عقودها الرقم: 0106 - 03 - DAAH01.

⁶⁹ الملاحظة ليست ورقة رسمية، وليس من الواضح إلى أي مدى تعكس التعليمات للقوات بدقة، أم أنها تفسر لقواعد الاشتباك من قبل قائد عسكري معين على مستوى متدن. وتحتوي الورقة على ملاحظات حول الوضع خلال عملية "الرصاص المسكوب" وكُتبت باللغة العبرية على ظهر رسالة باللغة العبرية أيضاً موجّهة إلى "جنود لواء غولاني"، وتتمنى لهم "حظاً سعيداً في الحرب". وقد عثر عليها عامل ميداني تابع لمنظمة غير حكومية فلسطينية تعمل في مجال حقوق الإنسان في منزل كانت القوات الإسرائيلية قد استولت عليه في يناير/كانون الثاني 2009. أنظر:

<http://www.haaretz.co.il/hasen/spages/1072830.html>

⁷⁰ أنظر:

http://www.ochaopt.org/gazacrisis/admin/output/files/ocha_opt_gaza_humanitarian_situation_report_2009_01_06_english.pdf

⁷¹ أنظر:

<http://www.icrc.org/Web/Eng/siteeng0.nsf/html/palestine-news-080109>

⁷² كانت هذه ممارسة اعتيادية للجنود الإسرائيليين في غزة والضفة الغربية منذ زمن بعيد.

⁷³ قال الجيش الإسرائيلي، في دليل العمليات الصادر في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2002: "إن الإنذار المبكر إجراء عملياتي يستخدم في عمليات القبض على الأشخاص المطلوبين، وطلب مساعدة السكان الفلسطينيين المحليين من أجل تقليص خطر إصابة المدنيين الأبرياء، وكذلك الأشخاص المطلوبين، إلى أدنى حد ممكن (القبض عليهم من دون إراقة دماء). والمقصود من مساعدة السكان المحليين هو إعطاء إنذار مبكر للمقيمين في المنزل لتمكين الأبرياء من مغادرة المبنى وتمكين الأشخاص المطلوبين من تسليم أنفسهم قبل أن يصبح من الضروري استخدام القوة، وهو أمر يعرض حياة البشر للخطر". وبعد تقديم شكاوى، حظرت المحكمة العليا هذه الممارسة في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2005. أنظر: عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل ضد قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، HCJ 3799/02. أنظر:

http://elyon1.court.gov.il/files_eng/02/990/037/a32/02037990.a32.htm

⁷⁴ أنظر تفاصيل مقتل روحية النجار في الفصل 2.1 .

⁷⁵ أنظر أيضاً شهادات ثلاثة أطفال من عائلة النجار يتحدثون عن استخدامهم "كدرع بشري"، على الموقع:

<http://www.guardian.co.uk/world/2009/mar/23/gaza-human-shields-claim>

⁷⁶ تلقى عشرات الآلاف من أهالي غزة مكالمات هاتفية من الجيش الإسرائيلي، كما حملت مئات الآلاف من المنشورات الرسالة نفسها"، أنظر:

<http://www.nytimes.com/2009/01/01/world/middleeast/01mideast.html?pagewanted=1&r=1>

⁷⁷ كان مندوب منظمة العفو الدولية قد تلقى مثل هذه المكالمات في مكتب منظمة العفو الدولية في بيروت في يوليو/تموز 2006. ويقع المكتب في منطقة لم تُستهدف إبان الحرب.

⁷⁸ أنظر: http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/7878711.stm

⁷⁹ أنظر: <http://www.reuters.com/article/latestCrisis/idUSB485081>

⁸⁰ أنظر:

http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2009/IDF_warns_Gaza_population_7-Jan-2009.htm

⁸¹ للاطلاع على تحليل أثار الحصار قبل النزاع على حق الفلسطينيين في غزة في الرعاية الصحية، أنظر: منظمة العفو الدولية، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة: تحرك للمهنيين الطبيين. سحق الحق في الرعاية الصحية – غزة (MDE) (2008/044/15، نوفمبر/تشرين الثاني 2007. على الموقع:

⁸² مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المراقب الإنساني، العدد 33، يناير/كانون الثاني 2009 أنظر:

<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE15/044/2008/en>

⁸³ قُتل خمسة من موظفي "أونروا" وثلاثة من المتعاقدين معها أثناء تأدية واجباتهم، وجرح 11 آخرون من الموظفين وأربعة متعاقدين. ووردت أنباء عن وقوع أربعة حوادث إطلاق نار على قوافل المساعدات. كما أُصيب ما لا يقل عن 53 مبنى تابعاً للأمم المتحدة بأضرار. أنظر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المراقب الإنساني العدد 33، يناير/كانون الثاني 2009.

- ⁸⁴ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *المراقب الإنساني*، العدد 34، فبراير/شباط 2009.
- ⁸⁵ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التقرير الأسبوعي حول حماية المدنيين، 16-24 مارس/آذار 2009.
- ⁸⁶ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *المراقب الإنساني*، العدد 34، فبراير/شباط 2009. ويقول مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إن نحو 700 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص دُمرت تماماً أو لحقت بها أضرار إبان النزاع.
- ⁸⁷ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *المراقب الإنساني*، العدد 34، فبراير/شباط 2009، قبل عملية "الرصاص المسكوب"، كان يُسمح لصيادي غزة بالصيد على بُعد ستة أميال بحرية عن الشاطئ.
- ⁸⁸ وفقاً للمناشدة العاجلة من أجل غزة التي أطلقتها الأمم المتحدة (2 فبراير/شباط 2009)، فقد تم تدمير 3,914 وحدة سكنية، وألحقت أضرار جسيمة بنحو 4,831 وحدة، واضرار جزئية بنحو 6,104 وحدة، وكسر نوافذ 18,918 وحدة. وتم تخریب 164 مدرسة و 16 مستشفى و 38 مركزاً صحياً، أنظر الموقع: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_humanitarian_monitor_2009_01_15_english.pdf
- ⁸⁹ أنظر الموقع: <http://idfspokesperson.com/2009/01/16/paratroopers-operate-in-gaza-16-jan-2009-1026-ist>
- ⁹⁰ في 5 أكتوبر/تشرين الأول، صرح غادي إيسنكوت، القائد العام في القيادة الشمالية: "سنستخدم القوة غير المتناسبة ضد كل قرية يُطلق منها الرصاص على إسرائيل، وسنحدث دماراً هائلاً. ومن وجهة نظرنا، فإنها تعتبر قواعد عسكرية... وهذا ليس مجرد اقتراح، بل هو خطة معتمدة". أنظر الموقع: <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1027755.html>
- ومع أن هذا البيان كان يتعلق بالهجمات المحتملة من قبل حزب الله ضد شمال إسرائيل، إلا أنه يشير إلى عقيدة الجيش فيما يتعلق بعمليات الانتقام المدمرة خلال العمليات العسكرية.
- ⁹¹ أنظر المواقع التالية: <http://www.iht.com/articles/2009/02/01/mideast/mideast.4-420683.php>;
http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/7863500.stm;
<http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/israel/4421726/Israel-vows-disproportionate-response-to-Gaza-rocket-attacks.html>
- ⁹² "ذي جويش كرونكل"، 5 مارس/آذار 2009. أنظر: <http://www.thejc.com/articles/gaza-soldiers-speak-out>
- ⁹³ اللواء جيل دوغان، لواء سيتريون، الكتيبة 401 في مجلة الجيش، "بماتشانه"، 9 يناير/كانون الثاني 2009، ص. 10، العمود "شهود المعارك".
- ⁹⁴ تشير جميع الأدلة المتوفرة إلى أن معظم المنازل التي استخدمها مقاتلون فلسطينيون دُمرت بعد القتال وليس أثناءه، أي بعد مغادرة المقاتلين أو قتلهم وانتشال جثثهم.
- ⁹⁵ الحاخام مئير كهانا مؤسس حزب "كاتش"، وهو حزب عنصري ينادي بطرد الفلسطينيين، وتم حظره من قبل الكنيست في عام 1986، واعتُبر خارجاً على القانون في عام 1994.
- ⁹⁶ شهادتا جنديين خرما في القوات البرية خلال عملية "الرصاص المسكوب"، في بروتوكول "المقاتلون يتكلمون"، دورة خريجي برنامج رابين التحضيري للجيش بعد عملية "الرصاص المسكوب"، أورانيم، 13 فبراير/شباط 2009 – المؤتمر

الشتوي.

97 أنظر:

http://www.boston.com/news/world/middleeast/articles/2008/12/30/israel_vows_all_out_war_on_hamas/?page=2

98 أنظر:

http://www.nytimes.com/2009/01/17/world/middleeast/17israel.html?_r=1&hp=&pagewanted=all

99 أنظر:

<http://domino.un.org/unispal.NSF/59c118f065c4465b852572a500625fea/3f64338e11ed7eac8525756e004fda82!OpenDocument>

100 اللجنة الرباعية تضم الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.

101 منذ يونيو/حزيران 2007، كان مصنع معالجة المجاري هو مشروع البنية التحتية الوحيد في غزة، الذي سمحت إسرائيل بإدخال بعض المواد إلى غزة من أجل العمل به. وقد طلب توني بلير، مراراً وتكراراً، من إسرائيل السماح بإدخال المواد الضرورية لهذا المشروع.

102 أنظر:

http://www.youtube.com/watch?v=46s_9DEhmWU

103 أنظر:

http://www.ochaopt.org/cluster/admin/output/files/ocha_opt_agriculture_assessment_report_english-20090302-153410.pdf

104 أنظر:

<http://domino.un.org/unispal.nsf/c25aba03f1e079db85256cf40073bfe6/3460c6baf5848a5f8525757800486411!OpenDocument> and <http://www.wfp.org/news/hunger-in-the-news?page=1&tid=107>

105 أنظر:

http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2009/Warning_leaflets_dropped_Gaza_Strip_25-May-2009.htm

106 أنظر مثلاً: منظمة العفو الدولية: تحت الأنقاض: هدم المنازل وتدمير الأراضي والممتلكات (MDE 15/033/2004).

على الموقع:

http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE_15/033/2004

107 كما يشمل عمليات هدم منازل عائلات الفلسطينيين المتهمين بتنفيذ هجمات ضد الإسرائيليين، كعمليات انتقامية.

108 انظر مثلاً رد الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي على منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسليم": "إن مصدر السلطة للقوات الإسرائيلية لإلحاق الضرر بالممتلكات الخاصة في أوقات القتال، وهو "الاحتياجات العسكرية"، هو جزء من قوانين الحرب، وهو جزء من القانون الدولي. ويشير تحديداً إلى النظام رقم (g) 23 من اتفاقية لاهاي لعام 1907 الذي يسمح بتدمير الممتلكات في الحالات التي تقتضيها ضرورات الحرب بصورة لا مناص منها... (من تقرير منظمة "بتسليم": سياسة التدمير وهدم المنازل وتخريب الأراضي الزراعية في قطاع غزة، فبراير/شباط 2002، أنظر: www.btselem.org)

109 مدى قذائف المورتر أقصر بكثير من مدى الصواريخ - أي نحو 3 كيلومترات - وهي تطلق ضد القوات الإسرائيلية في غزة

ومحيطها وعلى القرى الإسرائيلية الأكثر قرباً من غزة.

¹¹⁰ مع أنها توصف بأنها صواريخ من نوع "غراد"، إلا أنه يعتقد أن الصواريخ التي وصلت أشدود وبئر السبع هي من عيار 122 مم، المختلفة عن صواريخ "غراد" والأطول مدى منها:

<http://www.globalsecurity.org/military/world/para/hamas-qassam.htm>

111

<http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism+Obstacle+to+Peace/Hamas+war+against+Israe+Missile+fire+from+Gaza+on+Israeli+civilian+targets+Aug+2007.htm#statistics>

¹¹² قتلت قذائف المورتر التي أطلقتها الجماعات الفلسطينية المسلحة على المستوطنات الإسرائيلية السابقة داخل قطاع غزة ستة مدنيين أيضاً في 2004 و2005 (إسرائيلي واحد، وفلسطينيين اثنين، وتايلانديين اثنين، وصيني واحد). كما قتل عدة فلسطينيين داخل قطاع غزة جراء أصابهم بصواريخ أو قذائف مورتر لم تصل إلى إسرائيل وسقطت داخل القطاع.

¹¹³ كان المستشفى يرغب في بناء غرفة طوارئ ومرافق أخرى محصنة لبضع سنوات، ولكن السلطات الحكومية أوقفت البناء بسبب وجود مقبرة قديمة موجودة، حسبما ذكر، في الموقع الذي اختير للبناء، وبسبب اعتراض المؤسسة الدينية على نقل الرفات الموجودة في القبور القديمة. وفي فبراير/شباط 2009، تقدم مقيمون في عسقلان بالتماس إلى المحكمة العليا مطالبين بالسماح باستئناف البناء.

¹¹⁴ ملخص الأمين العام لتقرير "هيئة تحقيق المقرر الرئيسي للأمم المتحدة" في بعض الحوادث التي وقعت في قطاع غزة ما بين 27 ديسمبر/كانون الأول 2008 و19 يناير/كانون الثاني 2009.

<http://www.globalsecurity.org/military/world/para/hamas-qassam.htm> ¹¹⁵

¹¹⁶ كانت منظمات صغيرة أخرى غير معروفة أو غير مشهورة تدعي المسؤولية عن الصواريخ أو الهجمات في بعض الأحيان.

<http://www.alqassam.ps/arabic/statistics.php> ¹¹⁷

<http://www.pflp.ps/english/?q=comrade-abu-wadih-resistance-our-right-and-will-co> ¹¹⁸

<http://www.kataibagssa.com/newarab/news.php?action=view&id=568> ¹¹⁹

¹²⁰ الرقم الفلسطيني الأعلى المحتمل يتضمن هجمات قامت بها بصورة مشتركة جماعتان أو أكثر، ولكن جرى إدراجها كهجمات منفصلة من قبل كل جماعة، وربما تتضمن أيضاً صواريخ لم تصل الأراضي الإسرائيلية. ومن المحتمل أيضاً أن تكون بعض الجماعات قد بالغت في الأرقام قصداً، كما هو الحال في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، ادعت "سرايا القدس" أيضاً، في بيان أعلنت فيه عن هجمات بالصواريخ على إسرائيل، أنها قد قتلت 18 جندياً إسرائيلياً،

<http://www.maannews.net/en/index.php?opr=ShowDetails&ID=35091>، وهو رقم يرفضه

الجيش الإسرائيلي، الذي قال إن العدد الإجمالي للجنود الذين قتلوا على أيدي الجماعات الفلسطينية المسلحة أثناء عملية "الرصاص المسكوب" كان ستة جنود، إضافة إلى مقتل أربعة على أيدي جنود إسرائيليين آخرين في حوادث شملت "نيراناً صديقة".

<http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2009/jan/06/gaza-israel-hamas> ¹²¹

<http://www.pflp.ps/english/?q=pflp-interview-ma-news-agency-israeli-aggression-g> ¹²²

<http://www.kataibagssa.com/newarab/news.php?action=view&id=568> ¹²³

<http://www.youtube.com/watch?v=TfEcNhFLKnk&feature=related> ¹²⁴

¹²⁵ أنظر منظمة العفو الدولية، حملة حماس المبيتة في ظل الحرب على غزة (رقم الوثيقة: MDE 21/001/2009)، 12 فبراير/شباط 2009:

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE21/001/2009/en/9f210586-f762-11dd-8fd7-f57af21896e1/mde210012009en.html>

¹²⁶ أنظر منظمة العفو الدولية، صراع الفصائل يمزق قطاع غزة (رقم الوثيقة: MDE 21/020/2007)، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2007: <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE21/020/2007>

¹²⁷ المادة 58 من البروتوكول الإضافي الأول.

¹²⁸ أبقت إسرائيل، إثر إعادة نشر قواتها من غزة في نهاية 2005، على سيطرة فعلية على حدود غزة مع مصر، كما هو واضح من حقيقة أن الاتفاقية الثلاثية لتشغيل هذه الحدود [معبر رفح] وقّعت ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر، تحت رعاية الولايات المتحدة. وبالمثل، أعلن المسؤولون الإسرائيليون بصورة متكررة أنهم لن يسمحوا بفتح حدود غزة مع مصر طالما ظل جلعاد شليط، الجندي الإسرائيلي الذي أسرته الجماعات الفلسطينية المسلحة في يونيو/حزيران 2006، محتجزاً في غزة؛ وانظر، مثلاً، "مسؤول رفيع المستوى في وزارة الدفاع: ما لم يطلق سراح شليط، فستظل رفح مغلقة":

<http://www.ynet.co.il/english/articles/0,7340,L-3557573,00.html>; وكذلك:

<http://www.haaretz.com/hasen/spages/995739.html>

¹²⁹ سمحت إسرائيل لأجانب بلغ عددهم 226 شخصاً (روس وأوكرانيين وأمريكيين ونرويجيين) بمغادرة غزة عبر معبر إريتر مع إسرائيل في 2 يناير/كانون الثاني 2009:

http://www.ochaopt.org/gazacrisis/admin/output/files/ocha_opt_gaza_situation_report_2009_01_03_english.pdf

130

http://www.ochaopt.org/gazacrisis/admin/output/files/ocha_opt_gaza_situation_report_2009_01_05_english.pdf

¹³¹ أنظر منظمة العفو الدولية، حملة حماس المبيتة في ظل الحرب في غزة (رقم الوثيقة: MDE 21/001/2009)، 12 فبراير/شباط 2009:

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE21/001/2009/en/9f210586-f762-11dd-8fd7-f57af21896e1/mde210012009en.html>

¹³² طبقاً لـ (OCHA)، التي تراقب تنفيذ اتفاقية التنقل والمرور، جرى إغلاق معبر رفح منذ 7 يونيو/حزيران 2007. أنظر تقارير (OCHA) بشأن التنقل والمرور (<http://www.ochaopt.org>). وللإطلاع على نص اتفاقية التنقل والمرور، أنظر:

http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Reference+Documents/Agreed+document_s+on+movement+and+access+from+and+to+Gaza+15-Nov-2005.htm

¹³³ تقف الحكومة الإسرائيلية وحيدة وسط المجتمع الدولي في الادعاء بأن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

¹³⁴ للإطلاع على تحليل لسياسة إسرائيل العقابية وهدم البيوت كجريمة حرب، أنظر منظمة العفو الدولية، إسرائيل والأراضي المحتلة: تحت الأنقاض: هدم البيوت وتدمير الأراضي والممتلكات (رقم الوثيقة: MDE 15/033/2004)، 17 مايو/أيار

<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE15/033/2004>:2004

¹³⁵ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق: اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، صفحة 225.

¹³⁶ ليس ثمة تعريف واضح للمشاركة المباشرة في الأعمال العدائية في القانون الدولي. ولكن هناك إجماع بأن من شأن بعض

الأنشطة، من قبيل استعمال الأسلحة لارتكاب أعمال عنف ضد قوات العدو، أن يشكل مشاركة مباشرة.

¹³⁷ المادة 8(2)(ب)(1).

¹³⁸ يفسر التعليق الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر المتعلق بالبروتوكولات الملحق باتفاقيات جنيف عبارة "الفائدة العسكرية المتوقعة بصورة قطعية" بالقول إنه "من غير المشروع شن هجوم لا يتيح سوى فوائد محتملة أو متوسطة".

¹³⁹ قانون روما الأساسي، المادة 8(2)(ب)(4).

¹⁴⁰ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، المجلد 1، القواعد، القاعدة 156، صفحة 589. المادة 8(2)(ب)(1).

¹⁴¹ قانون روما الأساسي، المادة 8(2)(أ)(4).

¹⁴² قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(ب)(23).

¹⁴³ قانون روما الأساسي، المادة 8(2)(ب)(3)، 8(2)(ب)(24)، 8(2)(ب)(25).

¹⁴⁴ "تعتبر المحكمة أن الحماية التي توفرها اتفاقيات حقوق الإنسان لا تبطل في حالة النزاع المسلح، إلا من خلال أثر تعليق الأحكام من النوع الذي يمكن أن نجده في المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، المترجمات القانونية على بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الرأي الاستشاري الصادر في 9 يوليو/تموز 2004، تقارير محكمة العدل الدولية 2004. أنظر أيضاً لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام 31، الفقرة 11: "ينطبق العهد أيضاً على حالات النزاع المسلح التي تنطبق عليها قواعد القانون الدولي الإنساني. وبينما يمكن أن تكون بعض القواعد الأكثر تحديداً في القانون الدولي الإنساني أوثق صلة لأغراض تأويل الحقوق التي يكسرها العهد، فيما يخص بعض الحقوق الواردة فيه، فإن كلا مجالَي القانون متكاملان، ولا ينفي أي منهما الآخر". التعليق العام 31: طبيعة الواجب القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد.

¹⁴⁵ لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام 31، الفقرة 10.

¹⁴⁶ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام 14: الحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة 12)، الفقرة 29. الذي جرى تبنيه في الدورة الثانية والعشرين (2000).

¹⁴⁷ في مجرى العمليات القتالية لنزاع مسلح، يستند المعيار الخاص بما يشكل انتهاكاً للحق في الحياة إلى ما ينطبق على الحالة من القانون الدولي الإنساني.

¹⁴⁸ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام 15، الحق في الماء، UN Doc.E/C.12/2002/11 (2002).

¹⁴⁹ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام 7، الإجراء القسري، والحق في السكن الكافي (الدورة السادسة عشر، 1997)، UN Doc.E/1998/22، الملحق 4، ص 113 (1997)، الفقرة 4.

¹⁵⁰ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام 7، الإجراء القسري، والحق في السكن الكافي (الدورة السادسة عشر، 1997)، UN Doc.E/1998/22، الملحق 4، ص 113 (1997)، الفقرة 7.

¹⁵¹ الحق في سبيل انتصاف فعال لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مكرس في المادة 2(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومُعترف به كذلك في المادة 8 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمادة 39 من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة 3 من اتفاقية لاهاي لعام 1907 والمتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، والمادة 91 من البروتوكول الإضافي الأول، والمادة 75 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

¹⁵² المبادئ الأساسية والتوجيهية بشأن الحق في سبيل للانتصاف والتعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني (المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والتعويض)، التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلنتها في قرارها 60/147 الصادر في 16 ديسمبر/كانون الأول 2005، UN Doc.A/RES/60/147.

¹⁵³ على سبيل المثال، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2(3)، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 9.

¹⁵⁴ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي العرفي، المجلد الأول، القواعد، القاعدة 150.

¹⁵⁵ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي العرفي، المجلد الأول، القواعد، القاعدة 150.

¹⁵⁶ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي العرفي، المجلد الأول، القواعد، القاعدة 139.

¹⁵⁷ <http://idfspokesperson.com/2009/04/22/idf-announcement-findings-from-cast-lead-investigations>

¹⁵⁸ أنظر منظمة العفو الدولية، إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: تحقيق الجيش الإسرائيلي يفتقر إلى المصداقية وليس بديلاً للتحقيق المستقل، 23 أبريل/نيسان 2009:

<http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/israeloccupied-palestinian-territories-israeli-army-probe-lacks-credibil>

سواء كان الأمر يتعلق بصراع
كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن
منسي في الكرة الأرضية، فإن
منظمة العفو الدولية تناضل
في سبيل العدالة والحرية
والكرامة للجميع، وتسعى
لحشد الجهود من أجل بناء
عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشاط في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة
التي تقوّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه
أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكرهية.

■ انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة
عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك
مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.

■ قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنه الإسترليني
والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: Mastercard Visa

رقم

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك
(انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو
الدولية في أنحاء العالم).

وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية
للمنظمة في لندن، على العنوان التالي: Amnesty International, International Secretariat,
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

أريد أن
أساعد



© MOHAMMED ABED/AFP/Getty Images

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

www.amnesty.org

رقم الوثيقة: MDE 15/015/2009
يوليو/تموز 2009



منظمة العفو
الدولية